الإيضاح
في علل النحو

لأبي القاسم الزجاجي
المتوفى سنة ٣٣٧هـ

تحقيق
الدكتور مازن المبارك

دار النفائس

الطبعة الثالثة
١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م

دار النفائس ت ٢٥٨٢٢٨ ـ ص.ب ٦٣٤٢ ـ بيروت

كلمة الناشر

اللغة هي وجه الفكر الظاهر للملأ ، وهي خاصية من أبرز خصائص الامة ، ومرآة حضارتها ، وعامل مهم من عوامل وحدتها . وكل أمـــة تعتز بشخصيتها وتفخر بذاتيها ، تهتم بلغتها وتحافظ عليها محافظتها على ابنائها . فهي وان كانت لا تخرج في ظاهرها عن حروف وكلمات فان لها ، في شكلها المنطوق او المكتوب ، تأثيراً لا يعادله تأثير في نفوس ابنائها ، فكم من مقال او خطاب ... غيّر وجه التاريخ .

وللغة العربية بشكل خاص في أفئدة معظم الناطقين بها منزلة اسمى ممـا لغيرها عند ابنائها . فهي لغة القرآن الوحي الإلهي الذي كرم الله عز وجل به العربية ، والذي يفقد اعجازه بترجمته ، مما جعل لها مكانة رفيعة ايضاً عند اجناس متفرقة مسلمة غير عربية .

وقد سايرت اللغة العربية تقدم العرب العلمي والحضاري في الماضي ، وكانت لفترة من الزمن لغة العلوم في جميع انحاء العالم ، وكان علماؤها اهلا لحمل رسالتها، فوضعوا لها قواعد مكينة تحميها من عبث العابثين وتكفل تقدمها وتطورها ،

هذه اللغة تتعرض اليوم الى حملة مسعورة ان لم نقل «مؤامرة» غرضها القضاء عليها . فمن دعوة الى العامية ، الى دعوة للكتابة بالحروف اللاتينية ، الى المطالبة بالغاء الاعراب ... آراء مختلفة ظاهرها تطوير اللغة وباطنها القضاء عليها إذ هي أقوى رابطة توحد بين العرب في شتى أقطارهم وأهم عنصر من عناصر تكوين الأمة العربية .

إن انتشار اللغةوازدهارها مرتبط بوضع الأمة العلمي والحضاري، فعندما كان العرب في أوج حضارتهم فرضت لغتهم نفسها على عددكبير من شعوب الأرض،

حتى على أولئك الذين احتلوا بلادهم عسكرياً ، وكانت عاملا من عوامل تقدم العرب . اما اليوم حين خيم الركود على الربوع العربية فقد وجد اعداء العرب منفذاً ، فحاولوا ربط تــأخر العرب في الحقل العلمي بلغتهم ، في مخطط ذكــي للقضاء على ذاتية الامــة بعدمــا أخفقت طريقة الاحتلال العسكري في تــأدية اغراضها .

نحن لا ننكر أهمية تطوير اللغة وفائــدة وجود أسماء للمخترعــات الحديثة والمصطلحات العلمية فيها ، ولا ننكر اثر ذلك في تقدم اللغة ، لكن عملية توفير هذه المصطلحات يجب ان تتم وفق اسس سليمة وفّرتها اللغة نفسها ، بحيث يؤدي ذلك الى إثراء اللغة وليس الى هدمها . إن ما يواجه العربية اليوم يمكن ان يواجه كل اللغات ، وربما كانت العربية اقدر من غيرها ، بما لها من ميزات،على مواجهة هذا الوضع وتخطيه . فالركود والجمود في عقول ابناء اللغة وليس في اللغة نفسها . وعلى هؤلاء ان يحركوا اللغة ولا يفسحوا المجال امام اعدائها ليطعنوا بها ويستغلوا حالة طارئة في تاريخها . وسيجد المهتمون بلغتهم في كتب الأقدمين منهلا صافيا ومعيناً لا ينضب في علوم اللغة كافة .

لقد كتب الاقدمون في كل علوم اللغة وابدعوا ، وستبقى كتبهم نافذة يطل منها ابناء هذا العصر على ماضي أمتهم الزاهر . كما ستبقى نقطة الانطلاق نحو إحياء اللغة وتطويرها وتجديد مناهجها .

وكتاب « الإيضاح في علل النحو » الذي نقدمــه اليوم الى قــراء العربية ودارسيها من أنفس ما كتب في موضوع العلل النحوية . وضعه إمام من أئمةِ اللغة والنحو في القرن الرابع هو أبو القاسم الزجاجي ، وحققه استاذ أسهم في تعليم العربية في عدد من الجامعات كما أسهم في إغناء المكتبة العربية بعدد من الكتب القيمة التي ألفها وحققها هو الدكتور مازن المبارك .

لذلك رأت « دار النفائس » ان تقدم هذا الكتاب القيّم بثوبه الجديد قياماً منها بواجب إحياء التراث وخدمة اللغة والله من وراء القصد .

أحمد راتب عرموش

مقـــدّمة

بقلم الأستاذ الدكتور شوقي ضيف

لعل لغة من اللغات لم تعرف عناية بنحوها كما عرفت ذلك لغتنا العربية ، فقد توفرت منذ أوائل القرن الثاني للهجرة صفوة من العلماء ذوي النظر الثاقب والحس اللطيف على وَضع أصول هذا النحو وقواعده ، تدفعهم إلى ذلك حاجة المستعربين ، الذين دخلوا في الإسلام أفواجاً بل أمماً وشعوباً ، إلى تعلم لغة القرآن الكريم والوقوف على دلالات ألفاظه ودقائق معانيه .

ونهض علماء البصرة والكوفة بهذا العبء الجليل ، فانبروا يسجلون قراءات الذكر الحكيم ، ويجمعون الشعر الجاهلي والإسلامي ، ويقيّدون ملاحظاتهم اللغوية . وكان للبصريين الحظ الأوفر في البحوث النحوية ، ولم يلبث عيسى بن عمر الثقفي أن وضع فيها كتابين هما : الإكمال والجامع ، وخلفه الخليل ابن احمد الفراهيدي الأزدي، فتمّت لعلم النحو عنده آلاته وتكامل منهاجه، وإن كان لم يؤلف مصنّفاً غير ان تلميذه سيبويه الفارسي ألّف على هَدْي إملاءاته « الكتاب » فأحاط فيه بأصول النحو وقواعده كافّة .

وليس معنى ذلك ان نشاط المدرستين : الكوفية والبصرية ، خمد منذ هذا التاريخ ، بل لقد ظل مشتعلا متوهجاً ، ولكن لا في وَضْع الأصول والقواعد النحوية فقد وُضعت ، وإنما في بحث الفروع وتشعيبها وفَتْق العلل وتشقيقها . وتميزت كل مدرسة من المدرستين بخصائص اشتهرت بها ، فبينما عُنيت الكوفة لاستقراء والأخذ عن الأعراب والاهتمام بالشواذ اللغوية والنحوية، عُنيت البصرة

باطراد القواعد وتعميمها وتقديم القياس على السماع . وافادت المدرستان جميعاً من المنطق والفلسفة ، كما افادتا من كل الجو العلمي الذي عبق أريجه في علمي الفقه والكلام .

ولا نصل إلى نهاية القرن الثالث الهجري حتى تتقارب المدرستان المتنافستان، بل حتى تندمجا في مدرسة جديدة ، هي مدرسة بغداد التي عُني حُذّاق النحاة فيها بانتخاب مزايا كل من المدرستين السالفتين ، وتوحيدها في مذهب جديد . وتدرج هذا المذهب في اطوار متعاقبة حتى اوفى على غايته .

ومن اهم ما يلاحظ على هذه المدارس جميعاً انها اخذت منذ الخليل بن احمد بمبدا العليّة ، فكل حكم نحوي يعلّل ، وكل ظاهرة نحوية كلية او جزئية لا بد لها من علّة عقلية،ولم يكتفوا بالعلل القريبة ، فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفيّاتها ودفائنها ، وكل نحـوي بصري أو كوفي أو بغدادي يجرّب ملكاته الذهنية ، ويستنبط عللاً جديدة بحسب ما استُخزِنَ عقله من قوة البرهان وحُشِيَ من عمق الدلالة .

والخليل هو أول من بسط القول في العلل النحوية بسطاً لفت بعض معاصريه (انظر ص ٦٥ ـــ ٦٦ من هذا الكتاب) فتقدم إليه يسأله : أأخذ هذه العلل عن العرب أم اخترعها من لدن نفسه ؟ فأجاب بـأن « العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم يُنْقَلْ ذلك عنها » وقال: « إنه اعتلّ بما رأى أنه علة لما علّله . فإن سَنَح لغيره علة لما علّله من النحو هي أليق مما ذكره بالمعلول ، فليأتِ بها » .

وبذلك انفتح باب العلل واسعاً أمام النحاة،وأخذ كل حاذق منهم يجلب اليه كل ما يستطيع من غرائب ونوادر ، لم يقفوا بها عند احكام الإعراب الظاهرة ، بل اداروها في واقـع الكـلام الإعرابي ولا واقعه ، وتجادلوا فيها طويـلا ،

مفضين في كثير من جدلهم إلى فروض وهمية ، حتى عقّدوا مصنّفاتهم النحوية تعقيداً شديداً ، وحتى غدا كثير من مباحثها شيئاً عسيراً .

وكنا نظن ظناً ان ابن جني اول من أفرد للعلل مؤلفات خاصة بها على نحو ما هو معروف في كتابه « الخصائص » حتى عثر السيد مازن المبارك على هذا الكتاب للزجاجي ، وقد اسماه « الإيضاح في علل النحو » وربما كانت هناك كتب اخرى تسبقه .

والكتاب طرفة نفيسة ، لما يحمل من دراسة تاريخية جامعة للعلل النحوية ، ولأن صنعة الزجاجي فيه ــ كصنعته في مختلف مؤلفاته ــ غاية في الوضوح والبيان ، فالضيم لا يدخل على اسلوبه ، ولا يدخل الاستغلاق على الفاظه ، إذ كان يطلب دائماً فيما يؤلفه ان يكون مفهوماً بحيث تقبل اوساط المثقفين على قراءته ، وبحيث لا يجدون فيه غموضاً ولا ما يشبه الغموض .

وقد جمع الزجاجي في هذا الكتاب العلل النحوية التي عُرفت حتى عصره ، سواء ما اتصل منها بالحدود واحكام الإعراب ، وما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية ، ونثر في تضاعيف ذلك بعض آرائه ، غير متحيّف لآراء من سبقوه من البصريين والكوفيين والبغداديين ، فهو يعرض آراءهم وعللهم في دقة وتحرّ شديد ، وقد يتدخل ــ ورائده الإنصاف ــ فيؤثر رأياً على راي ، او علة على علة، وقد يترك ذلك للقارىء ما دامت لم تستبن له الحجة الصحيحة التي يحكم على اساسها بين الطرفين المتعارضين .

وجهد نفسه اشد الجهد في معرفة تطور كثير من العلل ، فبدأ بأطراف منها منذ الخليل وسيبويه ، وسار بها مع الزمن لا يغادر علة لمعتلّ . وهو جانب مهم في الكتاب ، لأنه يرينا تطوّر العلل النحوية ، وكيف اخذت تنمو وتتعقد بمضيّ الوقت ، على ضوء ما ثقف النحاة من المنطق او من الفلسفة او من الفقه او من علم الكلام .

وإذا أخذنا نفحص هذه العلل التي نسّقها الزجاجي في كتابه وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو ، وهي صحة النطق عند المتكلم ، إلى ما يمكن ان نسميه فلسفة العلل النحوية ، وهي فلسفة في جمهورها غير عملية ، وليس وراءها اي طائل نحوي ، كأن يتساءلوا عن سبب الإعراب في الاسم ، ولمَ كان يظهرُ في آخره ولا يظهر في وسطه او أوله ؟ او يتساءلوا عن عدم جزمه كالفعل ، ولمَ كان المثنى يرفع بالألف ولا يرفع بالواو ؟ ولمَ ضُمَّ النصب فيه وفي الجمع السالم إلى الخفض ، ولم يضم إلى الرفع؟ ومن ذلك ان يتساءلوا عن الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه ومشتق منه ؟ وهل يستحق الفعل البناء او يستحق الإعراب ؟ ولمَ استحق الحرف البناء ؟ وهل الإعراب حركة او حرف ؟ وهل الإعراب اسبق أو الكلام ؟ ولمَ دخل التنوين في الأسماء ؟

ولكل سؤال من هذه الأسئلة جوابه ، وفي يد كل جواب علّته ودليله ، وتتقابل العلل والأدلة ، ويتجادل فيها النحاة جدالاً عنيفاً ، لا يفيد اللسان ولا اللغة اي فائدة ، إنما يفيد العقل من حيث هو ، وكأنما وجد فيها النحويون تمارين هندسية يشغلون بها اوقاتهم .

ولعل من الطريف ان الزجاجي تنبه إلى طبيعة هذه العلل ، وما فيها من تكلّف وتمحُّل ، فقسمها إلى تعليمية وقياسية وجدلية ؛ فالتعليمية هي العلل الأولى التي تفيدنا الأحكام الإعرابية كأن نقول : العلة في نصب لفظة « زيداً » في قولنا : إن زيداً مسافر ، هي مجيء إن قبلها . والقياسية هي العلل الثانية التي تأتي وراء العلل الأولى ، كأن يسأل سائل عن العلة في ان تنصب « إن » لفظة « زيداً » فيجيب النحاة بأنها هي واخواتها اشبهت الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد ، فعملت عمله ، وتلاها منصوب كأنه مفعول به مقدّم ، ومرفوع كأنه فاعل مؤخّر . اما العلل الجدلية فعلل ثوالث تأتي وراء العلل الثواني ، كأن يسأل سائل بأي الأفعال تشبّه إن واخواتها أبالماضية ام المستقبلة ام الحادثة في الحال؟

أو يسأل سائل ثان : لمَ لم تَجْرِ إن واخواتها على سياق الفعل فيتقدم معها مرفوعها على منصوبها كما يتقدم الفاعل على المفعول ؟ أو يسأل سائل ثالث : لماذا لم يجز في إن واخواتها ان يتقدم مرفوعها على منصوبها كما يحدث ذلك في الفعل ؟ فكل ما يعتلّ به النحاة جواباً عن هذه الأسئلة وما يماثلها يدخل في العلل الجدلية .

وواضح ان العلل التعليمية هي التي يحتاجها الناشئة في تعلم النحو ، اما العلل القياسية والجدلية او العلل الثواني والثوالث فتزيُّدٌ لا جدوى فيه إلا شغل العقل بالتأمل والنظر . وقد كانت هذه العلل المتكلّفة سبباً في ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو العربي وما اصّله النحاة فيه وخاصة نحاة البصرة ، فذهب يدعو إلى إلغاء نظرية العامل التي جَرّتْ إلى اكثر هذه العلل الفرضية ، كما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ونَفْيها من كتب النحو ، إذ وجدها لا تفيد الناطقين شيئاً في نطقهم بالعربية الصحيحة سوى البعد بهم في التخيل والفَرْض والوهم .

ومع اننا نؤمن في عصرنا بان النحو ينبغي ان ييسَّر على الناشئة ، وان تخرج منه هذه العلل المعقدة ، نرى من الواجب ان يُعْنى المتخصصون فيه بدراسته في صورته القديمة وكل ما داخلها من فلسفة العلة ، حتى يتبينوا تطوره وما شُفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة ، جعلت بعض المستشرقين يشيد بما تم لهذا العلم على ايدي اسلافنا من نضج واكمال يحق للعرب ان يفخروا به .

ولعلي لا ابعد إذا قلت إن واجباً على من يحاولون تيسير نحونا ان يحيوا نصوصه القديمة حتى يضطلعوا بما يريدون من هذا التيسير عن علم وبصيرة ، ولذلك لم أتردّد في أن أدفع السيد مازن المبارك إلى تحقيق هذا الكتاب ونشره بين ايدي الباحثين في النحو ، وان يتخذه موضوعاً لرسالته التي حصل بها على درجة الماجستير في الآداب من جامعة القاهرة ، فعكف على تحقيقه وإحيائه مُنفقاً كلّ

ما يستطيع من قوة ووقت وعناء ونصب ، وقدّم له بدراسة قيمة ، بحث فيها وصوّر منهجه واسلوبه ، وحلّل موادّه تحليلاً دقيقاً مما جعل ممتحنيه يقدّرون له جهده العلمي في إحيائه ، وما بذل فيه من مشقة وتذرّع به من دقة . وانا أهنئه على ما نال به من فوز وأذاع من فائدة ونفع .

والله نسأل ان يرزقنا السداد في القول والإخلاص في الفكر والعمل .

شوقي ضيف

تمهيد

حياة الزجاجي [1]

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق . ولد بنهاوند ـ جنوبي همذان ـ وطاف كثيراً من البلدان، فنزل بغداد حيث لقي أستاذه إبراهيم بن السري الزجّاج فلازمه حتى نسب اليه . وسافر إلى الشام فأقام بحلب مدة ثم غادرها إلى دمشق حيث درّس وأملى . ثم غادرها إلى طبرية ومات بها سنة ٣٣٧ هـ على أرجح الأقوال. فكانت حياته إذاً في عصر المقتدر وابن المعتز والقاهر والراضي والمتقي والمستكفي ومات في خلافة المطيع حين كانت مقاليد الحكم بيد بني بويه .

وكان الزجاجي شديد الولع بالعلم أكثر من الأخذ عن علماء عصره فأخذ عن الزجاج ، ومحمد بن رستم الطبري ، وابن كيسان ، وابن شقير ، وابن الخياط وابن السراج ، والأخفش وغيرهم [2] وتخرج على يده عدد من التلاميذ أكثرهم دمشقيون .

وكانت ثقافته نموذجاً من ثقافة العلماء في القرن الرابع . ذلك القرن الذي حفل بنتاج خصب للعقلية الإسلامية في أوج نضجها ورقيها . فكان من أكثر العلماء طلباً للعلم وأنشطهم في التأليف وكانت تآليفه شاملة للنحو والصرف واللغة وحروف الهجاء والمعاني والعروض والأدب. وكان عارفاً ببعض اللغات المعروفة في

---

(١) تجد للزجاجى تراجم فى : انباه الرواة ٢ : ١٦٠ وبغية الوعاة : ٢٩٧ وشذرات الذهب ٢ : ٣٥٧ وطبقات الزبيدى : ١٢٩ والفهرست : ٨٠ ومرآة الجنان ٢ : ٣٣٢ ونزهة الالبا : ٣٧٩ والنجوم الزاهرة ٣ : ٣٠٢ ووفيات الاعيان ١ : ٣٨٩ واشارة التعيين : الورقة ٢٦ ـ والا كمال لابن ماكولا ٢ :١ الورقة ١١ والانساب للسمعانى : ٢٧٢ وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٩ : الورقة ٤٣٢ وتلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٠٤ .

ولنا كتاب عنوانه « الزجاجى ، حياته وآثاره ومذهبه النحوى » طبع بدمشق سنة ١٩٦٠ .

(٢) انظر حديث الزجاجى عن شيوخه فى ص (١٩/أ) من الايضاح .

عصره وقد ذكر ذلك ولكنه لم يعيّن هذه اللغات فقال في معرض كلامـه على أقسام الكلام وأنها لا تخرج عن اسم وفعل وحرف « وقد اعتبرنا ذلك في عـدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك [١] » .

وكانت ثقافته موضع احترام القوم في عصره . فقد أثنوا عليه وعوّلوا على تصانيفه حتى ظهر الفارسي وابن جنى فأخملاه . وما وجدت أحداً من العلماء تكلم عليه بسوء أو وجد إلى الطعن فيه سبيلا غير أبي علي الفارسي الذي قال حين وقف على بعض مسائله في النحو « لو سمع الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه »[٢] وما أظن هذا القول ـ إن صح صدوره عن الفارسي ـ إلا مجافيـاً للعدل والصواب فكتب الزجاجي شاهدة بعلمه والعلماء مقرّون بفضله حتى ان ابن الأنباري عدّه في طبقة الفارسي نفسه اللهم إلا أن تكون لقولة الفارسي دوافع نفسية مـن عـداوة الصنعة والحط مـن قيمة المتقدمين فيها حرصاً على مكان الصدارة . وليس هذا بغريب عن الفارسي ، فقد قال مثل هذا القول في حق أبي الحسن الرماني،فزعم أنه إن كان النحو ما عند الرماني،فليس عنده منه شيء، وإن كان النحو ما عنده فليس عند الرماني منه شيء[٣]. أضف إلى ذلك حب الفارسي لسيبويه وتعصبه له وسخطه على مخالفيه ، والزجاجي لم يكن يقبل كل آراء سيبويه ، بل لقد خالفه في بعضها وقال في بعض المسائل بغير رأيه [٤] .

وأما مذهب الزجاجي في النحو ، فهو مذهب تلك الطبقة من العلماء الذين جاءوا على أعقاب ثعلب والمبرد وجمعتهم حلقات العلم في مساجد بغداد وقصورها . ففترت لديهم حدة التعصب ، وبسطوا المذهبين وأخذوا مـن كل بطرف مـع تفاوت في مقدار ما يأخذون .

---

(١) الايضاح ص (٥/ب) .
(٢) انباه الرواة ٢ : ١٦٠ ونزهة الالبا : ٣٧٩ .
(٣) ناقشنا هذا القول في كتابنا « الرماني النحوي » ص ٧٣ وما بعدها .
(٤) انظر مثلا باب الصفة المشبهة في كتاب الجمل .

وقد أخذ الزجاجيّ عن علماء بصريين وعلماء كوفيين وأخذ عن آخرين ممن جمعوا بين المذهبين وأحاطوا بالقولين . فكان مثلهم في الجمع والاحاطة وكان كشيخه الزجاج في ميله إلى البصرة والأخذ برأيها في أكثر الأحيان . على أنه لم يكن متعصباً ولا مقلداً ، وإنما كان حر الفكر مستقل الرأي مع سماحة في النفس ونبل في الخلق . فلم يمنعه هواه البصري من عرض احسن حجج الكوفيين واستعمال بعض مصطلحاتهم والاعتراف بفضل أساتذته منهم .

وأما اسلوبه فأسلوب العالم المتزن . الطويل النَّفس . الخبير باساليب الحوار والجدل . يعرض المسألة بإيجاز ويورد احسن ما قيل فيها من الآراء والحجج ، ثم ينقد ويقوّم فيضعّف وينقض او يقوّي ويستحسن سالكاً سبيل المنطقيين في إيراد حجج الخصوم بغية هدمها وإقامة الرأي على أنقاضها . ويمتاز الزجاجي بالدقة والامانة في النقل والرواية . فلا يذكر شاهداً إلا معزوّا إلى قائله ولا خبراً إلا مصحوباً بسنده . كما نرى في أماليه . وحسبنا دليلا على دقته وأمانته وتواضعه انه سئل سؤالا فكتب في الجواب : « وليست هذه المسألة مسطرة لأصحابنا في شيء من كتبهم . وهي مسطرة في كتب الكوفيين . ولكني سألت عنها ابا بكر ابن الخياط وابن شقير فاجاباني بما ذكرته لك ... » [١]

مؤلفات الزجاجي

ألف الزجاجي في شتى علوم اللغة والأدب . ولكن مؤلفاته لم تصل إلينا كلها ، وما وصل منها لم يطبع إلا أقله وما زال سائره ينتظر الجهد والعزيمة . ونعرّف فيما يلي كلا منها بما عرفناه عنه :

١ ـ كتاب الجُمل : كتاب في النحو واسع الشهرة . تحدثوا عنه اكثر

(١) الاشباه والنظائر ٢:١٤٦ .

مما تحدثوا عن صاحبه . صنفه الزجاجي بمكة وطار ذكره بين الناس « واكثروا من استعماله ودراسته والزموا انفسهم حفظه ودرايته[١] » وعولوا عليه في دراسة النحو حتى ظهر الفارسي وابن جني فشغلاهم بكتبهما . قال القفطي عن الجمل : « وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللُّمع [٢] لابن جنى والإيضاح [٣] لابي علي الفارسي [٤] » .

وهذه القيمة للكتاب هي التي تفسر لنا ازدحام العلماء على شرحه والتعليق عليه حتى وضع له في المغرب مئة وعشرون شرحاً [٥] وقالوا على انه كتاب جيد لولا طوله بكثرة الأمثلة وليس قولهم هذا بمصيب ولكنه حكم تناقلوه ولم يمحصوه فالحق ان الكتاب جيد ومن تمام جودته وضوح امثلته .

وقد طبع الجمل سنة ١٩٢٦ على نفقة كلية الآداب في الجزائر وحققه الشيخ ابن ابي شنب،وصوّرت هذه الطبعة في باريس سنة ١٩٥٧ ، والكتاب بعد ذلك نسختان كبرى وصغرى . ولم يتكلم احد على الصغرى غير ابن بابشاذ الذي شرحها والف كتاباً في الزيادة التي بين الصغرى والكبرى [٦] ولم يطبع شيء من شروح الكبرى على ما اعلم مع ان المكتبات احتفظت لنا بعدد كبير من هذه الشروح .

٢ ــ الأمالي : امالي الزجاجي مجموعة أخبار ينتقل القاريء فيها من تفسير آية من القرآن إلى خبر تاريخي ومن شعر ابن أبي ربيعة إلى رثاء ابن أبي دؤاد .

---

(١) مقدمة وشي الحلل .

(٢) اللمع لابن جنى كتاب صغير في النحو منه نسخة في دار الكتب المصرية رقمها ١٧١٩ نحو .

(٣) الايضاح كتاب في النحو لابي علي الفارسي منه نسخة في دار الكتب المصرية رقمها ١٠٠٦ نحو .

(٤) انباه الرواة ٢ : ١٦١ .

(٥) شذرات الذهب ٢ : ٣٥٧ ومرآة الجنان ٢ : ٣٣٢ .

(٦) مقدمة الجمل .

ولولا أن النزعة اللغوية غالبة عليها شرحاً واستشهاداً واسناداً لقلت إنها مجموعة أخبار لا نظام لها . ولعل ذلك يعود إلى أن الشيخ كان يملي هذه الأخبار على طلابه فكان لكل درس أخباره ونصوصه على نحو ما كان يدور في الدروس القديمة التي تعرف بالمجالس .

وللأمالي أكثر من نسخة . فمنها الأمالي الكبرى ومنها الوسطى ومنها الصغرى ولعل الصغرى هي التي طبعت في مصر سنة ١٣٢٤ بتحقيق الاستاذ أحمد الأمين الشنقيطي لأننا لا نجد فيها ما نقله البغدادي في خزانة الأدب [١] عن الأمالي الوسطى ولا كثيراً مما نقله السيوطي في الأشباه والنظائر [٢] .

٣ ــ كتاب الإيضاح في علل النحو .

وهو الكتاب الذي حققناه وقد وردت في الجمل إشارات تدل على أن الزجاجي ألفه قبل كتاب الجمل [٣] المذكور .

٤ ــ شرح مقدمة أدب الكاتب [٤] .

وهو كتاب شرح فيه الزجاجي خطبة ابن قتيبة في « أدب الكاتب » شرحاً عني فيه باللغة والنحو والصرف .

٥ ــ مختصر الزاهر [٥] .

والزاهر في معاني الكلام الذي يستعمله النـــاس كتـــاب لأبي بكر

(١) خزانة الادب ٢ : ١٠٩ .

(٢) تجد ما في الاشباه والنظائر ٣ : ٢٢ ، ٢٣ ، في الامالي :٣٩،٧٦ .

(٣) أنظر مثلا الجمل ص ٢٦٤ .

(٤) من هذا الكتاب نسخة خطية في دار الكتب المصرية رقمها ٣٩ ش أدب ونسخة في اسطمبول وفي معهد المخطوطات صور عن هاتين النسختين .

(٥) منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية رقمها ٥٥٧ لغة .

ابن الانباري . وقد شرحه الزجاجي واختصره فحذف منه الشواهد وتعليق ابن الأنباري عليها ورد عليه آراءه الكوفية وأحل محلها ما يقابلها من آراء البصريين .

٦ ـ اشتقاق اسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل وما يتعلق بهـا من اللغات والمصادر والتأويل [١] .

وهو كتاب أحصى الزجاجي فيه أسماء الله تعالى وتحدث عما يتصل بكل منها من المعنى واللغة والاشتقاق .

٧ ـ كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر . وقد حققه الأستاذ عز الدين التنوخي ، ونشره المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٦٢ . وهو يبحث في تبادل الحروف بعضها مع بعض وتعاقبها وتناظرها .

٨ ـ كتاب اللاّمات .

وقد جمع الزجاجي فيه مواقــع اللاّمات في القرآن الكريم وكلام العرب . وشرح معانيها شرحاً مؤيداً بالحجج والشواهد . وقد حققناه ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٦٩ .

٩ ـ شرح كتاب الألف واللام للمازني .

ذكر هذا الكتاب في بغية الوعاة وكشف الظنون وعيون التواريخ . ولكني لم أجد نسخة منه ولا وصفاً له .

١٠ ـ المخترع في القوافي .

ذكره السيوطي وقال إنه وقف عليه [٢] وذكر في كشف الظنون وفهرست ابن النديم وعيون التواريخ .

---

(١) منه نسخة في دار الكتب المصرية رقمها ٣ ش لغة . وذكر في اشارة التعيين باسم شرح أسماء الله تعالى الورقة : ٢٦ .

(٢) بغية الوعاة : ٢٩٧ .

١١ ــ كتاب الهجاء .

لم يشر إليه أحد غير الزجاجي نفسه في كتاب الجمل [١] .

١٢ ــ كتاب المجموع في معرفة أنواع الشعر وقوافيه [٢] .

١٣ ــ كتاب معاني الحروف .

لم ينسب أحد إلى الزجاجي كتاباً بهذا الاسم غير ابن خير الإشبيلي [٣] . على أن بروكلمن عدّ بين كتب الزجاجي كتاباً باسم « حروف المعاني » .

ويجب أن أنبه هنا على أن القفطي قال « إن لأبي علي الفارسي كتاب الأغفال فيما أغفله الزجاجي في المعاني [٤] وكان في قوله هذا نقص وخطأ . أما النقص فلأنه كانت تجب الإشارة إلى أن الأغفال كتاب في معاني القرآن . وأما الخطأ فـــلأن الأغفال تعقيب على كتاب : معاني القرآن وإعرابـــه « لأبي إسحاق الزجاج لا لأبي القاسم الزجاجي » [٥] .

١٤ ــ شرح رسالة سيبويه .

لم يشر أحد من الباحثين إلى هـــذا الكتاب على كثرة عنايتهم بكتاب سيبويه وما يتصل به والذي ذكره إنما هو صاحبه نفسه . وقد أعاد ذكره غير مرة في كتاب « الإيضاح في علل النحو » وهذا الكتاب شرح للصفحات الأولى من كتاب سيبويه .

(١) أنظر باب الافعال المهموزة في كتاب الجمل .

(٢) فهرسة ابن خير . ٣١٤ .

(٣) المصدر السابق ٣١٩ .

(٤) انباه الرواة ١ : ٢٧٤ .

(٥) نذكر زيادة في الايضاح أن للاغفال نسختين احداهما في مكتبة الاوقاف بطرابلس الغرب رقمها (خزانة ا ، ف ٤ رقم ٩٤) والثانية في دار الكتب المصرية رقمها ٥٢ تفسير ، وقد ذكر ابن خير كتاب الاغفال بنسبته الصحيحة في فهرسته ص ٣١٠ كما ذكر معاني القرآن واعرابه للزجاج في ص ٦٤ .

وبمناسبة الخلط بين الزجاج والزجاجي يجدر أن انبه على أن الكثير من فهارس المكتبات العامة ذكرت كتاب «فعلت وأفعلت» منسوبا الى الزجاجي

←

١٥ ـ مجالس العلماء . وقد نشرته وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت سنة ١٩٦٢ ، بتحقيق الاستاذ عبد السلام محمد هارون .

١٦ ـ الاذكار بالمسائل الفقهية .

وهو مجموعة مسائل نحوية تتصل بالفقه جمعها السيوطي في الأشباه والنظائر [١] .

١٧ ـ رسالة في بيان الأسئلة الواردة على البسملة وأجوبتها [٢] .

١٨ ـ مسائل متفرقة .

وهي إحدى عشرة مسألة جمعها الزجاجي وبعث بها في جواب له عن سؤال وجه إليه . وذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر [٣] .

حتى أخذ بذلك بعض المحققين فعده الشيخ ابن أبي شنب محقق الجمل بين آثار الزجاجي نقلا ـ كما قال ـ عن كشف الظنون ، والحق أن هذا الكتاب من وضع الزجاج أستاذ الزجاجي كما في كشف الظنون نفسه (٢:١٤٤٧) وقد طبع في القاهرة سنة ١٩٠٦ ضمن مجموعة باسم الطرف الادبية .

(١) المصدر السابق ٤:٢٣٣ .

(٢) ذكرهما بروكلمن . وفي دار الكتب المصرية رسالة خطية بهذا الاسم منسوبة الى الزجاجي فاذا عدت اليها وجدتها للزجاج .

(٣) الاشباه والنظائر ٣ : ٤٨ .

التعريف بكتاب الإيضاح في علل النحو

أقسام الكتاب ومقدمته

يتألف كتاب الإيضاح من مقدمة صغيرة وثلاثة وعشرين باباً . يضاف اليها مسائل صغيرة متفرقة ألحقها الزجاجي في آخره .

أما مقدمته فيتحدث الزجاجي في صدرها عن ضرورة العناية بالمؤلَّف . لأنه صورة لعقل صاحبه يعرضها على الناس . وهؤلاء حتى أقربهم الى المؤلف تواقون الى نقده . مشوقون إلى إظهار مثالبه « وإن أصدق الناس وأبرهم به . لن ينظر في تصنيفه إلا نظر مضاد له ومكاشح » .

ويستعرض بعد ذلك بإيجاز سبب وضع الكتاب وموضوعه . ذاكراً الطريقة التي سيسلكها في معالجة بحثه فيقول : « هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة . والاحتجاج له وذكر أسراره . والكشف عن المستغلق من لطائفه وغوامضه . دون الأصول ، لأن الكتب المؤلفة في الأصول كثيرة جداً » وهو يريد أن يسد فراغاً لم يسبقه إلى سده أحد « ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرَداً في علل النحو مستوعباً فيه جميعها . وإنما يذكر بعقب الأصول الشيء اليسير منها . مع خلوّ أكثرها منها » .

وبذلك حدد الزجاجي موضوع كتابه بالعلل خاصة . وبيَّن أنه لن يتعرض للأصول أي للقواعد النحوية، لأنه يؤلف في موضوع العلل هذا الموضوع الذي نزل به الضيم حتى غدا بحثاً مهمَلاً أو ثانوياً يؤتى به بعد الأصول .

ولا يَغفل الزجاجي بعد ذلك عن الإشارة إلى مصادر بحثه،فيذكر أنه استنبط من كتب غيره من العلماء . وأنه أخذ الكثير عن الشيوخ تلقياً ومشافهة .

وأما أسلوبه في معالجة الموضوع فلا يقوم على التطويل والإكثار ، بل هو

أسلوب يؤثر الاختصار ، وترك الخلاف ، وإهمال السند ، وانتقاء أحسن وجوه الكلام إذا كانت للمسألة منه وجوه عدة .

وبعد أن ينهي الزجاجي حديثه عن كل ما سبق ينتقل إلى تقديم كتابه إلى من يحب التطلع إلى العلم منبّهاً من يسمو إلى نقده أن يتئد ويتمهل ، وأن يفكر ويتدبر، فإن لم ير بعد ذلك مندوحة من تخطئته فهو مستعد للمناظرة وليطلق أهل النظر والعلم بعد ذلك حكمهم له أو عليه .

وآخر ما يتعرض له في مقدمة الكتاب هو ذكر السبب في تسميته بالإيضاح وهو يترك لما أودعه في الكتاب نفسه أن يرد على من ينكر عليه هذه التسمية العادلة . ثم ينهي مقدمته بذكر أقسام الكتاب فيقول : « وهذا الكتاب ينقسم قسمين : القسم الأول منه في ذكر العلل خاصة ، والثاني في المسائل المجردة . ليكون أسهل متناولا » والحق أنه اتبع في كتابه هذا التقسيم لولا أن القسم الثاني كان من الإيجاز بحيث لا يصح معه أن يكون قسماً من كتاب كما سنرى .

وهناك أمر لست أحب أن يفوتني التنبيه عليه . وهو أن الزجاجي كثيراً ما يدافع عن نفسه في كتبه . وهذا أمر واضح جداً في مقدمة « الإيضاح » ولست أدري هل يرجع ذلك إلى شعور الرجل بأنه دون سواه ؟ أو هو استباق منه ليقطع الطريق على الخصوم ؟ مهما يكن من أمر . فقد كان الزجاجي أشبه برجل يعلم أن كتبه ستُهاجَم . وأن خصومه متربصون به . فكان يحرص على البدء بالدفاع عن نفسه . ويطلب تأجيل الحكم على الكتاب إلى ما بعد الفراغ منه. وكأني بالزجاجي قد استشف ما يعتقده فيه أنداده ومعاصروه أو خاف أن تتحرك في نفوسهم الهواجس فتنطلق ألسنتهم بما انطلق به لسان أبي علي الفارسي فيما بعد حين وقف على كلام الزجاجي في النحو فقال : « لو سمع أبو القاسم

كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه [١] أو لاستحيا منا [٢] وكـأنه لمثل ذلك انبرى يرد عن نفسه ويؤكد أنه بذل جهده في كتابه . فقال : « ليعلم الناظر في هذا الكتاب أنا لم نألُ جهداً في تهذيبه وترتيبه ونظمه واختياره حسب الطاقـة . ومع ارتجالنا إياه وتكلفنا جمعه من مواقعه غير عاملين على مثال سبقه، ولا محتذين على نظم تقدمه » [٣] .

ويبين أنه إن وقع في الكتاب نقص فليس ذلك للجهل أو الغفلة . بل للحب في الإيجاز وترك التطويل . فيقول : « فإن نظر فيه ناظر فلم ير في بعض الأبواب علة يعرفها أو قد سمع بها فليعلم أن ذلك ليس بجهلنا بها . ولا لإغفالنا إياها . بل لما قدمت ذكره . لأنا لم نقصد إلى وضع هذا الكتاب في هذا المعنى إلا بعد عناية شديدة بجميع ما نودعه إياه » [٤] .

ويشتد دفـاع الزجاجي عن نفسه ، وتزداد حماسته وكأنه كان يرى ثورة الخصوم ويتخيل لدد المعاندين فيطلبهم إلى المناظرة بحضرة ذوي الفهم ليتبين وجه الصواب وتعلو كلمة الحق إذ يقول : « ومن سمت به نفسه إلى تتبع ما أودعناه إياه وسميناه فيه وفحصه والكشف عن حقائقه فحقيق عليه إن مرّ به ما ينكره أن يراجع فكره ويثير قريحته ويحرك خاطره ليقف على ما لعله قد انستر عنه ، ولا يحكم من أول وهلة بخروج عن الحق فـإن هو فعل ذلك وتدبره ، ولم يره ينقاد في طريقة القياس مستمراً ، أو رأى أنه لا حقّ إلا في غيره كانت حلبة التناظر ـ باجتماع ذوي الفهم والنظر والفحص والجدال معنا فيها ـ فاصلةً بيننا وبينه حتى

(١) نزهة الالبا : ٣٧٩ .

(٢) انباه الرواة ٢ : ١٦٠ .

(٣ ، ٤) مقدمة الايضاح .

نصير معاً بحق النظر إلى الصواب فنعتقده جميعاً ، لأن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل [١] » .

ثم هو لا يلبث أن يتوجس خيفة من منكر ينكر عليه تسمية كتابه بالإيضاح فيقول :

« ولعل منكراً ينكر تسميتنا هذا الكتاب بكتاب الإيضاح لأسرار النحو . ويقول : أي شيء في النحو يحتاج إلى ذكره ؟ ولا يعجلن بذلك حتى يتصفحه ويتأمل ما أودعته إياه ، فيعلم حينئذ أني لم أدخر لناظر فيه نصحاً ، وأن أكثر ما أودعته إياه لا يكاد يراه مفرقاً ولا مجموعاً في غير هذا الكتاب ليحكم حينئذ بما يراه ، وكفى بمحكم خصمه عليه منصفاً عادلا » .

وهذا لعمري منطق العالم المنصف ، إلا أن الأيام لم تنصف أبا القاسم ، فطمست آثاره أو كادت مع أنه لا يقل عن الكثيرين من العلماء معرفة وسعة علم وكثرة مؤلفات ، ولم يكن دفاع الزجاجي هذا لينجيه من علماء تعقبوا مؤلفاته وردوا عليها . قال القفطي : « لما وردت له مسائل إلى العراق مع بعض الطلبة وقف عليها أبو علي الفارسي وقد كان رفيقه فقال : لو رآنا الزجاجي لاستحيا منا . وقد آخذه جماعة في تصانيفه فمنها كتاب في شرح مقدمة أدب الكاتب ، رد عليه فيه جماعة من العلماء . وكتابه في النحو المسمى « الجمل » تعرض له البطليوسي وصنف فيه كتاباً سماه « الحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل »[٢] وقد نكت ابن بابشاذ في شرحه نكتاً في الرد عليه [٣] » .

---

(١) مقدمة الايضاح .

(٢) الحق أن للبطليوسى كتابين حول الجمل أحدهما « اصلاح الخلل الواقع في الجمل » والثانى « الحلل فى شرح أبيات الجمل » وقدسها القفطى فعدهما كتابا واحدا .

(٣) انباه الرواة ٢:١٦٠ .

أسلوب كتاب الايضاح

أسلوب الكتـــاب يقوم على الجـــدال وعرض البراهـــين المختلفة لشتى آراء النحويين،وكثيراً ما يتخذ الزجاجي في معالجته للأفكار طريقة السؤال والجواب حتى إذا لم يجد سائلاً يسأله تخيّله تخيلاً وألقى السؤال على نفسه ليتولى الإجابة عنه .

وهو في عرضه لمسائل النحو وإيراده آراء النحاة المختلفة وذكر ما ورد عليها من الاعتراضات وما قدموه بين يديها من الأدلة والبراهين ... إنما يذكرنا بابن الأنباري في كتاب « الإنصاف » إذ يبدأ الزجاجي عرض المسألة بذكر رأي البصريين ويمثله غالباً قول سيبويه . ويتبعه برأي المخالفين ثم يفصّل حجج كل منهم بادئاً بحجج الأضعف ليختم الحديث بإقرار حجج الأقوى (١) وقد يعكس فيقدم حجج الأقوى ثم يتبعها بالأضعف ليوهيها ويبين فسادها (٢) .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الزجاجي كان حاذقاً فطناً بصيراً بطرائق العلوم . لم يُدخل عليه فيها ، وكثيراً ما دفع عن النحو أذى أساليب دخيلة عليه فجنبه السير المتعثر في سبيل ليست له وإنما هي للمنطق أو الفلسفة ، على أن هذا لم يمنع أبا القاسم من أن يحاج كل قوم بلسانهم . ويسلك في خطابهم أسلوبهم في الجدل منبهاً على أن هذا ــ ليس من النحو ولكنه سبيل المضطر » وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا وليس من أوضاع النحو . لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه . فلم نجد بدّاً من مخاطبتهم من حيث يعقلون وتفهيمهم من حيث يفهمون » (٣) .

والزجاجي ينتقي من أدلة النحاة أصلحها وأصوبها إذ لم يكن محباً للإكثار

(١) أنظر (باب القول فى الالف والياء والواو فى التثنية والجمع) .
(٢) أنظر (باب القول فى الفعل والمصدر ، أيهما مأخوذ من صاحبه) .
(٣) الايضاح ص (٦/ب) .

في غير طائل فكان يطّلع ويوازن ويستصفي ثم لا يذكر إلا ما يراه العلة الشافية والجواب الأسدّ ، ولم يكن كغيره من النحاة الذين حشدوا في تآليفهم كل غريب من القول وتافه من الخلاف حتى أصبحت صحائف أسفارهم ميادين صراع بعيد عن جوهر الموضوع في كثير من الأحيان . فلا يصل طالب المعرفة من وراء هذه الأسفار إلى القليل مما يريد حتى يكون قد أثقل عقله بالكثير مما لا يريد بل حتى بات الخليل حين يقول: «لا يتعلم أحد من علم النحو ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه » [١] لا يصوّر إلا بعض الحقيقة بالقياس إلى كتب المتأخرين من النحاة . إن الزجاجي يهمل الكثير من القول لا جهلاً ولا تقصيراً بل هو الحرص والعناية وهو يشير إلى ذلك فيقول « ثم نجعل جميع ما نذكره في هذا الكتاب منتقى مهذباً غير مائلين فيه إلى التطويل بكثرة الروايات والإختلاف والأسانيد وذكر القائلين . فإن كان لبابٍ من الأبواب علل قد تكلم عليها العلماء لم نذكر إلا أجوَدها وأسدّها » [٢] .

غاية الكتاب وقيمته

أوضح الزجاجي غايته من تأليف كتاب الإيضاح فقال : « وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً . ولم أرَ كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو مستوعَباً فيه جميعها » . فغرضه إذاً البحث في علل النحو وإيضاح بعض أسراره لأن المؤلفين قبله أهملوا ذلك فلم يخصه أحد بالتأليف ولن نناقش هنا ادعاءه أنه أول من ألّف في العلة لنرى أكان ذلك حقاً أم كان هناك من عُني بالعلة قبله وألّف فيها [٣] ولكننا نقول إن عدم

---

(١) كتاب الحيوان ١ : ٣٧ .
(٢) مقدمة الايضاح .
(٣) تناولنا هذا البحث فى كتابنا « النحو العربى » .

وجود بحث مفصَّل مستقل للعلل كان العامل الأول في تأليف هذا الكتاب وأن الحديث عن العلة هو الغاية الرئيسة منه ، على أننا إذا قرأنا الكتاب وجدنا له أغراضاً أخرى لم يشر إليها صاحبه في مقدمته . ولم يحدثنا عنها بصراحة ، بـل جاءت عرضاً في تضاعيف الكتاب . فمن هذه الأغراض مثلاً أنه يسعى لتقريب النحو من الفهم وتيسير الوقوف على أسراره وقد عني الزجاجي بالمبتدئين واهتم بهم وألّف لهم . وكذلك هو في « الإيضاح » يهتم بهم ويجعل تقريب النحو لهم من أغراضه ولو أدّى به ذلك إلى تغيير ألفاظ النحاة . قال: «والاحتجاجات على ثلاثة أضرب منها ما كان مسطراً في كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة فعبرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب . فهذبتهـا وسهّلت مراتبها والوقوف عليها » [١] .

ومن هذه الأغراض التي استهدفها أيضاً تبيان قيمة النحو . وضرورة إتقانه والدفاع عن الإعراب فقد خصّ « فائدة تعلم النحو » بباب جمـع فيه ــ على إيجازه ــ الكثير من الاقوال في تفضيل العربية وضرورة حذقها وامتداح الإعراب فيها . وكان موقفه من الذين يطالبون بتسكين الكلمات والاستغناء عن حركات الإعراب موقفاً عاقلاً . فلم يطل الجدل معهم بل اكتفى بأن بيّن ضعف تفكيرهم وقصر نظرهم فقال : « فأما من تكلم من العامة بالعربية بغير إعراب فيُفهم عنه . فإنما ذلك في المتعارَف المشهور والمستعمل المألوف بالدربة ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب لم يمكنه ذلك وهذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه » [٢] .

هـــذه هـــي الأغراض التي رمى اليها الزجاجي في كتابه ولا شك ان قيمة

---

(١) الايضاح : ص (١٩/أ) .

(٢) الايضاح : ص (٢٤/أ) .

الكتاب إنما تتناسب مع تلك الأغراض ومع ما أصابه من التوفيق في تحقيقها . ولقد رأينا أن من أغراض كتاب الإيضاح الحديث عن العلة ولهذا الحديث قيمته وشأنه ما دامت العلل من أبرز عوامل الجدل والنقاش قديماً وحديثاً .

ورأينا من أغراضه التقريب والتسهيل وكان عهدنا بالنحاة أن يطلبوا إلى الناظرين في كتبهم أن يسموا إلى فهمها لا أن يدنوا بالمؤلف من الافهام كما فعل الزجاجي فكان عمله هذا دليلاً على فطنته وسداد خطته ما دام لا يؤلف لنظرائه من العلماء وإنما يكتب للمبتدئين وحبذا لو كان أكثر النحاة كذلك إذاً لكفونا مؤنة الترجمة والنقل من اللغة التي ألفوا بها تلك المعقدة الصعبة إلى لغة سهلة العبارة واضحة المفهوم .

وهذه الخطة تدل على اتجاه جديد في التأليف يقوم على التفريق بين تأليف علمي عام وتأليف مدرسي تعليمي خاص . ولعل ما نراه من إخراج القدماء للكتاب الواحد على أشكال متعددة أو على نسخ مختلفة من صغرى ووسطى وكبرى راجع إلى هذه الحقيقة وهي أنهم كانوا يراعون مستوى قرائهم، فيخصّون كل طبقة منهم بأسلوب يلائم مستواهم فيكون للكتاب الواحد نسختان أو ثلاث. وكان الزجاجي كما رأينا يراعي المبتدئين ويعنى بهم فيغير من أجلهم الألفاظ ويوضح العبارة ويكثر الأمثلة بل كان عالماً ومعلماً يتناول كتبه بمناهج مختلفة من البحث فتكون عنده جمل كبرى وجمل صغرى وتكون عنده الأمالي الكبرى والوسطى والصغرى . ويتناول كتب غيره مما يرى فيه النفع فيُعمل فيها ذوقه التعليمي ويعيد تأليفها على طريقته التعليمية الخاصة كما فعل في مختصر الزاهر .

وكتاب الإيضاح قبل ذلك كله من أوائل كتب أصول النحو التي وصلت إلى أيدينا وهو يلقي ضوءاً على مرحلة من مراحل التأليف المبكر في هذا العلم . وإذا كان يشترك في هذه الميزة مع سائر كتب الزجاجي وزملائه فإنه ينفرد عنها جميعها في موضوعه . فنحن حتى اليوم لم نطلع على تأليف خصه صاحبه بالعلة .

وإن أول ما وصل إلينا عن العلل هو ما وضعه ابن جنّي في الخصائص ، وبين ابن جني والزجاجي أكثر من نصف قرن .

على أن هذا لا يعني أنه لم يكتب أحد قبله في العلة . فقد كتب فيها غيره ، ولكن ما كتبه هو الذي وقع إلينا دون غيره .

ثم إن كتاب الإيضاح يلقي ضوءاً على تلك الصلة المبكرة بين النحو وغيره من العلوم ، مثل الفقه والكلام والمنطق والفلسفة ، ويدل على أن الزجاجي كان يود ان يكون للنحو أسلوبه ومنهجه ، والا يضيّق عليه او يفرض عليه منهج دخيل آخر ؛ ولذلك نراه يفرق بين ما هو من اوضاع النحو وما هو من غيرها فيقول بعد ان يذكر بعض حدود الفلسفة « وإنما نذكر هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا وليس من اوضاع النحو ؛ لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه فلم نجد بدأ من مخاطبتهم من حيث يعقلون، وتفهيمهم من حيث يفهمون »[(١)] .

والحق أن كل بحث يعود بالنحو ــ دون ان يهدمه ــ إلى سبيل البساطة والتيسير ، ويوضح ما كان من مذاهبه للتعليم والتوضيح ، وما كان منها للنظر والجدل ، ويفصل ما هو من النحو عما ليس منه ، هو بحث قيّم مفيد .

وكتاب الإيضاح يشكل حلقة من حلقات تاريخ النحو وصلته بالفقه والكلام والمنطق ، ويوضح لنا كثيراً من المسائل الجدلية التي أثارها كتاب سيبويه بين النحاة ، ويقفنا على جانب مهم من جوانب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وهو في ذلك سابق لابن الأنباري (٥٧٧ هـ) في إنصافه وللعكبري (٦١٦ هـ) في مسائله الخلافية[(٢)] .

---

(١) الايضاح ص (٦/ب) .

(٢) المسائل الخلافية فى النحو لابى البقاء العكبرى نشر فى حلب بتحقيق الاستاذ محمد خير الحلوانى .

ومما يجب ان نذكره للكتاب بالخير أنه وُضع على أساس الإنتقاء للأجود والانتخاب للأصوب ، فلم يحشِ الزجاجي كتابه بكل قول ، ولم يذكر فيه كل علة بل نشر الأجوبة بين يديه ثم عجم حججها فاختار أقواها واسدها .

ملاحظات على كتاب الايضاح

إن ما بيناه من قيمة الكتاب ، وما ذكرناه من محاسنه ، لا يمنعنا من أن نبدي فيه بعض الملاحظات . ونحن حين نقف منه هذا الموقف فلسنا من أولئك الذين بادرهم الزجاجي بالدفاع عن نفسه وعن كتابه .. ولا من اولئك الذين ينظرون في كتابه نظر المضادّ له أو المكاشح ، بل نحن ننظر إليه بعين الإعجاب والتأييد متمنين لو ان الكتاب كان اجود وأتم .

١ ــ مما يقفنا في كتاب الإيضاح تلك المسائل المجردة التي عدها الزجاجي القسم الثاني من الكتاب . فقد ذكر ان الكتاب قسمان : قسم للعلل وقسم للمسائل، واتبع هذا التقسيم في كتابه فعلاً ، فنص في آخر قسم العلل على تمام الكتاب . ثم ألحق به مسائل صغيرة ليست جديرة بأن تنال هذه الأهمية فيتحدث عنها في المقدمة ويذكرها غير مرة في تضاعيف الكتاب .

٢ ــ إن مقدمة الكتاب لتوحي للقاريء بما فيها من اعتداد بالنفس وحرارة في الدفاع ، بفكرة رائعة عن الكتاب لا تتفق مع واقع الكتاب نفسه ، وكم كنا نتمنى لو أن الزجاجي استبدل بهذه المقدمة مقدمة في الحديث عن العلة في النحو ونشأتها وتطورها . ثم أعقب ذلك بالفصل الذي جعله الباب الخامس من كتابه وهو (علل النحو) فأفاض فيه ، وفصل ما أوجزه ، ولم يقصر الحديث فيه على صفحتين اثنتين والكتاب كله يحمل اسم هذا الفصل .

٣ ــ إن الزجاجي قسم العلل اقساماً ثلاثة : تعليمية ، وقياسية ، وجدلية نظرية ، وهو تقسيم حسن معقول نذكر للزجاجي سبقه إليه ، ولكنا نراه

مقصراً في الحديث عنه ؛ إذ كان ينبغي له أن يذكر رأيه في كل قسم. ولو ان هذا الباب جاء بعقب المقدمة ثم اتبع الزجاجي في الكتاب كله تقسيم أبوابه بحسب أقسام العلة هذه لكان الكتاب على ثلاثة ابواب : باب العلل التعليمية ، وباب العلل القياسية ، وباب العلل الجدلية ، وتحت هذه الأبواب الثلاثة تنضوي علل النحو جميعاً ، وبذلك يكون قد جمع بين العلم النظري والتطبيق العملي ، ويكون قد عرّف بما هو علّة ضرورية للمعلمين المتطلعين إلى إتقان كلام العرب ، وما هو علة للقياس على كلام العرب ، وما هو بعد ذلك سفسطة نظرية يتمرس بها المختصون من محبي النظر والجدل ، فلا يختلط علينا الأمر ولا يتعثر بنا الطريق .

على ان هذا كله لا يحط قيمة كتاب الإيضاح . فالكتاب — على علله — ذو قيمة ظهرت لنا فيما سبق من الحديث . وحسب صاحبه أنه كان من الرواد الأوائل الذين فقهوا لغتهم ، وتعمقوا أسرار قواعدها ، ثم حاولوا التبسيط والتيسير ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

وصف نسخة الكتاب المحققة

اعتمدتُ في تحقيق هذا الكتاب ونشره على نسخة وحيدة هي التي اشار اليها بروكلمن ، ولم أعثر على غيرها مع طول البحث وكثرة التفتيش . وقد كدت أول الأمر اميل عنها لكونها وحيدة لا لشيء آخر . ثم آثرت ان أعود اليها وانظر فيها ثم احكم بعد ذلك بالترك والإهمال ، او بصلاحها للعناية والتحقيق . وعدت إليها وقرأتها غير مرة قراءة بحث وتأمل . فإذا هي نسخة لم يُعبها اليتم والوحدة ، وليس فيها من النقص ما يضطر المحقق إلى البحث عن نسخة ثانية تكون تكأة له في عمله . فلم أجد حرجاً في الإقدام على تحقيق نصها ، فأقدمت مطمئناً لما وجدته في النسخة من كمال ووضوح . فهي تامة واضحة المبدأ والمنتهى ثابتة النسب : لا مجال فيها للشك . وما كان أمره كذلك فقد يناله من أذى الحيطة وضيم الحذر ما لا يناله من أذى الجرأة وهجمة الإقدام . على ان هناك ما يوهم نقصها ؛ إذ كثيراً ما يمر الزجاجي بالمسألة فيشير إليها إشارة سريعة ثم يقول: « وسنذكرها في محلها إن شاء الله » قال : « وفي باب (إن) سؤالات كثيرة غير هذا سنذكرها مع الجواب عن هذه المسائل في باب ذكر علل (إن) إن شاء الله» (١) وقال عن إسكان لام فعلت « اسكنت اللام لئلا تتوالى في كلمة واحدة اربع متحركات . ولهذا موضع يذكر فيه إن شاء الله تعالى » (٢) ثم لا نجد ما وعدنا به في كتابه .

ونحن هنا أمام أحد امرين ، فإما ان تكون النسخة التي بين أيدينا ناقصة وإما ان يكون ندّ عن الزجاجي بعض ما وعد به . وهذا ما نرجحه ، لأن النسخة كاملة كما ذكرنا ، وأبوابها متلاحقة وليس فيها خرم او نقص ، وقد ذكر في

---

(١) الايضاح : ص (١٤/أ) .
(٢) الايضاح : ص (١٧/ب) .

نهايتها أنها تمت . وقد يكون هذا الإهمال راجعاً إلى أن الزجاجي لم يُعد النظر في كتابه قبل أن يخرجه ، أو راجعاً إلى أنه كان يملي هذا الكتاب على طلابه كما هي عادة قدماء الشيوخ في مجالسهم ، فلم يجيء كتاباً متصلاً متلاحق الفقر . على أن هناك أشياء كثيرة وعد بتفصيلها وبرّ بوعده ففصلها ، كذكر السبب في منع دخول حروف الخفض على الفعل (أشار إليها في ص ٨/ب وفصلها في ص ٢٧/ب) وذكر حقيقة فعل الحال (أشار إليه في ص ٩/أ وفصّله في ص ٢١/أ) وذكر الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من الآخر (أشار إلى ذلك في ص ٩/أ وفصّله في ص ٩/ب) .

وأما عنوان الكتاب فقد اختلفَ الذين ذكروه فجعله بعضهم « الإيضاح » وجعله بعضهم الإيضاح في النحو . وقد آثرت « الإيضاح في علل النحو » لأنه واضح على الصفحة الأولى من النسخة المخطوطة (أنظر ص ٢٧) ولأن مقدمة الكتاب واضحة الدلالة عليه . وقد كتبت نسخة الإيضاح هذه مع كتب الجمل ، واللامات ، وشرح مقدمة أدب الكاتب ، من آثار الزجاجي ضمن مجموعة في مجلد واحد لا يزال في اسطمبول / شهيد علي ١١ / إلا أن معهد إحياء المخطوطات بالجامعة العربية أخذ عن هذه الكتب صورة على شريط مصغر (فيلم) رقمه /٢٧ نحو / .

ونسخة الإيضاح متوسطة الحجم ، أوراقها أربعون . وصفحاتها المكتوبة ثمان وسبعون في كل منها ثلاثة وعشرون سطراً .

أما الصفحة الأولى فعليها عنوان الكتاب وإسم المؤلف . كتبا بخط هو خط سائر النسخة ، ويلي ذلك ــ على الصفحة الأولى ــ شهادة سماع وإجازة إقراء كتبها ابن سحنون الغماري بخطه . وهذا نصها :

« قرأ عليّ الشيخ الفقيه العالم الفاضل المتقن المجوّد . المقريء الأديب .

زين الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الفقيه الأجل أبي محمد عبدالله بن عزاز بن كامل الشافعي . أدام الله توفيقه وسلامته جميع هذا الكتاب المعروف بكتاب الإيضاح تصنيف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي رحمه الله . قراءة ضبط وبحث . وهو أهل لإقرائه حقيق بذلك .

وكتب عبد العزيز بن سحنون بن علي الغماري في السادس عشر من ذي القعدة سنة عشرين وستمائة والحمد لله وحده . وصلى الله على سيدنا محمد نبيه . وآله وصحبه وسلم تسليما (أنظر صورة الأصل في ص ٢٧) .

أما عبد العزيز بن سحنون هذا فهو نحوي بارع حدّث بمصر وتصدر بجامعها لإقراء العربية ومات سنه ٦٢٥ ه[١] . وأما الشافعي فهو أبو العباس أحمد بن عبدالله ابن عزاز بن كامل المعروف بابن قطبة ، وكان من أئمة العربية في مصر ؛ ومات سنة ٦٦٩ه[٢] .

ويبدو أن أبا العباس الشافعي قد قرأ على ابن سحنون أكثر آثار الزجاجي لأننا نجد مثل هذا السماع على الصفحات الأولى من بقية كتب المجموعة .

وتاريخ السماع كما رأينا هو السادس عشر من ذي القعدة سنة عشرين وستمائة، أي بعد تاريخ كتابة النسخة بثلاث سنوات ؛ لأنها كتبت سنة سبع عشرة وستمائة على ما جاء في آخرها وهو قوله : « تم الكتاب بعون الله وحمده . والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه محمد . وآله وصحبه وسلم . وفرغ من نسخه في الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة وستمائة » (أنظر صورة الأصل في ص ٣١) .

---

(١) بغية الوعاة : ٣٠٨ .

(٢) المصدر السابق ١٣٧ وذكرت سنة وفاته فى البغية خطأ (٦٩٩) وصححتها من الوافى بالوفيات ج ٧ ورقة ٥٩ ب (وهو فيلم فى معهد المخطوطات) .

ويجدر بي أن أنبه على أنه قد جاء ذكر انتهاء الكتاب وتمامه في غير هـذا الموضع . وذلك لأن الكتاب قسمان : قسم خاص بالعلل . وقسم ألحق المسائل ، وقد ذكر تمام كل قسم منه على انفراد . فكما رأينا الكتاب الآن يتم ويـذكر تاريخ نسْخه كذلك نرى في ص (٣٨/أ) قوله : « تم الكتاب والحمـد لله رب العالمين » يعني بذلك كتاب العلل دون المسائل الملحقة .

وأما خط النسخة فواضح وعاديّ . ويبدو أن ناسخاً واحداً كتب آثار الزجاجي كلها لأن الخط واحد في المجموعة كلها . على أن هناك أموراً تجب ملاحظتها في كتابة النسخة . منها أن بعض الكلمات لم تكتب على ما نعرفه اليوم من قواعد الإملاء فكلمة « هؤلاء » كتبت غير مرة بالألف (هاؤلاء) على حين حذفت ألف الهمزة من « يسئل » و « مسئلة » ومن مثل « ثلاثة » إذ كتبت « ثلثة » ... ويهمل الناسخ – على عادة القدماء – إثبات الهمزة المتطرفة بعد الألف الممدودة فيكتب الألفاظ الآتية : الاسماء ، عمياء ، الاشياء ، دون همزة .

وأما الإعجام فليس ملتزماً في النسخة كلها على كثرة وجوده فيها . وقد كنا نود أن نعرف اسم الكاتب لولا أنه لم يشر إلى نفسه أبداً . على أننا نستطيع أن نقول إنه لم يكن على علم بالنحو لأن في الكتاب ألفاظاً أخطأ في شكلها خطأ واضحاً كقوله « إن الفعل مستحقاً » و « أضيف إليه مستحقاً » .

ولا بد من الإشارة إلى أنه أعانني في تحقيق الكتاب عن نسخته الوحيدة ما نقله عنه النحاة في كتبهم ولا سيما ما نقله عنه السيوطي في كتابه « الأشباه والنظائر » وقد أشرت إلى ذلك في موضعه .

منهج تحقيق الكتاب

لما كانت الغاية من تحقيق النصوص إنما هي إخراجها صحيحة سليمة، كما وضعها المؤلف، فقد بذلت الجهد في هذا السبيل، مراعياً ما تستوجبه إعادة النص إلى وضعه الأول من حيطة وحذر، ودقة وأمانة، وقد تكون هذه الإعادة إلى الأصل أصعب من ولادة أصل جديد، وصدق الجاحظ إذ يقول «لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً، أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرِّ اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام» (١).

وقد تبين من وصفنا لنسخة الكتاب أنها أعانتنا في التحقيق. فلم تكن مواضع الإبهام والغموض كثيرة فيها. وقد التزمت في تحقيقها القواعد الآتية:

١ ــ احترمت النص فلم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذي لا يمس جوهره ككتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم.

٢ ــ صححت ألفاظاً وردت في النص مخالفة لقواعد النحو. وأشرت إلى هذا التصحيح في الحاشية.

٣ ــ جاءت في النص كلمات كثيرة مشكولة. ولما لم يكن شكلها ذا فائدة وكان شكل الكثير منها خطأ فقد أهملت الشكل في النص إلا في موضعين اثنين: أولها الآيات القرآنية، وثانيها لفظ خفتُ عليه اللبس.

ولست أكتم أن مما يسر عليّ هذا التدخل في النص، ومنحني الجرأة عليه كون ناسخه غير مؤلفه أولا. وكونه مجهولا ثانياً. ولو كان الناسخ هو نفسه المؤلف لما سمحت لنفسي بشيء مما فعلت لأن الكتاب يكون آنذاك صورة لثقافة صاحبه.

---

(١) كتاب الحيوان ١ : ٧٩.

٤ ــ ضبطت الأعلام التي وردت في الكتاب ، وترجمت لها . ولما كان الاسم يتكرر أكثر من مرة فقد اكتفيت بترجمته حين وروده لأول مرة . وأحلت في سائر المرات عليه .

٥ ــ عرّفت بالكتب التي وردت أسماؤها في النص ودللت على أماكن وجودها حين الإمكان .

٦ ــ خرّجت شواهد النص من آيات وأشعار .

٧ ــ وجدت في النص جملا قليلة غير مستقيمة فحاولت تقويمها بما يناسب السياق من زيادة كلمة أو حرف . ونبهت على ذلك بأن وضعت الزائد بين هذين المعقوفين ( ) وأشرت إلى الزيادة في الحاشية .

٨ ــ لما كانت الأبحاث التي تناولها الزجاجي مفرقة على أبواب النحو المختلفة، فقد دللت في الحاشية على أماكن وجودها في كتب النحو المعروفة ولا سيا كتاب سيبويه وشرحه للسيرافي .

٩ ــ شرحت بعض الألفاظ شرحاً لغوياً .

١٠ ــ حرصت على الأشارة إلى بدء الصفحة ونهايتها في متن المخطوط . فوضعت أرقاماً تدل على ذلك . ورمزت للوجه الأيمن من الورقة بالرقم مقروناً بالحرف (أ) وللوجه الأيسر منها بالرقم مقروناً بالحرف (ب) .

كتاب الايضاح
في علل النحو تأليف أبي القسم عبد الرحمن
بن اسحق الزجاجي
النحوي عفا الله عنه وغفر له

قرأ علي الشيخ الفقيه العالم الفاضل [illegible]
الاديب زين الدين ابو العباس احمد بن الشيخ الفقيه الاجل
ابي [illegible] عبد الله بن [illegible] الشافعي [illegible]
جميع هذا الكتاب [illegible] الايضاح [illegible] تصنيف
الشيخ ابي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي رحمه الله
[illegible] ضبط وبحث [illegible] حقق [illegible]
وكتب عبد العزيز [illegible] على الغماري [illegible]
[illegible] سنة [illegible] والحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا محمد [illegible] وسلم

وجه الصفحة الأولى من المخطوط وقد ظهر عليها إسم الكتاب والمؤلف بخط ناسخ الكتاب كما ظهرت تحتها شهادة السماع وإجازة الاقراء بخط ابن سحنون الغماري

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

الحمد لله ذي المنن الجزيلة والعطايا الجميلة التي لا يستطاع أمدها ولا
تدرك نهايتها وصلى الله على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين
وسلم تسليما . اعلم وفقنا الله وإياك للرشاد والقصد وجنبنا
سبل الغواية والردى أن الكتب المصنفة في فنون العلم كثيرة جدا
لا تحصى كثرة فرق انتشرت في التأليف في النوع الذي أولوه منه
حتى لو أن متكلفا تكلف الإحاطة بما صنف من نوع واحد من فنون
العلم أجمع لعسر ذلك عليه ولم يساعده الإمكان [illegible] وأفنى أكثر
زمانه بل لعله لم يرشد الإحاطة بذلك حتى يقضي على نفسه بأنه لم
يشذ مصنف في ذلك الفن لأن الكلام لم يستطع عن تحصيله لأنواع
مختلفة غير مؤتلفة والآراء متباينة غير متناسبة لكل ذي فضل
في طباعه واختيار نفسه ومحله من ذلك العلم الذي يعانيه ويروض
نفسه للتصنيف منه علوا واقتدارا لعلمه أو ضعفه وتبلدا
فيه أو توسطا بين هاتين المنزلتين ثم لم يسبق له معهد للمقدمات
التي كون أن يكون كل أمر ينظر في تصنيفه موافقا له طبعا
ورأيا واختيارا ومحلا من ذلك العلم لكثير من يطرقه مخالف
له في ضرب من هذه الضروب أو في أكثرها فيميل عنه ما
نافره منه إلى ما ألفه وعرفه وإذا كان ما ذكرناه صحيحا عند كل
ذي تحقيق فكل مشتهر في عقله النافر ومعترف مقداره من
العلم للمعابر والموازنة يتعرض بتصنيف كتاب في فن من
فنون العلم التي قد كان من جد أو هزل أن يثابر على صون ما صانه
طول عمره من جاهه وعقله ومحله ويجهد نفسه في ستر ما سترته
الأيام من خفي أسراره ودفائن أخباره لأنه قد يكلفه ذلك

وجه الصفحة الثانية من الكتاب وفيها أول المقدمة

الكوفيون الالف في الاعراب وكذلك الواو والياء في التثنية والجمع
وقال بعض البصريين الحروف ابدال من الحركات تعني الالف في
التثنية والياء فيها والواو في الجمع والواو فيه . وقال الجرمي
الالف في الزيدان ليست الاعراب وانقلابها هو الاعراب .
وقال قطرب الالف في الزيدان بدل من ضمتين كانه قال زيدٌ
وزيدٌ فاجتمع ضمتان فقال زيدان والالف بدل من ضمتين والواو
في الزيدون بدل من ضمات وعند التأمل يذهب الجرف على هذا
القياس فيلزم من قال ان الحروف بدل من الحركات ما لزم من قال
هي الاعراب نفسه ويلزم الجرمي ان تكون في حال الرفع الزيدان غير معربة
لان الالف عنده غير منقلبة واما الانقلاب على الاعراب فهو الاسم
في اول احوال الاعراب غير معرب وهذا قلب الاصول ولم يقل لنا
ان قطربا كيف صارت الالف بدلا من ضمتين وليست الضمة من جنس الالف ولا من سنخها
واذا كانت الواو في الزيدون بدلا من ثلاث ضمات فكيف تجتمع اذا جمع ما فيه
[illegible] عنه بدلا من مائة ضمة وكذلك الياء اذا [illegible] مسألة
قال سيبويه اذا سميت رجلا باحمر لم تصرفه في المعرفة وان
سميته بسكران واصبع مثل احمر يكون نعتا وهو اسم قال
فالذي يمنعه من الصرف في الوصف هو فيه اذا سميته .. وبذلك [illegible]
به وهو [illegible] فاذا سميته به فقد زال ان يكون نعتا . قال
اصحابه هذا محال اذا سمينا باحمر صرفناه ايضا كما [illegible]
لانه اذا سمي به فقد خرج ان يكون نعتا كما ان سكران اذا سمي به فقد خرج ان
يكون نعتا
تم الكتاب بعون الله وحمده والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه
محمد النبي وآله وسلم. وفرغ من نسخه في الثاني والعشرين من شهر ربيع الاول سنة [illegible]

وجه الصفحة الأخيرة من الكتاب وفيها ذكر تمامه وتاريخ نسخه

الإيضاح

في علل النحو

كتاب الإيضاح في علل النحو

تأليف

أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي

عفا الله عنه وغفر له

«قرأ عليّ الشيخ الفقيه الفاضل المتقن المجوّد المقريء الأديب زين الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الفقيه الأجلّ أبي محمد عبدالله بن عزاز بن كامل الشافعي ، أدام الله توفيقه وسلامته ، جميعَ هذا الكتاب المعروف بكتاب الإيضاح ، تصنيف الشيخ أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي رحمه الله ، قراءةَ ضبط وبحث . وهو أهل لاقرائه حقيق بذلك . وكتب عبد العزيز بن سحنون بن علي الغماري في السادس عشر من ذي القعدة سنة عشرين وستمائة . والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم تسليما » .

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمدلله ذي المنن الجزيلة والعطايا الجليلة التي لاينقطع أمدها، ولا تدرك نهايتها وصلى الله على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم تسليما .

اعلم وفقنا الله وإياك للرشاد والهدى،وجنبنا سبل الغواية والردى، أن الكتب المصنفة في فنون العلم كثيرة جداً،قد أتعب كل فريق أنفسهم في التأليف في النوع الذي يحاولونه منه،حتى لو أن متكلفا تكلف الإحاطة بما صنف في (١) فن واحد من فنون العلم أجمع لعسر ذلك عليه ، ولم يبلغه إلا بمشقة وإفناء أكثر زمانه ، بل لعله لم تمكنه الإحاطة بذلك حتى يقضي على نفسه بأنه لم يفته مصنف في ذلك الفن إذ كان الكلام بسيطاً غير محصور ، والقرائح مختلفة غير مؤتلفة ، والآراء متباينة غير متشاكلة، كل يؤلف على قدر طباعه واختيار نفسه ومحله من ذلك العلم الذي يعانيه ويروض نفسه للتصنيف فيه علوّاً واقتداراً عليه ، أو نقصاً عنه وتبلّداً فيه أو توسطاً بين هاتين المنزلتين، ثم لم يتفق له مع هذه المقدمات التي ذكرنا أن يكون كل من نظر في تصنيفه موافقاً له طبعاً ورأياً واختياراً ومحلاً من ذلك ، بل لعلّ أكثر من نظر فيه مخالف له في ضرب من هـــذه الضروب ، أو في أكثرها فيميله عنه ما نافره منه إلى ما ألِفـــه وعرفه ، وإذا كان ما ذكرنا صحيحاً عند كل ذي لب ، فحقيق على كل مستهدِف عقلَه للناس ومعرّض مقداره من العلم للمعايرة والموازنة بتعرّضه بتصنيف كتاب في فن من فنون العلم ، أيّ فن كان من جد أو هزل، أن يثابر على صون ما صانه طول عمره من جاهه وعقله ومحله،ويجهد نفسه في ستر ما سترته الأيام من خفيّ أسراره،وغامض أخباره لأنه قبل تكلفه ذلك / في ٢/ب

---

(١) في الاصل « من » .

ستر كثيف وصون كنين وحرز منيع من إحالة المحنة عليه ، وإطلاق الألسنة في الإفاضة في نشر مقابحه ومحاسنه ، هذا مع تعذر الامتناع عليه من محاولي إدخاله في حلبة الكشف والوقوف على عوار إن كان منه عن الناس خافياً قبل ذلك .

وينبغي أن تعلم أن أصدق الناس وأبرّهم به، لن ينظر في تصنيفه إلا نظر مضادّ له ومكاشح ، لما ركّبه الله عز وجل في الأنفس الشريفه من المنافسة في العلم وطلب الرتب العلى منه. ولن تجد الحسد محموداً في حال إلاّ في طلب العلم لأن من لم تدعُه نفسه إلى الأنفة من مطاولة نظيره عليه في العلم ، واعتلائه إياه وغلبته له، فإن البُهْمَة (١) غالبة عليه . وهذا باب يطول جداً وإنما أومأنا إليه ليعلم الناظر في هذا الكتاب أنّا لم نأل جهداً في تهذيبه وترتيبه، ونظمه واختياره حسب الطاقة ومع ارتجالنا إياه ، وتكلفنا جمعه من مواقعه ، غير عاملين على مثال سبقه ، ولا محتذين على نظم تقدمه .

وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة ، والاحتجاج له ، وذكر أسراره ، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول ، لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً ، ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو ، مستوعباً فيه جميعها ، وإنما يُذكر في الكتب بعقب الأصول الشيءُ اليسير منها مع خلوّ أكثر (ها) منها . ونضم إلى العلل بعد تقديمها ، مسائل مجموعة منثورة من سائر الحدود. منها ما استخرجناها من كتب العلماء وبسطناه وهذّبنا ألفاظه وقربناه . ومنها ما تلقناه من علمائنا رضي الله عنهم تلقيناً ومشافهة مما لم يودعوه كتبهم ولا يوجد فيها البتة . ومنها مسائل جرت بين النحويين ممن سلف ، في مجالس اجتمعوا فيها ، ختمنا بها الكتاب ، ذاكرين أكثر ذلك مما بين البصريين
٣ / أ والكوفيين فيه من / الخلاف ومحتجين للفريقين بأجود ما احتجوا فيه

(١) فى الاصل « البهيمة » .

وما يوجبه القياس غير متحاملين على أحد الفريقين دون الآخر ومؤيدين له بالشواهد والبراهين الواضحة . ثم نجعل جميع ما نذكره في هذ الكتاب مُنتقىً مهذباً غير مائلين فيه إلى التطويل بكثرة الروايات، والاختلاف والأسانيد وذكر القائلين ، وإذا[1] كان لباب من الأبواب علل قد تكلم عليها العلماء ، لم نذكر إلا أجودها وأسدّها. فإن نظر فيه ناظر فلم يرَ في بعض الأبواب علّة يعرفها أو قد سمع بها فليعلم أن ذلك ليس بجهلنا ولا لإغفالنا إياها ، بل لما قدمت ذكره ، لأنا لم نقصد إلى وضع هذا الكتاب في هذا المعنى إلا بعد عناية شديدة بجميع ما نودعه إياه . ولن ندفع مع ذلك أن يشذّ عنا فيما قصدناه له الكثير إلا أن فيما جمعنا منه كفاية وعوناً على ما شذّ منه .

وقصدنا بجميع ما ضمنّاه هذا الكتاب إخواننا ومن يجب إيثاره بما استودعناه من هذا العلم عادلين عمن سواهم ، ولا باخلين به عليهم من جميع من مال إليه أو أحب النظر فيه . فمن دعته نفسه إليه وأحب النظر فيه ، وكانت مرتبته من هذا العلم قد تناهت به إليه، فهو مبذول له ماتكلفناه منه مسقط عنه عناءه ونصبه، ومن مالت به عنه عصبيته أو حميته فعنه يصرف حظه وعنا تسقط كلفته . ومن سمت به نفسه إلى تتبع ما أودعناه إياه وسميناه فيه وفحصه والكشف عن حقائقه، فحقيق عليه إن مرّ به ما ينكره أن يراجع فكره ويثير قريحته ويحرك خاطره ليقف على ما لعلّه قد انستر عنه، ولايحكم من أول وهلة بخروج عن الحق، فإن هوفعل ذلك وتدبره ولم يره ينقاد في طريقة القياس مستمراً، أو رأى أنه لا حقّ إلا في غيره ، كانت حلبة التناظر ــ باجتماع ذوي الفهم والنظر والفحص والجدال معنا فيها ــ / فاصلةً بيننا وبينه حتى نصير معاً بحق النظر إلى الصواب فنعتقده جميعاً ٣/ب
لأن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل . ولم يعر خلق من السهو

---

(١) في الاصل : « اذ » .

والغلط ،والكمال لله عزوجل.والنقص شامل للمخلوقين. وسمعت شيخنا أبا إسحق الزجّاج[1] رحمه الله يقول : سمعت أبا العباس المبرد[2] رحمه الله يقول : الناس يلحقهم السهو والغلط ، فإذا غلطوا فرجعوا فكأن لم يغلطوا ، وإذا أقاموا على الغلط بعد أن يتبين لهم الصواب كانوا جهالاً كذّابين .

ولعلى منكراً ينكر تسميتنا هذا الكتاب بكتاب الإيضاح لأسرار النحو ، ويقول أي شيء في النحو يحتاج إلى ذكره ، فلا يعجلن بذلك حتى يتصفحه ويتأمل ما أودعته إياه فيعلم حينئذ أني لم أدخر لناظر فيه نصحاً . وإن أكثر ماأودعته إياه لايكاد يراه مفرّقاً ولامجوعاً في غير هذا الكتاب ليحكم حينئذ بما يراه، وكفى بمحكم خصمه عليه منصفاً عادلاً. وأنا أسأل الله عوناً على ماقصدت له وتسديداً للصواب وحولاً بمنّه عليه وقوة ، فإنه لا حول ولا قوة إلا به ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

وهذا الكتاب ينقسم قسمين : القسم الأول منه في ذكر العلل خاصة ، والثاني في المسائل المجردة ، ليكون أسهل متناولاً وبالله التوفيق .

---

(١) أبو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج أستاذ الزجاجي الذي نسب اليه · أخذ النحو عن ثعلب ثم مال عنه الى المبرد ولزمه · مات سنة ٣١١ وتجد ترجمته في بغية الوعاة ١٧٩ وفي أنباه الرواة ١ : ١٥٩ وطبقات الزبيدي : ١٢١ وأخبار النحويين البصريين : ١٠٨ وتاريخ بغداد ٦:٨٩ ·

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد كبير نحاة البصرة في عصره وصاحب كتاب الكامل أخذ عن الجرمي والمازني · مات سنة ٢٨٠ ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٠٨ وفي نزهة الألبا : ٢٧٩ ·

باب أقسام الكلام [1]

فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف . وحقق القول بذلك وسطره في كتابه سيبويه ، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك .

نبدأ بما يسأل عنه أصحاب سيبويه وما يحتج به له . يقال لأصحابه وسائر من اعتقد هذا المذهب : من أين لكم أن كلام العرب كله اسم وفعل وحرف ؟ وكيف حكمتم بذلك وشهدتم بصحته من غير دليل ولا برهان وإنما ذكره سيبويه في أول كتابه حين قال « الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى[2] » فقال قائلون: إنما قصد / الكلام العربي دون غيره . وقال آخرون بل أراد الكلم العربي كله والعجمي[3]. وفي ذلك احتجاج ونظر لم نقصد له في هذا الكتاب لأنا قد شرحناه في كتاب شرح الرسالة [4] بجميع ما فيه ، ولسنا نخاطبكم إلا على أنه قصد الكلم العربي دون سائر اللغات ، لأن الجواب عن ذلك أسهل عليكم وأقرب . ثم مثّل سيبويه كل صنف من ذلك ولم يقرنه بدليل قاطع ولا حجة فيدلّ على أن الكلام ثلاثة أقسام كما ذكروا ، وأنه لا رابع لهذه الأقسام ولا خامس ولا أكثر من ذلك. فإن كنتم قبلتم ذلك عنه تقليداً من غير برهان ولاحجة ، فأنتم في عمياء وشبهة فما دعاكم إلى قبول ذلك منه وقد علمتم أن النحو علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج . ما خلا ما لزم قبوله من علوم الشريعة بعد وضوح الدلائل وإقامة البراهين والدلائل العقلية الحقيقية على لزوم الحجة، وأنتم ٤/أ

---

(١) ليس لهذا الباب عنوان في الاصل .

(٢) قول سيبويه في « الكتاب » ١:٢ هو « الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » .

(٣) فصل القول في ذلك السيرافي في شرح كتاب سيبويه ١:٥،٦ .

(٤) يعني شرح مقدمة الكتاب . وقد سبق ذكرها في ص ٧ .

جعلتم أول قبولكم من صاحبكم ما ادّعاه من غير برهان ولا بيان ومانؤمنكم من أن يعارضه معارض يقول لكم : كلام العرب : أكثر من هذه الأقسام. فبأي شيء تصلون إلى بطلان دعواه وتصحيح دعوى صاحبكم ؟

الجواب أن يقال له : إن من الأشياء أشياء تعرف ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل،بها يُستدل على المشكل الملبس والغامض الخفيّ،كما أنا نعلم بديهة بغير دليل أن وجود جسم في حال واحدة ساكناً متحركاً ، أو لا ساكناً ولا متحركاً محال . . إلا في حال خلق الله عز وجل كما علم ذلك استدلالاً ؛ وكما أنا نعلم أن وجود جسم واحد في مكانين في حال واحدة ووقت واحد محال؛ كما أن وجوده لا في مكان محال ؛ ومن الأشياء ما يُعرف بالدلائل الواضحة القريبة المتفق عليها التي لا تُشكل على أحد حتى تقوم مقام ما يُعرف بديهة بغير استدلال .

ونحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعبّر به العباد عما هجس في نفوسهم ، وخاطب به بعضهم بعضاً بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه / بإشارة ٤/ب
ولا إيماء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل؛ فإذا كان هذا معقولاً ظاهراً غير مدفوع فيبين أن المخاطَب والمخاطِب والمخبَّر عنه والمخبر (به) أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها؛أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهي أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء، لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى ؛ فالخبر إذاً هو غير المخبَر والمخبَر عنه وهما داخلان تحت قسم الاسم ؛ والخبر هو الفعل وما اشتق منه او تضمن معناه وهو الحديث للذي ذكرناه ولا بد من رباط بينهما[1] وهو الحرف ؛ ولن يوجد إلى معنىً رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع ؛ وهذا معنى قول سيبويه الكلم اسم وفعل وحرف ؛ وقد رُوي لنا أن أول من قال ذلك أمير المؤمنين علي بن

---

(١) فى الاصل « بين » .

أبي طالب صلوات الله عليه ؛ اعني قوله الكلام اسم وفعل وحرف ؛ ثم يقال له : قد دللنا على صحة مذهب صاحبنا وأريناك أن اعتقادنا ليس تقليداً بل ببحث ونظر . والمدعى ان للكلام قسماً رابعاً او اكثر منه مُخمِّن او شاكّ ؛ فإن كان متيقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسما خارجا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه ؛ ولن يجد إليه سبيلا ؛ وليس يجب علينا ترك ماقد تيقناه وعرفناه حقيقة وصحّ في العقول لشك من شك بغير دليل ولا برهان؛ لأن الشكوك لا تدفع الحقائق وبالله التوفيق (١) ؛

سؤال آخر على أصحاب سيبويه . يقال لهم : لم سمّى سيبويه وغيره هذه الأشياء أسماء وأفعالاً وحروفاً؛ اعني قولهم رجل وزيد؛ وقام يقوم ؛ ومن وإلى وما أشبه ذلك ، وقد علمتم أنها كلها أفعال المتكلم لأنها كلام ونطق ، والكلام يفعله المتكلم ويوجده بعد أن لم يكن ، فهو فعل من أفعاله ، ولستم ممن يقول إن الإسم هو المسمى لفساد ذلك عندكم / فزيد إذاً غير من هو دالّ عليه . وقام في ٥/أ
قولك قام زيد ، ليست هذه اللفظة بفعل زيد إنما هي فعل المتكلم ، وفعل زيد حركته وهذه عبارة عنها ، وكذلك سائر هذه الأشياء إنما هي أفعال المتكلمين فلمَ رتبها النحويون هذه المراتب وسموها بغير استحقاقها ؟

الجواب أن يقال : إن هذه الأشياء وإن كانت كما ذكرتم أفعالاً للمتكلمين الناطقين بها ، فهي مختلفة المعاني متباينة المجاري في طريق الإعراب . وكل واحد منها له نحو في كلامهم ليس للآخر ، ووجه ينفرد به ، فلما كان ذلك كذلك وجب الفرق بينها وأن يوسم كل جنس منها بأشكل الأشياء به ، فجمع بذلك

---

(١) قال أبو البركات بن الانباري « فان قيل فلم قلتم ان أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل : لانا وجدنا هذه الاقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم فى الخيال ولو كان ها هنا قسم رابع لبقى فى النفس شيء لا يمكن التعبير عنه ألا ترى أنه لو سقط أحد هذه الاقسام الثلاثة لبقى فى النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بازاء ما سقط فلما عبر بهذه الاقسام عن جميع الاشياء دل على أنه ليس الا هذه الاقسام الثلاثة » أسرار العربية : ٢ .

أشياء ، منها الفرق بين بعضها وبعض أنها وإن كانت قــد جمعها أنها افعال فهي أنواع . كما أن من أفعال العباد القيام والقعود والحركة والسكون وما أشبه ذلك ولكل نوع منها سمة ينفرد بها ، وهي كلها افعــال . ومنها أن نعرف مجاريها في الإعراب ، ومنها (١) أن يسهل على متعلم العربية التوصل إليها إذا قسمت هذه الأشياء وفصلت وحصل لكل نوع منا ما ينفرد به وما يشركه فيه غيره ، فلما لم يكن من ذلك بدٌ كان أولى الاشياء باللفظة الموضوعة على المسمَّى الدالة عليه ، أن يقال لها اسم وإن كانت فعلالغيره، وهي دالة على المسمَّى بها وسِمة له،فكان أولى الأشياء من هذه الأقسام الثلاثة المسمى فعلا ، ما كان عبارة عن فعل زيد وهي فعل للمتكلم فاعتورتها الفعلية من جهتين ، فسميت لذلك فعلا دون الاسم والحرف .

وسمي القسم الثالث حرفــاً لأنه حــد ما بين هذين القسمين ورباط لهما ، والحرف حد الشيء ، فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ماهو متصل بها ، وهذا بيّن واضح (٢) . وكان ابو العباس محمد بن يزيد المبرد يقول « اجيز ان ٥/ب أسميها كلها أسماء » يذهب في ذلك / إلى أن قولنا « زيد» كلمة دالة على مسمًّى ، وقولنا « قام » كلمة دالة على حدَث في زمان ، وقولنا « إن ومن ولم » وما أشبه ذلك كلمة دالة على معنى ، وكل واحد منها اسم لما دل عليه . وقال : « ويجوز ان اسميها كلها حروفاً . وكأنها قطع الكلام متفرقة . ويجوز ان اسميها افعالاً » على غير طريقة أوضاع النحو بل على الحقيقة التي قــدّمنا ذكرها .

وأما الاحتجاج للأولين الذين زعموا ان الكلام كله اسم وفعل وحرف .

---

(١) في الاصل « ففيها » .

(٢) وقال ابن الانباري « فان قيل لم سمي الحرف حرفا ؟ قيــل لان الحرف في اللغة هو الطرف . ومنه يقال حرف الجبل أي طرفه . فسمي حرفا لانه يأتي في طرف الكلام » أسرار العربية : ٦ .

فجعلوا العربي وغيره في ذلك سواء ، فهو بعينه الاحتجاج الذي تقدم ذكره لمذهب سيبويه ، لأن الكلام إذا كان مقصوداً به الإبانة عن الضمائر ومحتاجاً إليه للخطاب والمحاورات فكل فريق يخاطب بلغته كخطاب من تأتيه في لغته . وإن كان تقدم في ذلك للعرب حسن بيان ، وفضل نظم وحكمة ، لما حباها الله عز وجل بذلك تخصيصاً منه وتكرمة ، فإذا كان كذلك ، كان مرجع ذلك كله إلى أصل واحد ، وهذا غير مشكل ، وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك ، لا ينفك كلامهم كله من إسم وفعل وحرف، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر منه ؛ وإن كان ليس له ترتيب العربي ونظمه وحسن تأليفه ؛ فأما القول فيما قاله سيبويه في كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية [1] ، وما في ذلك من الألفاظ والوجوه ؛ فقد ذكرته أجمع في كتاب أفردته لتفسير رسالة كتاب سيبويه ، فكرهت تطويل هذا الكتاب .

(١) الكتاب ١ : ٢ .

باب القول في إختلاف النحويين

في تحديد الإسم والفعل والحرف

فإن قال قائل : لمَ اختلف النحويون في تحديد الإسم والفعل والحرف ؟وهل
٦ / أ يجوز أن يختلف الحدّ إذا كان قولا وجيزاً يدل على طبيعة الشيء الموضوع له عند الفلاسفة ؟

وعندنا الحدّ هو الدال على حقيقة الشيء (١) ؛ فكيف يجوز إختلاف هذا وهل يجوز أن يُحدّ الإنسان / لمن سأل عن حده إلا بأن يقال له : الحيّ الناطق المائت ؛ لأن هذا هو حده على الحقيقة وينعكس عليه بمعناه ؛ كقولنا : المائت الناطق الحي هو الإنسان ؛ ولا يجوز أن يحد الإنسان بغير هذا الحد ؛ فإن حدّه بغيره إنسان كان مخطئاً ؛ إلا أن يعدل عن حده إلى بعض صفاته ورسومه الدالة عليه كقولنا: الإنسان حيوان ذو رجلين منتصب القامة ضحّاك؛ وما أشبه ذلك.

الجواب أن يقال : إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر ؛ لان ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده ؛ ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه ؛ ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود؛ كما يوجد الحد تارة من الأجناس والفصول؛ وتارة من المواد والصور لأن المادة تشاكل الجنس؛ والصورة تشاكل الفصل ؛ ألا ترى أن الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم —أعني معرفة الحدود والفصول والخواصّ وما أشبه ذلك— قد أختلفوا في تحديدالفلسفة

---

(١) قال الفاكهي فى « الحدود النحوية » اعلم أن الحد والتعريف فى عرف النحاة والفقهاء والاصوليين اسمان لمسمى واحد وهو ما يميز الشيء عما عداه . ولا يكون كذلك الا ما كان جامعا مانعا » .

وهذا ما أخذ به النحاة . أما المناطقة فيميزون بين الحدود والخواص، والحد عندهم لا يتعدد ، ووهم الزجاجي اذ اعتبرهم كالنحويين في ذلك .

نفسها اختلافاً ؛ فقال بعضهم : الفلسفة إتيان الحكمة . وقال بعضهم : الفلسفة معرفة طبيعية لجميع الأشياء الموجودة . وقال آخرون : الفلسفة معرفة الأشياء الموجودة الإلهية ، ويعنون المدركة عقلاً ، ومعرفة الأشياء الإنسية ، يعنون الأشياء المدركة بالحواس . وقال بعضهم : الفلسفة معاناة الموت ، أي تعاطي الموت ، يعني إماتة الشهوات ، وهذا زعموا حد أفلاطن . وقال آخرون :الفلسفة الاقتداء بالباري حسب طاقة المخلوق . وقال ارسطاطاليس : الفلسفة صناعة الصناعات وعلامة العلوم . أفلا تراهم كيف قد اختلفوا هذا الاختلاف ؛ وليس فيه تناقض لأن كل واحد منهم قصد إلى طريق ما فحدها منه ، وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد / الفلسفة ها هنا وليس من أوضاع النحو لأن هذه المسألة[١] ٦ / ب
نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه . فلم نجد بدّاً من مخاطبتهم من حيث يعقلون،وتفهيمم من حيث يفهمون . فكذلك يقول النحويون لهم ايضاً في تحديد الإسم والفعل والحرف ، كأن لكل فريق منهم غرضاً[٢] في تحديده وقصده . فمنهم من أراد التقريب على المبتديء ، فحدّها من جهة تقرب عليه . ومنهم من أراد حصر أكثرها ، فأتى به . ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة ، فحدّها على الحقيقة على ما ذكرنا . وليس في شيء مما أتوا به ما يخرج عما ذكرناه . وذلك بيّن في كلامهم لمن تدبره . وهو نظير ما تقدم ذكره من تحديد الفلسفة .

(١) فى الاصل « المسالة التى نجيب ٠٠ »
(٢) فى الاصل « غرض » ٠

باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف

قد حدّ النحويون هذه الأشياء على ضروب . وذكر كلها يطول ويطيل الكتاب ، وقد شرطنا الاختصار والإيجاز ، فنذكر أجود ما قيل في ذلك ، والمختار منه ، وما يلزم من خالف ، وما اخترناه ، وبالله التوفيق.

حدّ الاسم

الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيِّز الفاعل والمفعول به . هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البته . ولا يدخل فيه ما ليس باسم ، وإنما قلنا في كلام العرب ، لأنا له نقصد ، وعليه نتكلم ، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو ، فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان[1] . وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن / يكون كثير من الحروف أسماء، ٧ / أ
لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك[2] .

فإن قال المحتج منهم : هذا غير لازم لأنا اذا قلنا « زيد » فقد دلّ على مسمى تحته دلالة غير مقرونة بزمان ، وإذا قلنا « أن ولكن » لم يدل على شيء ؛ ولم

(١) جاء في الصاحبي أن هذا الحد نقل عن الزجاج وتجد فيه أقوالا في حد الاسم لسيبويه والكسائي والاخفش وهشام والمبرد والزجاج وغيرهم ، الصاحبي ٤٩ ـ ٥١ .

(٢) المنطقيون اشد تحرجا في الحد وكونه جامعا مانعا ، ولكن الزجاجي لم ينتبه الى أنهم لا يعتبرون الحروف ، لانها لا تستقل بالمعاني وانما هي عندهم روابط .

يكن كلاماً حتى يقرن بجملة . قيل له : الإسم يدل على مسماه كما ذكرت ، ولا تحصل منه فائدة مفرداً حتى نقرنه بإسم مثله ، أو فعل ، أو جملة ، وإلاّ كان ذكرك له لغواً وهذراً غير مفيد . وكذلك الحرف إذا ذكرته دلّ على المعنى الموضوع له ، ثم لم تكمل الفائدة بذكرك إياه حتى تقرنه بما تكمل به فائدته ، فهو والإسم في هذا سواء لا فرق بينهما .

وقال آخرون : الإسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى بلا زمان ، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه . وهذا ايضاً من كلام القوم، وإن كانت فيه هذه الزيادة اليسيرة ، وقد مضى القول فيه .

واما سيبويه فلم يحد الإسم حداً يفصله من غيره ، ولكن مثّله فقال « والإسم رجل وفرس » [١] . فقال أصحابه ترك تحديده ظنّاً منه انه غير مشكل [٢] ، وحد الفعل لأنه عنده أصعب من الإسم . ونحن نذكر ما حده به في موضعه .

وقال الأخفش سعيد بن مسعدة : [٣] الإسم ما جاز فيه نفعني وضرّني . يعني ما جاز ان يخبر عنه ، وإنما أراد التقريب على المبتدىء كما ذكرت لك فيما مضى ولم يرد التحقيق . وفساد هذا الحد بيّن، لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين ومتى وأنّى وأيّان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها، وهي داخلة في حدنا الذي قدمنا ذكره لأنها في حيّز المفعول به لأن « كيف » سؤال عن الحال ، والحال مفعول بها عند البصريين ، وعند الكسائي هي مضارعة للوقت

---

(١) الكتاب ١:٢ وفصل السيرافي ذلك في شرح الكتاب ١:٧ وحد الاسم بقوله : « كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضى أو غيره فهو اسم » .

(٢) قال ابن الانباري « ومنهم من قال لا حد له ولهذا لم يحده سيبويه وانما اكتفى فيه بالمثال فقال الاسم رجل وفرس » أسرار العربية : ٥ .

(٣) هو الاخفش الاوسط . أخذ النحو عن سيبويه وكان معتزليا حاذقا في الجدل مات سنة ٢١٠ وترجمته في بغية الوعاة : ٢٥٨ وطبقات الزبيدى : ٧٤ ونزهة الألبا : ١٨٥ وأنباه الرواة ٢:٣٦ .

٧/ب والوقت مفعول فيه . وهي عند الفراء / بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن . وله في ذلك شرح طويل ؛ إلا أنه لا يتبع الفعل بعد الفاعل إلا مفعول ، او ما كان في حيّزه . و « أين » وأخواتها ظروف ، والظروف كلها مفعول فيها ، وقال آخرون : الإسم ما دل على مسمى . وهذا وصف له لا حدّ .

وقال أبو بكر بن السراج (١) : الإسم ما دل على معنى ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص . وهذا ايضاً حد غير صحيح ، لأن قوله الإسم ما دل على معنى يلزمه منه أن يكون ما دل من حروف المعاني على معنى واحد إسماً نحو أن ولم وما أشبه ذلك . وليس قوله وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص ، بمخرج له عما ذكرنا ، بل يؤكد عليه الإلزام ، لأنه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دل على الإسم واقعاً على غير شخص ، فحروف المعاني داخلة معه ، وهذا لازم له .

وكان مما اختاره ابو الحسن بن كيسان (٢) عند تحصيله وتحقيقه ان قال حاكياً عن بعض النحويين : الأسماء ما أبانت عن الأشخاص ، وتضمنت معانيها نحو رجل وفرس ، ثم قال : وهذا قول جامع . وعوار هذا الحد أظهر من ان نكثر الكلام فيه ، لأن من الأسماء ما لا يقع على الاشخاص وهي المصادر كلها . ولابن كيسان في كتبه حدود للإسم غير هذا هي من جنس حدود النحويين . وحده في الكتاب المختار (٣) بمثل الحد الذي ذكرناه من كلام المنطقيين .

---

(١) هو محمد بن السري السراج أخذ عن المبرد واليه انتهت رياسة النحو بعده . وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني مات سنة ٣١٦ ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٢٢ ونزهة الألبا : ٣١٣ ومعجم الادباء ١٩٧:١٨ وانباه الرواة ١٤٥:٣ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان . أخذ عن ثعلب والمبرد . وأتقن المذهبين البصري والكوفي توفي سنة ٢٩٩ ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٧٠ ومعجم الادباء ١٣٨:١٧ ونزهة الالبا : ٣٠١ وأخبار النحويين البصريين للسيرافي : ١٠٨ .

(٣) من كتب ابن كيسان « المختار في علل النحو » في ثلاثة مجلدات . ذكره ياقوت في معجمه ١٣٨:١٧ .

فأما حد أبي العباس المبرّد[1] للاسم فهو الذي ذكره في أول المقتضب[2] ، حين قال : الإسم ما كان واقعا على معنى، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وماأشبه ذلك ، ويعتبر الإسم بواحده كل مادخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم ، فإنْ امتنع من ذلك فليس باسم . وليس غرض أبي العباس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة ، وإنما قصد التقريب على المبتدىء ، فذكر أكثر ما يعمّ الأسماء المتمكنة . وقوله ما دلّ على معنى هو الذي أخذه ابن السراج وقسمه
٨ / أ قسمين حين قال: وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص. وقد ذكرنا مايلزمه

وقد أُخِذَ على المبرد أيضاً في هذا الحد قوله : ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم . وقيل : إنّ من الأسماء مالا تدخل عليه حروف الخفض ، نحو: كيف ، وصه ، ومه ، وما أشبه ذلك . وللمناضل عن أبي العباس في هذا جوابان : أحدهما ما قدمنا ذكره ، وهو أنه قَصَدَ الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب ، أو المستحقة له ، وهي لا تنفك مما ذكرته ، ولم يرد الإحاطة بالأسماء كلها .

والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه ، واستخرجته له . ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره . أقول : إن حد أبي العباس هذا في قوله تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها ، غير فاسد ، لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ، بل يخرج منه ما خرج بعلته ، ويبقى الثاني على حاله . ألا ترى ان إجماع النحويين كلهم على أن أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للحروف والأفعال ، غير طائفة زعموا

(١) ذكرنا ترجمته فى ص :٤٠ .
(٢) المقتضب كتاب للمبرد فى النحو طبع حديثا فى القاهرة .

ان الأفعال ايضاً مستحقة في الأصل للاعراب ، إلا انهم مجمعون على أن الأسماء كلها مستحقة في الأصل للإعراب ، ثم ترى كثيراً منها غير مُعرَب لعلل فيها، ولا يكون ذلك مخرجاً لها عن الاسمية . وكذلك الأفعال عند البصريين خاصة ، كلها مستحقة للبناء لعللٍ نذكرها في موضعها من هذا الباب ، ثم قد رأينا جنساً منها مُعرَباً لسبب أوجب له ذلك ، وليس ذلك بمُخرجٍ له من الفعليّة . ولهذا نظائر كثيرة . وكذلك الأسمـــاء مستحقة لدخول حروف الخفض عليها في الأصول ، ثم إن عرض لبعضها علة تمنعه من ذلك ، فليس ذلك بناقضٍ لحدّها واستحقاقها . وهذا بيِّنٌ لمن تدبّره .

سؤال على أصحاب المبرّد وغيره . إن قال قائل : فما العلة التي منعت هذه
٨/ب الأسمـــاء / من دخــول حروف الخفض عليها ، وقد ذكرت أن الأسمـــاء كلها مستحقة لدخول حروف الخفض عليها وأنه لا يمتنع من ذلك إلا مادخلته علة ؟.

الجواب ان يقال : أما «كيف» فإنما امتنعت من ذلك لأنها سؤال عن حال، والحال لا يسوغ دخول حروف الخفض عليها في قولك هذا عبد الله صحيحاً وذاك عبدالله منطلقاً ، وأقبل زيد راكباً ، فكان ما وُضع موضع الحال ممتنعاً مما امتنعت منه . اما «صه ومه» فإنهما واقعان موقع فعل الأمر . فمعنى صه اسكت ومعنى مه اكفف ، ودخول حروف الخفض على الفعل محال ، لعلل تذكر في موضعها من هذا الكتاب، فلذلك لاتدخل على ماوقع موقعه. وقد حُدَّت الأسماء بحدود كثيرة غير هذا ، كرهنا الإطالة بذكرها ، لأن فيما ذكرنا دليلاً عليها [١]

حـــدّ الفعل

الفعل على أوضاع النحويين، ما دلّ على حدَث، وزمان ماض اومستقبل[٢]

---

(١) تجد كثيرا من حدود النحاة للاسم وما أخذ عليهم فيها في « الصاحبي » ص ٤٩ وما بعدها وقال ابن الأنباري « ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حدا » أسرار العربية : ٥ .

(٢) يغفل الزجاجي في هذا الحد دلالة الفعل على الحال . وسيمر بك رأيه مفصلا في ص ٢١/أ .

نحو قام يقوم : وقعد يقعد ، وما أشبه ذلك . والحدَث المصدر . فكل شيء دل على مـا ذكرناه معاً فهو فعل . فـإن دلّ على حدَث وحده فهو مصدر ؛ نحو الضرب والحمد والقتل. وإن دلّ على زمان فقط فهو ظرف من زمان. وهذامعنى قول سيبويه «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع»[١] . وقد أشبعت المعنى في تفسير كلام سيبويه هذا ، في تفسير رسالته فكرهت الإطالة بإعادته ها هنا ، لأنه ليس موضعه .

وحدّ بعض النحويين الفعل بأن قال : هو ما كان صفة غير موصوف ؛ نحو قولك : هذا رجل يقوم . فيقوم صفة لرجل ؛ ولا يجوز أن تصف يقوم بشيء. قيل له فان الظروف[٢] قد تكون صفات للأسماء ، ولا توصف هـي . فقال : الظروف واقعة مواقع الأفعال ، فالأفعال على الحقيقة هي التي يوصَف بهـا . وليس ما / قاله بشيء ، لأنا قد نرى الظروف توصف في قولنا : مكانـاً طيباً ، ومكاناً حسناً وجلسنا مجلساً واسعاً ، وما أشبه ذلك[٣] . ٩ / أ

وقد ذكرنا أنّ الأفعال عبارة عـن حركات الفاعلين ، وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين ، إنما هي عبارة عن أفعالهم ، وأفعال المعبّرين عن تلك الأفعال. وإذا كان ذلك كما ذكرنا ، والحركة لا تبقى وقتين ، بطل من ذلك أن يكون فعل دائم . فمحال قول من قال من الكوفيين فعل دائم. ونحن نذكر حقيقة القول في فعل الحال في موضعه إن شاء الله[٤] .

---

(١) قال سيبويه : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » الكتاب ١:٢ وقوله أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء يعني أبنية أخذت من المصادر . وفصله السيرافي في الشرح ١:٨،٩ .

(٢) في الاصل « فان الظرف » .

(٣) انظر ما قيل في حد الفعل في الصاحبي : ٥٢ وفي أسرار العربية:٦ .

(٤) انظر ص ٢١/أ .

وأما القول في الفعل والمصدر ، وأيهما مأخوذ من صاحبه، فإنا نذكره بعقب هذا الباب إن شاء الله .

حدّ الحرف

الحروف على ثلاثة أضرب ، حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عربيها وعجميها ، وحروف الأسماء والأفعال . والحروف التي هي أبعاضها نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما أشبه ذلك ، ونحو النون من أن واللام من لم وما أشبه ذلك . وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان .

فأما حروف المعجم فهي أصوات غير متوافقة [1] ، ولا مقترنة ، ولا دالة على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف ، إلا أنها أصل تركيبها .

وأما الحروف التي هي أبعاض الكلم ، فالبعض حد منسوب إلى ما هو أكثر منه ، كما أن الكل منسوب إلى ما هو أصغر منه .

وأما حدّ حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دلّ على معنى في غيره [2] ، نحو من وإلى وثم وما أشبه ذلك . وشرحه أن « من » تدخل في الكلام للتبعيض ، فهي تدل على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها ، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية ، كانت غايةَ غيرها . وكذلك سائر وجوهها . وكذلك « إلى » تدل على المنتهى ، فهي تدل على منتهى غيرها ، لا على منتهاها نفسها ، وكذلك سائر حروف المعاني [3] .

---

(١) في الاصل « موافقة » .

(٢) قال ابن يعيش عن الحرف « قولهم ما دل على معنى في غيره ، أمثل من قول من يقول : ما جاء لمعنى في غيره . لان قولهم ما جاء لمعنى في غيره اشارة الى العلة ، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لاجلها ، اذ علة الشيء غيره » شرح المفصل ٨:٢ .

(٣) قال السيرافي « وان سأل سائل فقال . لم قال وحرف جاء لمعنى وقد علمنا أن الاسماء والافعال جئن لمعان ؟ قيل له انما أراد وحرف جاء لمعنى

وقال / بعض النحويين : الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل . وقـــال ٩/ب آخرون : الحرف ما لا يستغنى عن جملة يقوم بها نحو : لن يقوم زيد ، وما خرج بكر ، وإن أخاك شاخص ، وإن محمداً في الدار . لا بد أن يكون بعده إسمان ، أو إسم وفعل ، أو إسم وظرف . وهذا وصف للحرف صحيح ليس بحدّ له . وقال بعضهم : الحرف ما خلا من دليلى الاسم والفعل ، فلم يسغ فيه شيء ممـــا ساغ فيهما . وهذا وصف للحرف وليس بحد له ، وحده ما ذكرته لك .

← في الاسم والفعل » شرح الكتاب ١ :٧ . وقد أكثر أهل العربية فى حد الحرف وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه أنه الذى يفيد معنى ليس فى اسم ولا فعل ، نحو قولنا « زيد منطلق » ثم نقول « هل زيد منطلق » فأفدنا بـ « هل » ما لم يكن في « زيد » ولا « منطلق » الصاحبي : ٥٣ .

باب القول في الفعل والمصدر . أيهما مأخوذ من صاحبه [1]

قال سيبويه وجميع البصريين : الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر سابق له فهو اسم الفعل . وهذا معنى قول سيبويه « وأمـــا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء » وأحداث الاسماء المصادر. وفي الكلام اختصار وحذف تقديره من لفظ أحداث أصحاب الاسماء. ويجوز أن يكون أقام الاسماء مقام المسمَّيات بها في الإخبار عنها ، إذ كان لا يُتوصَّل إليها إلا بها كما ذكرنا ، فيقول قام زيد قياما ، قام مأخوذ من القيام . وكان يجب أن يقال فَعل زيـــد القيام . واستدل بحروف قام على الحدَث، وببنائه على الزمان ، وبحركاته على تسمية الفاعل بعده.

قال الفرّاء [2] وجميع الكوفيين : المصدر مأخوذ من الفعل ، والفعل سابق له وهو ثان بعده .

نبدأ بذكر احتجاج البصريين لمذهبهم لانـــه عندنا الصحيح . ونذكر بعده احتجاج الكوفيين لمذهبهم وإلزامهم البصريين ما ألزموه ، وانفصال البصريين منه إن شاء الله .

دليل البصريين على أن المصدر قبل الفعل . قالوا : من الدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر أن المصدر اسم الفعل . وقد اتفقنا جميعاً على أن الاسم سابق الفعل ، فوجب ان تكون المصادر سابقة للأفعال . ألا ترى أنـــا نفعل الضرب

---

(١) أورد ابن الانباري هذه المسألة في كتابه « الانصاف في مسـائل الخلاف » وفصل فيها حجج كل من البصريين والكوفيين · وهي المسألـة الثامنة والعشرون · وكذلك فصل القول فيها في « أسرار العربية » ص ٦٩ ·

وأما السيرافي فقد أورد ثلاثة أدلة لاثبات اشتقاق الفعل من المصدر في شرح الكتاب ١:و٩ ·

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد · أخذ عن الكسائي · وكان فقيها عالما في النحو واللغة · مات سنة ٢٠٧ · ترجمته في نزهة الالبا : ١٣٤ ومعجم الادباء ٢٠: ٩ ·

/والخروج والأكل وماأشبه ذلك قبل فعل زيد له،ثم يفعله زيد فيخبر عنه بذلك، ١٠/أ
ولولا أنا نفعله ونعرفه لم نفهم الإخبار عنه. والمصدر الحدث،لأنه الحدث الذي أحدثه زيد،ثم حُدث عنه، والفعل حديث عنه ، والحدث سابق للحديث عنه .

اعتراض على من احتج منهم . قيل له : ليس الأمر كما ذهبت إليه ، ولسنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال مطلقاً ، بل نقول إن الاسم قبل فعله الذي يفعله ، وقد اصطلحنا على أنا نريد بالاسم المسمى في هذا الفصل لأنه ينوب عنه في الإخبار فنقول زيد سابق لفعله الذي يفعله، وليس يجب من هذا ان يكون سابقاً لفعل غيره، وإذا كان هـذا كما ذكرنا فليس يجب ان يكون المصدر ، إذا كان اسما لفعـل ، أن يكون سابقاً له،لأنالانطلق أيضاً أن يكون الاسم سابقاً للمسمى،ولا موجوداً بعده ، بل اسمه لازم له موجود معـه حين وجوده ، وإنما نريد بالاسم معنى استحقاقه التسمية ، ألا ترى شخصاً مـا حين وجوده يجوز أن تسميه زيداً ، ثم تنقله عنه فتسميه بكرا، ثم تنقله عنه فتسميه عمرا ، واستحقاقه للاسمية لم ينتقل عنه وهو موجود بوجوده، ألا ترى أنه يقع عليه شيء ولايفارقه ، فهو شيء على كل الأحوال . ولذلك غلط قوم فتوهموا أن الاسم هو المسمَّى . وقد يسمي بعضهم المعدوم شيئاً . وأباه آخرون . واحتج الأولون بقول الله عز وجل (كَسَرَابٍ بِقِيْعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ ماءً،حتَّى إذا جاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شيئاً)[١] فقالوا قد سمَّى المعدومَ شيئاً. وقال مخالفوهم ليس كذلك لأن السراب ليس بمعدوم على الحقيقة لأنه[٢] لَمَعان الشمس على الحصا في اشتداد الحرّ عند الهاجرة . ولمعان الشمس هو شيء ما ، ليس بمعدوم فلما نظر إليه العطشان من بُعد ، لم يكن في قوة بصره إدراكه على الحقيقة،فظن لمعان الشمس ضوء الماء فلما قرب منه وتبيَّنه لم يجده/ كما ١٠/ب
توهمه. فقوله عز وجل «لم يجده شيئاً» [يعني شيئاً][٣] توهمه أو شيئاً ينفعه. والله أعلم.

---

(١) اول الآية « اعمالهم كسراب » سورة النور الاية ٣٩ .

(٢) في الاصل « لان » .

(٣) زيادة ليست في الاصل .

وليس يجوز أن تعود هذه الـكنايات كلها على غير شيء في الحقيقة . ومثل هذا رجل رأى شخصاً من بعيد، فشبهه بإنسان يعرفه فقال هذا فلان، فلما قرب منه تبيّنه، فهذا مثله وإن كان ذلك أخفى ، فإذا قد ثبت أن الاسم لا يسبق المسمّى ، فقد بطل احتجاجكم بسبق المصدر الفعل لأنه اسمه ، وأنه واجب من ذلك أن يكون قبله سابقاً له .

الجواب . يقال لمن احتج بهذا وعارض به : وليس أيضاً ما قلتموه مسلّما لـكم من أن الاسم لا يسبق المسمّى ولا يتأخر عنه . فقد علمتم أنكم مخالفون في ذلك . وليس غرضنا إثبات حقيقة تقـدم الاسم والمسمى ، وإنما نحن في مجاري الخطاب وكلام العرب ، ولا خلاف بيننا أن في كلام العرب وأوضاع النحويين الاسم قبل الفعل حسب ما تقدم اتفاقنا عليه ، فنحن ندع ما فيه الخلاف من ذلك ونرجع إلى المتفق عليه في مجـاري الإعراب وأوضاع النحو لأنه غرضنا الذي نتكلم عليه ونجادل عنه. فقد صح أن الاسم قبل الفعل ، والمصدر اسم فقد صح أنه قبل الفعل وبالله التوفيق .

دليل آخر للبصريين . قالوا : من الدليل ايضاً على أن المصدر قبل الفعـل وأن الفعل منه ، أن المصدر في اللغة هو المـكان الذي يصدر عنه ، كقولنا هذا مصدر الإبل للمكان الذي تصدر عنه ، فعلى ما توجبـه حقيقة اللغة هو الشيء الذي يصدر عنه الفعل . ولو كان هو صدر عن الفعل سُمّي صادراً لا مصدراً . وهذا بيّن واضح .

دليل آخر للبصريين ، كان شيخنا ابو إسحق الزجاج[1] رحمه الله، يستدل به، قال : لو كان المصدر بعد الفعل ، وكان مأخوذاً من الفعل، لوجب ان يكون لكل مصدر فعل قد اخذ منه، لا محيص عن ذلك ولا مهرب منه . فلما راينا في كلام
١١/أ العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل العبودية والرجولية/والبُنوّة والامومة

(١) ترجمنا له في ص ٤٠ .

والامُوّة[1] وماشبه ذلك ممايطول تعداده من المصادر التي لم تؤخذ من الافعال. ورأينا في كلامها ايضا مصادر جارية على غير الفاظ أفعالها ، نحو الكرامة والعطاء وما اشبه ذلك ، علمنا انه ليست الافعال أصولاً للمصادر إذ كانت المصادر توجد بغير أفعال ، وعلمنا ان المصادر هي الاصول فمنها ما أخذ منه فعل ، ومنها ما لم يؤخذ منه فعل . وهذا بيّن واضح .

دليل آخر للبصريين . كان ابو بكر بن السرّاج [2] يستدل به . قال : لو كانت المصادر مأخوذة من الافعال جارية عليها ، لوجب الاّ تختلف كما لا تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعال ، نحو ضارب ومضروب وشاتم ومشتوم ومُكرِم ومُكرَم وما اشبه ذلك مما لا ينكسر . ورأينا المصادر مختلفها اكثر مما جاء منها على الفعل ، كقولنا شَرب شُرْبا وشَرْبا وَمشْربا وشرابا وعدل عن الحق عَـدْلا وعُدُولا وما اشبه ذلك ، علمنا انها غير جارية على الافعال وأن الافعال ليست بأصولها .

دليل آخر للبصريين . قال بعض اهل النظر منهم ، الدليل على ان المصدر اصل الفعل، انه يوجد لفظه وحروفه في جميع انواع الفعل كيف صرّف ،كقولنا خرج يخرج واخرج واستخرج ويخارج.وقتل يقتل وقاتل وتقتّل واستقتل، فلفظ المصدر الذي هو اصله موجود فيه في جميع فنونه فعلمنا انه اصله ومادته.الا ترى ان الفضة أصل لجميع ما يصاغ منها ، فهي موجودة المعنى فيه ، فإن صغت كوزاً اوإبريقا اوخاتما وقُلْبا [3] وخلخالا وغير ذلك فمعناها موجود في جميع ما يصاغ منها،وليس معاني مايصاغ منها موجوداً فيها مُفَردةً،فكذلك معنى المصدر موجود في جميع الافعال المشتقّة منه وليس / معنى فعل واحد منها موجوداً في المصدر ١١ب

---

(١) جاء في لسان العرب « أمَت المرأة وامِيَتْ وأمُوَت .. أُموّةً صارت أمَة » .

(٢) ترجمنا له في ص ٥٠ .

(٣) القلب : السوار .

نفسه ، الا ترى انه ليس في الضرْب معنى فعـــل ماض ولا مستقبل موجودا . فهذا احسن ما قيل في هذا وأدقّـــه وألطفه .

دليل الكوفيين على ان المصدر مأخوذ من الفعل . قالوا : الدليل على ان المصدر مأخوذ من الفعل ، وان الفعل اصل للمصدر ان المصدر يعتلُّ إذا اعتلّ الفعـل ، ويصح إذا صحّ ، فتقول : قام زيد قياما ، فتعلّ القيام لاعتلال قام . وكذلك تقول : وعد يعـد عدة فتعلّ عـدة لاعتلال يعد . وتقول :عور الرجل يعور عَوراً وحول حَوَلا ،وصَيَد البعير صيداً [١] ، فيصحّ المصدر لصحّة فعله ، فعلمنا بذلك ان المصادر بعد الافعال، تابعة لها ، وان الافعال هي الاصول التي أخذت منها فلذلك تبعتها في التصحيح والاعتلال [٢] .

إفساده والجواب عنه . قال لهم البصريون ومن يحتجُّ عنهم ويقول بمذهبهم لو كان اعتلال الفعـل يوجب اعتلال مصدره ، لوجب ألاّ يوجد فعل معتل إلا ومصدره معتل،ولا يوجد لفعل معتل مصدر صحيح.فلما رأينا الافعال تعتل وتصح مصادرها كقولنا وعد وعداً ،ووزن وزناً ، وقام قَوْمة ، وكال يكيل كَيْلاً ، ومال يميل مَيْلاً ،وما أشبه ذلك مما يطول تعداده من الافعال المعتلة التي صحّت مصادرها ،علمنـــا انه ليس اعتلال الافعال علة موجبة لاعتلال المصادر ، وإنما يعتل من المصادر ما لزمه من الثقـل ما لزم الفعل ، وما لم يلزمه ذلك صح معناه فلم يجب من ذلك أن تكون المصادر مشتقّة من الأفعال كما زعمتم لمفارقتها لها في الاعتلال الذي جعلتموه دليلكم .

دليل آخر للكوفيين : قال أبو بكر بن الأنباري [٣] يذكر أنه هو استخرجه

---

(١) جـــاء في اللسان « الصَّاد والصَّيْد والصَّيد داء يصيب الابـــل في رؤوسها فيسيل من أنوفها الزبد وتسمو عند ذلك برؤوسها » .

(٢) رد السيرافي هذا الدليل بعلتين ذكرهما في الشرح ١:و٩ .

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الانباري من أعلم نحاة الكوفة أخذ عن ثعلب ومات سنة ٣٢٧ هـ ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٧١ ونزهة الالبا : ٣٣٠ ــ ومعجم الادباء ١٨:٣٠٦ وانباه الرواة ٣:٢٠١ .

ويحتج به ويعتمد عليه ويردد ذكره في كتبه ، قال : الدليل على ان المصادر بعد / الأفعال ، وأنها مأخوذة منها ان المصادر تكون توكيداً [١] للأفعال ١٢ / أ كقولك ضرب زيد ضربا ، وخرج خروجاً ، وقعد قعوداً وما أشبه ذلك ، فلا خلاف في ان المصادر ها هنا توكيد للأفعال . والتوكيد تابع للمؤكَّد ثانٍ بعده ، والمؤكّد سابق له ، فدلّ ذلك على ان المصدر تابع للفعل ، مأخوذ منه ، وانّ الفعل هو الأصل الذي أخذ منه.

القول في إفساد هذا الحجاج والرد عليه . قلت أنا للمحتج من الكوفيين بهذا الاحتجاج: ليس الأمر كما ذهب إليه، وذلك ان المصدر إنما سمي هنا توكيداً للفعل من قولنا ضرب زيد ضربا ؛ لأنه لافائدة فيه اكثر مما في الفعل ؛ وكذلك قام زيد قياماً وما أشبه ذلك ، فليس فيه فائدة اكثر مما في قام ، وإنما قال النحويون تقدير هذا أن يكون اراد ان يقول قام قام ، وضرب ضرب ، فيكون للفعل تشديداً وتوكيداً فاستقبحوا ذلك، فبدلوا احد اللفظين مصدراً ليكون احسن. وليس هو بتوكيد يتبع المؤكّد على الحقيقة كتواكيد الأسماء التي تتبع المؤكد نحو قولك نفسه وعينه واجمع واكتع . والدليل على صحة ما قلناه إجماع الكوفيين والبصريين على إجازتهم قياماً قمت ، وضرباً ضربت زيدا، فيقدّمون المصدر على الفعل، ولو كان توكيدا له على الحقيقة، تابعا كتواكيد الأسماء ، لما جاز تقديمه عليه كما لا يجيزون نفسَه ضربت زيدا. وهذا بيّن واضح. ومع ذلك فليس في كلام العرب توكيد مشتق من لفظ المؤكّد ، مأخوذ منه ، فيكون المصدر ملحقا به في ان يكون مشتقا من الفعل توكيدا له . وهذا واضح [٢] .

مسألة جرت بيني وبين ابي بكر بن الأنباري في المصدر . قلت له مرة :

---

(١) في الاصل « توكيد » .

(٢) بين السيرافي أن كون الفعل عاملا في المصدر لا يعني تقدمه عليه بدليلين . شرح الكتاب ١:١٠ و١١ .

ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة ؟ فقال : المصدر المكان الذي يصدر
١٢/ب عنه ، كقولنا مصدر الإبل / وما أشبهه . ثم نقول مصدر الأمر والرأي تشبيها والمصدر أيضاًهو الذي يسميه النحويون مصدراً، كقولنا ضرب زيد ضربا ومضربا وقام قياما ومقاما وما أشبهه ، والمَفْعَل (١) يكون مكانا ومصدرا . قلت له : فإذا كان كذلك فلِمَ زعم الفرّاء (٢) ان المصدر مصدر الفعل ؟ وبأي قياس جعله بمعنى الفاعل، وقد صحّ عندك انه يكون مفعولا به بمعنى مصدر او مكان كما ذكرت؟ وهل يُعرف في كلام العرب مَفْعَل بمعنى الفاعل ، فيكون المصدر ملحقا به ؟ فقال : ليس هو كذلك عند الفراء، إنما هو عنده بمعنى مفعول ، كأنه أصدر عن الفعل ، لا انه هو صدر عنه ، فهو بمعنى مفعول ، كما قيل هذا مركب فــاره ، ومعناه مركوب فاره ، ومشرب عذْب ، ومعناه مشروب عذْب. قال الشاعر:

وقد عادَ عذْبُ الماءِ بَحْراً فزادني على ظمئي أن أبحر المشرَبُ العَذْبُ (٣)

اراد المشروب العذب. يقال ابحر الماء واستبحر إذا صار ملحاً غليظاً . قلت له: ليس يجب ان يجعل دليله على صحــة دعواه ما ينازع فيه ، ولا يسلِّم له ، ولا يجده في كلام العرب .

قال : فأين وجه المنازعة هاهنا؟قلت له: اجتماع النحويين كلهم على ان المَفْعَل (يكون بمعنى المصدر والمكان . فالمأ كَــل) (٤) يكون بمعنى الأكل والمكان والمَشْرب بمعنى الشرب والمكان ، ومنه قيل رجل مقنَع اي مقنوع به، وليس في كلام العرب مفعَل للمفعول به ليس فيه مَكرمَ بمعنى مُكرَم ، ولا مَعْطى

---

(١) في الاصل « والمنفعل » وصوابها ما ذكرت ·

(٢) ترجمنا له في ٥٦ ·

(٣) جاء في مادة (بحر) من لسان العرب : البحر الماء الكثير ، ملحا كان أو عذبا سمي بذلك لعقمه واتساعه · وقد غلب على الملح حتى قل في العذب · وماء بحر ملح قل أو كثر · قال نصيب ·

وقد عاد ماء الارض بحرا فزادني على مرضي أن أبحر المشرب العذب

(٤) زيادة ليست في الاصل ·

بمعنى مُعطى ، ولا مَفْعل بمعنى مُفْعل ، إنمـا يجيء المفْعَل بمعنى المفعول ، فهل تعرف انت في كلامهم ، أو تذكر له شاهداً من شعر أو غيره أو رواية أو قياساً يُعمل عليه ؟ قال : إن أصحابنا يقولون المصدر جاء بمعنى مفعل شاذاً ولا يقاس عليه إنما هو اختصاص غير مقيس عليه، والشواذ في كلامهم غير مدفوعة. قلت له : أما إذ صاروا إلى باب السهول والدعاوي بغير برهان ، فالكلام / بيننا ساقط . فأما من الشهوات والدعاوي بغير برهان ، فأما الشواذ فإنما نقبل مـا نقلته (١) الرواة وسمع منها في شعر أو شاهد كلام لا ما يدّعيه المدّعون قياساً. قال : فقد قال بعض أصحابنا إن المصدر بمعنى الانصدار ، كأنه ذو الانصدار منه ، كما قيل المسلم المؤمن ، ومعناه السلامة . قلت له : فقد رجع القول بنا إلى أنه في معنى فاعل وقد مضى القول فيه . ١٣ / أ

فذكرت ما جرى لابي بكر بن الخياط (٢) فقال : هذه أشياء يولّدها مـن عنده على مذاهب القوم ، ليست مَحكيَّة عـن الفراء ، ولا موجودة في كتبه ، ولكنها مما يرى أنها تؤيد المذهب وتنصره . ثم رأيته بعد ذلك بمدة بعيدة قـد ذكر هذه الاحتجاجات أو قريباً منها في بعض كتبه ولم يرجع عنها .

---

(١) في الاصل « تقبله » .

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور بن الخياط . كان عالما في النحو على المذهبين البصري والكوفي وأحد أساتذة الزجاجي . مـات سنة ٣٢٠ هـ . ترجمته في طبقات الزبيدي : ٧٥ وفي نزهة الالبا : ٣١٢ ومعجم الادباء ١٤١:١٧ وبغية الوعاة ١٩: .

باب القول في علل النحو

أقول أولا إن علل النحو ليست موجبة ، وإنما هـي مستنبطة اوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق.

وعلل النحو بعد هـذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية .

فأما التعليمية فهي التي يُتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب ، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك انا لما سمعنا قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، عرفنا (١) اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل وما اشبه ذلك ، وهذا كثير جداً وفي الإيماء اليه كفاية لمن نظر في هذا العلم . فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم ، إن قيل : بمَ نصبتم زيداً ؟ قلنا : بإنّ : لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه . وكذلك قام زيد . إن قيل : لمَ رفعتم زيداً ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به / فرفعه . فهذا وما اشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط ١٣ كلام العرب .

فأما العلّة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بإنّ ، في قوله إن زيداً قائم : ولمَ وجب انْ تنصب « إنّ » الاسم ؟ فالجواب في ذلك ان يقول : لانها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول ، فحُملت عليه فأعملت إعماله لمّا ضارعته ، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الافعال ما قُدّم مفعوله على فاعله ، نحو ضرب اخاك محمدٌ وما اشبه ذلك (٢) .

---

(١) في الاصل « فعرفنا » .

(٢) هذه العلة جديدة عند الزجاجي لان النحاة جروا على حمل « ان » على « كان » .

واما العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعتل به في باب « إنّ » بعد هذا . مثل ان يقال : فمن اي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية ، أم المستقبلة ، ام الحادثة في الحال ، ام المتراخية ، ام المنقضية بلا مهلة ؟ (وحين) [1] شبهتموها بالأفعال لايّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيداً عمرو ، وهلاّ شبهتموها بما قُدّم فاعله على مفعوله لانه هو الأصل وذاك فرع ثان ؟ فأيّ علة دعتكم [2] الى إلحاقها بالفروع دون الأصول ، وأي قياس اطرد لكم في ذلك ؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله، هلاّ اجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما اجزتم ذلك في المشبّه به في قولكم ضرب اخاك محمد وضرب محمد اخاك ؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلةٍ لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم إن خلفك زيداً وإن امامك بكراً وما اشبه ذلك؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدّي الى مفعول واحد نحو ضرب زيداً عمرو ، امتنعتم من اجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم ان زيداً ابوه قائم ، وإن زيداً ماله كثير ، والفاعل لا يكون جملة ؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم إن زيداً يركب ، وإن عبدالله ركب / أرأيتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلاً منه نائباً عنه ؟ ما أرى كلامكم إلاّ ينقض بعضه بعضاً . ١٤/أ

وكل شيء اعتلّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل ، فهو داخل في الجدل والنظر . وفي باب «إن » سؤلات كثيرة غير هذا سنذكرها مع الجواب عن هذه المسائل في باب ذكر علل « إن » إن شاء الله .

وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن احمد رحمه الله ، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن [3] العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال :

---

(١) زيادة ليست في الاصل وبها يستقيم الكلام .
(٢) في الاصل : دعتك ، لك .
(٣) هكذا في الاصل ولعلها « أعن .. » لان المعروف أن سيبويه والجمهور لا يجيزون حذف همزة الاستفهام في سياق المعادلة الا للضرورة وشذ منهم الاخفش فأجاز حذفها اختيارا .

« إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها . وعرفت مواقع كلامها ، وقــام في عقولها علله ، وان لم يُنقل ذلك عنها ، واعتللت انا بما عندي انه علة لمـا عللته منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست . وان تكن هناك علة له فمثلي [١] في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ؛ عجيبة النظم والأقسام ؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق او بالبراهــين الواضحة والحجج الائحة [٢] ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكــذا . سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز ان يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة الــتي ذكرها هــذا الذي دخل الدار ، وجائز ان يكون فعله لغير تلك [٣] العلة ، إلا أن ذلك [٤] مما ذكره هذا الرجل محتمل ان يكون علة لذلك . فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو ألْيَق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها » . وهذا كلام مستقيم ، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه .

وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل النحو ، فاعرف ذلك إن شاء الله .

---

(١) في الاصل « ومثلي »

(٢) الظاهرة .

(٣) في الاصل « ذلك » .

(٤) في الاصل « تلك » .

باب القول في الاعراب والكلام . أيهما أسبق[1]

فإن قال : فأخبروني عن الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟ قيل له : إن الأشياء مراتب في التقديم والتأخير ، إمـا بالتفاضل أو بالاستحقاق / أو بالطبع أو على ١٤/ب
حسب ما يوجبه المعقول . فنقول إن الكلام سبيله أن يكون سابقاً لـلإعراب ، لأنا قد نرى الكلام في حال غيرَ معرَب ، ولا يختلّ معناه . ونرى الإعـراب يدخل عليه ويخرج ، ومعناه في ذاته غير معدوم . مثال ذلك أن الاسم نحو زيـد ومحمد وجعفر وما أشبه ذلك ، معربـاً كان أو غير معرب ، لا يزول عنه معنى الاسمية . وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب ويركب ، معرباً كان أو غير معرب ، لا يسقط منه معنى الفعلية . وإنما يدخل الإعراب لِمعانٍ تعتور هـذه الأشياء . ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من معربه كثرة ، وذلك ان الأفعال الماضية مبنية كلها على الفتح . وفعل الأمر للمواجَه إذا كان بغير اللام مبني على الوقف ، نحو يا زيد اذهبْ واركبْ وما اشبه ذلك . وحروف المعاني مبنية كلها . وكثير من الأسماء بعد هذا مبني ولم تسقط دلالتها على الاسمية (ولا[2]) معانيها عما وضعت له،فعلمنا بذلك ان الإعراب عرَض داخـل في الكـلام لمعنى يوجـده ويدل عليه ، والكلام إذاً سابقه في المرتبة ، والإعراب تابع من توابعه .

فإن قال : فأخبروني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا ، أتقولون إن العرب كانت نطقت به زماناً غيرَ مُعرَب ثم ادخلت عليه الإعراب،امهكذا نطقت به في اول تبلبل السنتها؟ قيل له : هكذا نطقت به في اول وهلة ،ولم تنطق

---

(١) نقل السيوطي هذا الباب فى الاشباه والنظائر ٧٦:١ .

(٢) زيادة للسياق .

به زماناً غيرَ معرب ثم اعربته . فإن قال : فمن اين حكمتم على سبق بعضه بعضاً وجعلتم الإعراب الذي لا تُعقل اكثر المعاني إلاّ بــه ثانياً ، وقد زعمتم انهــا تكلمت هكذا جملة ؟ قيل له : قــد عرّفناك ان الأشياء تستحق المرتبة والتقديم
١٥ / أ والتأخير على ضروب ، فنحكم / لكل واحد منها بمــا يستحقه ، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة . الا ترى انا نقول إن السواد عرَض في الأسود، والجسم اقدم من العرَض بالطبع والاستحقاق،وان العرض قد يجوز ان يُتوهّم (منفصلا)[١] عــن الجسم والجسم باق ، فنقول إن الجسم الأسود قبل السواد ، ونحــن لم نر الجسم الأسود خالياً من السواد الذي هو فيه ، ولا رأينا السواد قط عاريــاً من الجسم ، بل لا تجوز رؤيته ، لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملوّنة ، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام ولا الأجسام غير ملونة . ولم نرد بالأسود هاهنا جسماً سُوِّد بحضرتنا ، بل ما شوهد كذلك من الأجسام . وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك[٢] .

ومنها أنا نعلم أن الذّكر في المرتبة مقدم على الأنثى ، ونحــن لم نشاهد العالم خالياً من احدهما ثم حدث بعده الآخر إلا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الذكر الأنثى في خلق آدم وحواء عليهما السلام ، واما في غيرهما فكذلك إن علم بخبر صادق الإخبار بقدم كل واحد منهما صاحبه ، فكذلــك قوله في الكلام والإعراب، يقول إن الإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول ، وإن كانا لم يوجدا مفترقين .

ونظير ذلك انا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال،لأن الأفعال أحداث للأسماء، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها ، بــل نطق بهما معاً ، ولكل حقه ومرتبته . وقــد اجــاز بعض الناس ان تكون العرب نطقت اولاً

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هذه الحجة توضح الفكرة ولكنها لا تجزم بصحتها .

بالكلام غيرَ معرَب ، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته ، ثم نقل معرباً فأعربته [١] فتتكلم به [٢] .

باب القول في الاعراب ، لمَ دخل في الكلام [٣]

فإن قال : فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام ، فما الذي دعا إليه واحتج إليه من أجله ؟

الجواب أن يقال : إن الأسماء لما / كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ١٥/ب ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني، [٤] فقالوا ضرب زيد عمرا، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على ان الفعل واقع به . وقالوا ضُرب زيد، فدلوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل ما لم يسمَّ فاعله وان المفعول قد ناب منابه. وقالوا هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها

---

(١) هكذا في الأصل ولعل « فأعربته » الثانية زائدة .

(٢) يتجه البحث العلمي اليوم الى أن الأسماء متقدمة لا استحقاقا ومرتبة بل زمنا أيضا على الافعال وصياغتها بدليل استعمال الاطفال لها قبل غيرها .

(٣) نقل السيوطي هذا الباب في « الأشباه والنظائر » ١:٧٨ .

(٤) من العلوم الجليلة التى خصت بها العرب الاعراب الذى هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من توكيد « الصاحبي :٤٢ وقال « فأما الاعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أن قائلا لو قال « ما أحسن زيد » غير معرب أو « ضرب عمر زيد » غير معرب . لم يوقف على مراده فاذا قال ما احسنَ زيداً أو ما احسنَ زيدٌ أو ما احسنُ زيد أبان بالاعراب عن المعنى الذى أراده ، وللعرب فى ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعانى » الصاحبى :١٦١ .

ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني .

هذا قول جميع النحويين إلا قطربا[١] فإنه عاب عليهم هذا الإعتلال ، وقال لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيداً أخوك . ولعل زيدا ، أخوك . وكأن زيداً أخوك . اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك مازيد قائماً،ومازيد قائم، اختلف إعرابه واتفق معناه.ومثله: مارأيته منذ يومين،ومنذ يومان، ولا مالَ عندك ؛ ولا مالٌ عندك ، ومافي الدار أحداً إلا زيد ، وما في الدار أحد إلا زيداً. ومثله؛ أن القوم كلَّهم ذاهبون وأن القوم كلُّهم ذاهبون، ومثله (إنَّ الأمرَ كلَّه لله)[٢] و (إنَّ الأمرَ كلُّه لله) قرىء بالوجهين جميعاً[٣] . ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيلٍ ولا بخيلاً. ومثل هذا كثير جدا مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه .

قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني،لوجب أن يكون لكل
١٦/أ معنى إعراب يدلّ عليه لا يزول إلا بزواله . قال قطرب : وإنما أعربت / العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك مُعاقباً للإسكان، ليعتدل

---

(١) هو محمد بن المستنير تلميذ سيبويه مات سنة ٢٠٦ . ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٠٦ وبغية الوعاة ١٠٤ وانباه الرواة ٣١٩:٣ .

(٢) الآيــة الكريمة (يقولونَ هَلْ لنا من الأمْرِ مِنْ شيءٍ قُلْ إن الأمْرَ كلَّه لله) آل عمران الآية ١٥٤ .

(٣) قرأ أبو عمرو ويعقوب « كله » بالرفع على الابتداء . والباقون بالنصب على التوكيد أنظر التفصيل في تفسير القرطبي ٢٤٢:٤ .

الكلام. ألا تراهم بنَوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركَيْن وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان .

قيل له : فهلاّ لزموا حركة واحدة لأنها مُجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب [1] سكونا ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات وألاّ يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة .

هذا مذهب قطرب واحتجاجه. وقال المخالفون له ردّا عليه : لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام . وأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مُخيّر في ذلك. وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم . واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها بأن قالوا إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول، فمعناهما [2] مختلف فوجب الفرق بينهما ، ثم جُعل سائر الكلام على ذلك . وأما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال ، ولكل شيء مما ذكره علة تمر بك في بابه إن شاء الله تعالى .

---

(١) جاء في اللسان « التعاقب والاعتقاب التداول وهما يتعاقبان ويعتقبان أي اذا جاء هذا ذهب هذا » .

(٢) في الاصل « فمعناها » .

باب القول في الاعراب ، أحركة هو أم حرف [1]

١٦/ب / قد قلنا إن الإعراب دالّ على المعاني ، وإنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه. فهو عندنا حركة. نحو الضمة في قولك هذا جعفر، والفتحة من قولك رأيت جعفراً ، والكسرة من قولك مررت بجعفر . هذا أصله ومن المجمَع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب. فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف. هذا مذهب البصريين . وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً ، فإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف. ثم قد يكون الإعراب سكوناً وحذفاً ، وكذلك الجزم في الأفعال المضارعة ، وحرفاً .

وهذا مما ذكرت لك أن الشيء قد يكون له أصل لم يسمع . وكل هذا يذكر في موضعه إن شاء الله .

فإن قال قائل : فأين يكون الإعراب سكوناً وحذفاً وحرفاً ؟ قيل له: يكون سكوناً في الأفعال المضارعة السالمة اللامات،نحولم يضرب ولم يذهب . وحذفا في هذه الأفعال إذا كانت معتلة اللامات ، نحو لم يقضِ ولم يغزُ ولم يخشَ ، ولكل شيء من هذا علة تذكر في موضعها [2] إن شاء الله .

فإن قال قائل: فهل يكون الإعراب حرفاً عند سيبويه وأصحابه في شيء من الكلام؟قلنا له : هذا الذي ذكرناه هو الأصل وعليه أكثر مدار كلام العرب. وقد ذكرنا أن الشيء يكون له أصلٌ يلزمه ، ونحوٌ يطّرد فيه ، ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه،فلايكون ذلك ناقضاً للباب كما مثّلنا ذلك فيما تقدم[3]. وذلك

---

(١) نقل السيوطي هذا الباب في الأشباه والنظائر ١:٨٠ .
(٢) في الاصل « يذكر في موضعه » .
(٣) يشير الى ما سبق أن ذكره في ص ٥١ .

موجود في سائر العلوم ، حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ، ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها. وكما يقال من سرق من حِرزٍ قُطع ، وقد نجد القطع ساقطاً عن بعضهم ، ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الإعراب وحقيقته ما ذكرناه . ثم إنه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفاً وذلك في تثنية الأفعال المضارعة، وجمعها وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل / وذلك في خمسة أمثلة من الفعل وهي ١٧/أ
يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذه . علامة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النون ، وحذفها علامة الجزم والنصب [١] .

فإن قيل : ما الذي أوجب تصيير الإعراب في هذه الأفعال حرفاً وهو النون؟ قيل له ما قال سيبويه وهو أنه قال : الإعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة ، وذلك الحرف يسمى حرف الإعراب ، وآخر حرف في هـــذه الأفعال النون . فلو جعلت النون حرف الإعراب لوجب ضمها في حال الرفع ، وفتحها في حـــال النصب ، وكان يلزم من ذلك أن تسكن في حـــال الجزم . ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، ويسقط علَم ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة من يثنّي ويجمع الفعل مقدماً ، فكان يصير الفعل كأنه للواحد ويبطل المعنى ، فلما امتنع ذلك جُعلت النون نفسها علَم الرفـــع ، فلمـــا صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم ، لأن الجازم يَحذف ما يثبت في الرفع ، فإن كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجـــازم ، نحو لم يقضِ ولم يغزُ ولم يخشَ ، فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الواو والياء والألف لسكونها . وجعل النصب مضموماً إلى الجزم ، فحذفت النون فيه أيضاً فقيل لم يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلوا ، كما ضُمَّ النصب في تثنية الأسماء وجمعها إلى الخفض ، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء .

(١) أنظر الحاشية ١ من ص ٧٤ .

فإن قال قائل : فإن النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الأفعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون ، وزعمت أن الجـازم إذا دخل على حرف ساكن حذفه ، فلم حذفت النون وهي متحركة ؟ ولم زعمت أنها ساكنة ؟

فالجواب في ذلك أن يقال له : إن النون في هـذه الأفعال مضارعة للسكون
١٧/ب كما ذكرنا لأنهـا ليست بحرف / إعراب ، فلما سكنت وقبلها ساكن تحركت لالتقاء الساكنين . وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقاً فحكمها حكم الساكن، فلذلك حذفها الجازم .

فإن قال قائل: فهلاّ جعلت الحروف التي قبل هذه النون في الأفعال حروف الإعراب ؟

فالجواب في ذلك أن الألف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان ، والواو في يفعاون ، والياء في تفعلين، ليست من بناء الفعل ولا تمامه،إنما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرت لك ، فلم يجز أن تكون حروف إعراب الفعل لذلك [1] .

---

(١) قال سيبويه « واعلم أن التثنية اذا لحقت الافعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها ألف ونون ، ولم تكن الالف حرف الاعراب لانك لم ترد أن تثني (يفعل) هذا البناء فتضم اليه يفعلا آخر ، ولكنك انما ألحقته هـذا علامة للفاعلين ، ولم تكن منونة ولا تلزمها الحركة لانه يدركها الجزم والسكـون فيكون الاول حرف الاعراب والاخر كالتنوين .

فلما كان حال يفعل في الواحد غير حال الاسم ، وفي التثنية لم يكن بمنزلته فجعلوا اعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة الرفع كما كان في الواحد اذ منع حرف الاعراب . وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ولم يجعلوها حرف اعراب اذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم . ولم يكونوا ليحذفوا الالف لانها علامة الاضمار والتثنية في قول من قال أكلوني البراغيث ، وبمنزلة التاء في قلت وقالت ، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركه في الواحد .

ووافق النصب الجزم في الحذف ، كما وافق النصب الجر في الاسماء ، لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء ، وليس للاسماء في الجـزم نصيب ، كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب وذلك قولك هما يفعلان ولـم يفعلا ولن يفعلا .

←

فإن قال قائل : فلم جاز أن يجيء إعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولك الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون وما أشبه ذلك ؟ فقد [١] جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهي [٢] ثبات النون ، وكذلك النصب والجزم ، لأنهما بحذف النون وهي [٣] بعد الفاعل ، أفيجوز [٤] أن يكون إعراب شيء موجوداً في غيره وكون ذلك الشيء معربا ؟ قيل له : إن الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضرورة ، ثم اتصل به مضمر صار كبعض حروفه . وصارت الجملة كلمة واحدة. فجاز لذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الكلمة كلمة واحدة . والدليل على ذلك إسكان لام الفعل في قولك : فعلت ، اسكنت اللام لئلا تتوالى في كلمة واحدة أربع متحركات ، ولهذا موضع يذكر فيه إن شاء الله تعالى .

وكذلك اذا لحقت الافعال علامة للجمع لحقتها زائدتان الا أن الاولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الاسماء كما فعلت ذلك في التثنية لانهما وقعتا في التثنية والجمع ههنا كما أنهما في الاسماء كذلك وهو قولك : هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا .

وكذلك اذا ألحقت التأنيث في المخاطبة الا أن الأولى ياء وتفتح النون لان الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع وهي تكون في الاسماء في الجر والنصب وذلك قولك أنت تفعلين ولم تفعلي ولن تفعلي » الكتاب ١:٥ .

وانظر ذلك أيضا في أسرار العربية : ١٢٧ و١٢٨ .

(١) في الأصل « قيل جاءت .. » .

(٢) في الأصل « وهو » .

(٣) في الأصل « وهو » .

(٤) في الأصل « يجوز » .

باب القول في الاعراب ، لِمَ وقع في آخر الاسم دون أوله ووسطه[1]

قال بعض النحويين : الإعراب يدخل في الاسم لمعنى ، فوجب أن يلفظ به ثم يؤتى بالاعراب في آخر .

وقال أبو بكر بن الخياط (٢) : ليس هذا القول بمُرضٍ ، لأنا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أولاً ووسطاً ، فما دخلها أولا قولك : الرجل والغلام ، وما دخلها وسطاً ياء التصغير في قولك : فُرَيْخ وفُلَيْس . ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب ألاّ يدخل على الاسم حرف معنى إلا بعد

١٨ / أ كمال بنائه . قال : والقول عندي / هو الذي عليه جلة النحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة ، منها فَعْل وفِعْل وفُعْل وفَعَل وفعل وما أشبه ذلــك من الأبنية ، فلو جعل الاعراب وسطا ، لم يدر السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء، فجعل الاعراب في آخر الاسم لأن الوقف يدركه فيسكن فيعلم أنه إعراب ، وإذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه .

وقال أبو إسحق الزجاج (٣) : كان أبو العباس المــبرد (٤) يقول : لم يُجعل الاعراب أولا لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء. لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد ، فلما فات وقوعه أولا لم يمكن أن يجعل وسطا ، لأن أوساط الأسماء مختلفة ، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية فأوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته .

وقال آخرون : الاعراب إنما دخل الكلام دليلا على المعاني فوجب أن يكون تابعاً للأسماء ، لأنه قد قام الدليل على أنه ثانٍ بعدها . وهــذا القول قريب من الأول . وكل هذه الأقوال يقنع في معناه .

---

(١) نقل السيوطي هذا الباب في الاشباه والنظائر ١:٨٣ .
(٢) ترجمنا له في ص ٦٣ . (٣) ترجمنا له في ص ٤٠ .
(٤) ترجمنا له في ص ٤٠ .

باب القول في المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة

التي هي الأسماء والأفعال والحروف

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف . هذا هو الأصل ، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت ، وتلك العلة مشابهة الحرف . وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت ، وتلك العلة مضارعة الأسماء . وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية ، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها .
١٨/ب فكل اسم رأيته مُعرَّباً فهو / على أصله ، وكل اسم رأيته غير معرّب فهو خارج عن أصله ، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله . وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله ، والحروف كلها مبنية على أصولها [1] .

احتجاج البصريين لذلك : قالوا الدليل على صحة ماقلنا إجماع الجميع على أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة ، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء ، غير قطرب [2] وقد ذكرنا مذهبه فيا تقدم وبيّنا فساده وما يلزمه فيه . قالوا وهذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف ، فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للأفعال والحروف .

دليل آخر للبصريين : قالوا من الدليل أيضاً على أن الأفعال غير مستحقة

---

(١) قال الزجاجي « وأصل الاعراب للاسماء وأصل البناء للافعال والحروف ، لان ، الاعراب انما يدخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول والمالك والمملوك والمضاف والمضاف اليه . وسائر ذلك مما يعتور الاسماء من المعاني وليس شيء من ذلك في الافعال ولا الحروف » . الجمل : ٢٦٠ .

(٢) ترجمنا له في ص ٧٠ حيث ذكر مذهبه المشار اليه .

الإعراب أنها عوامل في الأسماء بإجماع منا ومن مخالفينا ، فلو وجب أن تكون معرّبة لوجب أن تكون لها عوامل تُعربها ، لأنه لابد للمعرّب من معرب ، ثم لم تكن بأحق بالإعراب من عواملها ، فكان يجب من ذلك أن تُعرّب عواملها ثم يجب ذلك [١] في عوامل عواملها إلا مالا نهاية له ، وهذا بيّن فساده فلما بيّن فساد هذا وجب أن تكون غيرَ معربة كسائر الحروف العوامل .

وإذا كانت الأفعال غير مستحقة للإعراب لأنها عوامل ، فحروف المعاني من الإعراب أبعد ، والقول فيها أبين وأظهر .

وقال الكوفيون : أصل الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف، فكل شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلّة أزالته عن أصله .

احتجاج الكوفيين لذلك : إعلم أن العلل التي أودعها هذا الكتاب والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب ؛ منها ما كان مسطرا في كتب البصريين
١٩/أ والكوفيين بألفاظ/ مستغلقة صعبة ، فعبرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب ، فهذبتها وسهلت مراتبها والوقوف عليها . وضرب منها مما استنبطته على أصول القوم ، واخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه والقياس يطّرد عليه . وضرب منها ما أخذته من علمائنا الذين لقيتهم وقرأت عليهم شفاها ، مما لم يسطر في كتاب ولا يكاد يوجد .

فمن العلماء الذين لقيتهم وقرأت عليهم ، شيخنا أبو إسحق إبراهيم بن السري الزّجّاج [٢] رحمه الله . وأبو جعفر محمد بن رستم الطبري [٣] ، غلام أبي عثمان

(١) في الأصل « من ذلك » ولعل الأصح « مثل ذلك » .

(٢) ترجمنا له في ص ٤٠ .

(٣) وقيل هو أحمد بن محمد بن رستم الطبري كان بصيرا بالعربية حاذقا بالنحو ومن القراء ترجمته في انباه الرواة ١٢٨:١ ونزهة الالبا :٣٠٥ وبغية الوعاة : ١٦٩ ومعجم الأدباء ٦٠:٢ وفي طبقات القراء لابن الجزري ١١٤:١ .

المازني(١) . وأبو الحسن بن كَيْسان (٢) . وأبو بكر أحمد بن الحسين بن العباس المعروف بابن شُقَيْر(٣). وأبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخيَّاط(٤) وأبو بكر بن السرّاج (٥) . وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش(٦). ومن علماء الكوفيين الذين اخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان. وأبو بكر بن شقير. وأبو بكر ابن الخياط. لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين . وأبو بكر الأنباري (٧)، وأبو موسى المعروف بالحامض(٨) ، وكان الأغلب عليه علم اللغة ، إلا أنا قد أخذنا عنه حكايات يسيرة. وأبو الفضل الملقّب بزبيل (٩) . وأبو محمد عبد الملك بن مالك الضرير (١٠) . وغيرهؤلاء ممن لم يشهر من الكوفيين . وإنما ذكرت لك أسماء من أخذت عنه وقرأت عليه، لتكون على ثقة مما أنقله إليك وأسنده إلى كل فريق

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن عثمان المازني أستاذ المبرد • مات سنة ٢٤٩ وقيل سنة ٢٣٦ • ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٤٣ ومعجم الأدباء ١٠٧:٧ وانباه الرواة ٢٤٦:١ •

(٢) ترجمنا له في ص ٥٠ •

(٣) أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن شقير من علماء النحو الذين قالوا بالمذهبين البصري والكوفي مات سنة ٣١٥ هـ ترجمته في الانباه ٣٤:١ ونزهة الألبا : ٣١٥ وأخبار النحويين البصريين : ١٠٩ وهو مذكور في البغية : ١٣٠ ومعجم الادباء ٤١١:١ وفهرست ابن النديم : ١٢٣ •

(٤) ترجمنا له في ص ٦٣ •

(٥) ترجمنا له في ص ٥٠ •

(٦) أبو الحسن على بن سليمان الاخفش الصغير • قرأ على ثعلب والمبرد ومات سنة ٣١٥ ترجمته في طبقات الزبيدي ١٢٥ وفي معجم الأدباء ٢٤٦:١٣ •

(٧) ترجمنا له في ص ٦٠ •

(٨) أبو موسى سليمان بن أحمد برع فى النحو واللغة • أخذ عن ثعلب ومات سنة ٣٠٥ ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٧٠ ونزهة الألبا : ٣٠٦ وبغية الوعاة : ٢٦٢ وذكر فى فهرست ابن النديم : ١١٧ •

(٩) لم أعثر على ترجمة له •

(١٠) لم أعثر على ترجمة له •

منهم . وأكثر ما أذكره من احتجاجات الـكوفيين إنما أعبر عنها بألفـاظ البصريين .

ونرجع إلى احتجاج الفراء[١] والكوفيين . قال الفراء ومن تابعه وانتحـل
١٩/ب مذهبهم وناضل عنهم: أمّا ما / احتججتم به للأسماء واستحقاقها للاعراب باختلاف المعـاني التي ذكرتم فصحيح وبه نقول ، وبمثله ندلـكم على أن الأفعال أيضاً في الأصل مستحقة للإعراب كالأسماء، وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة، لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة[٢] فكان قولنا (يقوم زيد) يحتمل معنى قائم وتأويل سوف يقوم على الاستقبال، فأشبهت الأفعالُ المستقبلة الاسماءَ لاختلاف معانيها التي يلزمها التصريف من اجلها، كما قالوا: فلان يطيع الله، فأمكن ان تقع (يطيع) على زمان متصل ، ويطول إلى انقضاء الفاعل . وقالوا : هو يحرص على ما نفعه. فيقرن بوقت يجوز ألاّ ينقضي إلا بانقضاء الناعل . فهو من هذه الجهة كالاسم الذي يلزم المسمى ولا يزايله ، فكان مستحقاً للإعراب من هـذه الجهة كما تستحقه الأسماء .

قال ابو بكر بن الأنبـاري[٣] : « ترجم لي بعض شيوخنا هذا المعنى بلفظ يشاكل ما وصفنا ويقاربه » هذا الفصل حكاية ابن الانباري بعينها .

الرد على من احتج بهذا الفصل ، يقـال له : إنما انكرنا عليك قولك إن الأفعال مستحقة للإعراب في الاصل كما استحقت الأسماء . وإنما جعلت أنت معتمدك على أن الأفعال إنما اعربت لأنها ضارعت الأسماء . وهذا بعينه قولنا إن الأفعال المستقبَلة ضارعت الاسماء فاستحقت الإعراب لذلك، لا لأنها[٤] في الأصل

(١) ترجمنا له في ص ٥٦ .
(٢) فصل السيرافي حجة الكوفيين هذه في شرح الكتاب ٣:١٨٧ .
(٣) ترجمنا له في ص ٦٠ .
(٤) في الأصل « ولأنها » .

مستحقة الإعراب قبل المضارعة ، ألا ترى أن قولك لما كان يقوم ، يحتمل معنى قائم ، ومعنى سوف يقوم على الاستقبال . اشبهت الاسماء هو قول سيبويه بعينه « إن يفعل إنما أعرب لمضارعته لفاعل » كذلك قولنا في يحرص ويطيع [١] .

احتجاج للكوفيين آخر . قال بعضهم الدليل على ان اصل الإعراب للأسماء والأفعال معاً أن الأفعال أيضاً تختلف معانيها كما اختلفت معاني الاسماء / فتكون ماضية ، ومستقبلة ، وموجبة ، ومنفية ، ومجازى بها ، ومـأموراً بها ، ومنهياً عنها ، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب . والذكر والانثى. فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الاعراب عندكم فاختلاف هذه المعاني في الافعال يوجب إعرابها ، لأنها مثل ذلك أو أكثر . وإلاّ فما الفرق ؟ ٢٠ / أ

وكان ابن شقير يعتلّ بمثل هذا الاعتلال ويردده كثيراً . وكان شديد التعصب مع الكوفيين على البصريين ، مع اعتقاده مذهب البصريين .

الجواب عن هذا الاحتجاج . يقال للمحتج به : إن اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لها ، لانه إنما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها . فهو الذي ذكرناه بعينه من اختلاف المعاني المعتورة للأسماء ، ألا ترى أنا لم نقل إن الإسم يختلف معناه في ذاته ليتغير عن الإسمية ولا يتغير المسمى به ، وإنمـا اختلاف المعاني الداخلة عليها هو ان تكون فاعلة مرة ومفعولة اخرى . وتكون مأمورة مرة ومنهية اخرى ، وتكون مخبرة مرة مخبراً [٢] عنها ، وموجباً لها الفعل ومنفياً عنها فهذا بعينه هو الذي من اجله وجب للأسماء الإعراب .

---

(١) رد الزجاجي على الفراء وارجاعه قوله الى قول سيبويه غير وارد . لان الفراء جعل اعراب الفعل باختلاف معانيه أصلا كاعراب الاسم . وأما سيبويه فشبه المضارع باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون وهذا يقتضي الحاق المضارع بالاسم في الاعراب لا كون الاعراب أصلا في المضارع كما هو رأى الفراء .

(٢) في الأصل « مخبرة » .

احتجاج آخر للكوفيين . قال بعضهم : وقع الفعل بين الأداة والاسم ، يعني بالأداة حروف المعاني ، قال فأشبه الأداة بأنه لا يلزم المعنى في كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه . فضارع « ليت » التي تقع للتمنّي ، فإذا زال التمني زالت ، وكذلك ما أشبه « ليت » من الأدوات . وأشبه الاسمَ بوقوعه على دائم الفعل، وهو الذي قدمنا ذكره . فأعطى بحصةَ[١] شبهه الاسمَ ، الرفعَ والنصبَ . ومُنع من الخفض لتقصيره عن كل منازل الأسماء . وخُصَّ بالجزم وترك التنوين
٢٠/ب في كل حال ، لحصة شبهه الأداةَ لأن الأداة / حقها السكون و (أ) لا تعرب و (لا) تنوّن لعدمها تمكّن الأسماء[٢] .

هذا الفصل صحيح ، وهو مذهب البصريين بعينه ، وإن كان بغير ألفاظهم لأن صاحبه جعل المعرب من الأفعال مضارعاً للأسماء ، والمبني منها[٣] مضارعاً لحروف المعاني . هذا قول سيبويه وجميع البصريين .

---

(١) يريد أن مقدار شبهه بالاسم أكسبه الرفع والنصب ، ومنع الجر لان الشبه ليس كاملا . وأن مقدار شبهه بالاداة أكسبه الجزم وعدم التنوين .

(٢) جملة مضطربة في الاصل وقد زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى وقد ذكر السيرافي هذا المعنى في شرح الكتاب ورد عليه ٣:١٨٧ . ويعني أن الاداة لم تعرب ولم تنون لحرمانها من تمكن الأسماء .

(٣) في الاصل « منه » .

باب القول في الاسم والفعل والحرف

أيها أسبق في المرتبة والتقدم

قال البصريون والكوفيون : الأسماء قبل الأفعال ، والحروف تابعة للأسماء ، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء . يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء ، وقد مضى القول في اصطلاحهم على هذا . والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه ، (و) الفاعل سابق لفعله . وأما الحروف فإنما تدخل[1] على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها وإعراب تؤثره ، وقد دللنا على أن الأسماء سابقة للإعراب . والإعراب داخل عليها ، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال مؤثرة فيها المعاني والإعراب . فقد وجب أن تكون بعدها .

سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة . يقال لهم : قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه ، كما أن الفاعل قبل فعله ، وكما أن المحدِث سابق لحدَثه . وأنتم جميعاً مقرون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال ، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقاً سابقة لها . وهذا لازم لكم على أوضاعكم ومقاييسكم[2] .

الجواب أن يقال ، هذه مغالطة . ليس يشبه هذا الحدَث والمحدِث ، ولا العلةَ والمعلول ، وذلك أنا نقول إن الفاعل في جسمٍ فعلاً ما ، من حركةٍ وغيرها ، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم . فنقول إن الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب . لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله . بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به . وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سناً من الضارب .

---

(١) في الأصل : « تدل » .

(٢) قال السيرافي « وهذا محال فاسد لأن الحروف جاءت لمعان في الاسماء والافعال ولا يقمن بأنفسهن » شرح الكتاب ١٠:١ .

٢١/أ ونقول أيضاً ؛ إن النجار / سابق للباب الذي نجره . ولا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي منه نجر الباب . ومثل هذا واضح بيّن. فكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال ، وإن لم تكن أجساماً، فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من ذلـــك أن تكون سابقة لـــلأسماء والأفعال نفسها . وهـــذا بيّـن واضح [1] .

(١) قال ابن الانباري « فان قيل فلم قدم الاسم على الفعل والفعل على الحرف ؟ قيل انما قدم الاسم على الفعل لانه الاصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو زيد قائم . وأخر الفعل عن الاسم لانه فرع عليه لا يستغني عنه . فلما كان الاسم هو الاصل ويستغني عن الفعل ، والفعل فرع عليه ومفتقر اليه كان الاسم مقدما عليه . وانما قدم الفعل على الحرف لان الفعل يفيد مع الاسم نحو قام زيد . وأخر الحرف عن الفعل لانه لا يفيد مع اسم واحد لانك لو قلت بزيد أو لزيد من غير أن تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيدا . فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدما عليه » (أسرار العربية : ٩) .

باب القول في الأفعال أيها[1] أسبق في التقدم

إعلم أن اسبق الأفعـال في التقدّم الفعل المستقبَل . لأن الشيء لم يكن ثم كان ، والعَـدَم سابق للوجود ، فهو في التقدم منتظَر ، ثم يصير في الحال (ثم)[2] ماضياً فيخبر عنه بالمضيّ . فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم الماضي[3] .

(١) في الأصل « أيهما » .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) قال السيرافي « ان في ذلك قولين : أحدهما أن المستقبل أول الافعال ثم الحال ثم الماضي . وهذا شيء كان يذهب اليه الزجاج وغيره . والحجة فيه أن الافعال المستقبلة تقع بها العدات ثم توجد بعد تقدم الميعاد وانتظار الموعود فيكون حالا ثم يأتى عليه غير زمان وجوده فيكون ماضيا .

والقول الثاني ان الحال هو أول الافعال ويكون الاقرب اليه في الترتيب المستقبل وتاليه الماضي ... » ثم يورد الحجة في ذلك ... شرح الكتاب ١ : ٢و .

باب عن فعل الحال وحقيقته

إن قال قائل : قد ذكرت أن الافعال عبارة عن حركات الفاعلين، والحركة لا تبقى وقتين ، وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها إن الحركة لا تبقى زمانين ، وانه محال قول من قال فعل دائم[1] وقد جعلتم أنتم أيضاً الافعال ثلاثة أقسام فقلتم فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال . فأما الماضي والمستقبل فمعقولان . ولم ينفك فعل الحال من ان يكون في حيّز الماضي أو الاستقبال ، وإلاّ رجعتم إلى ما انكرتموه .

قيل له : الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا ، ماض ومستقبل ؛ فالمستقبل مالم

---

(١) قال السيرافي « وقسم الكوفيون الأفعال ثلاثة أقسام : ماض ، ومستقبل ، وهو ما فى أوله الزوائد الاربع نحو يقوم وأقوم وتقوم ونقوم ، والثالث الفعل الدائم وهو قائم وذاهب وضارب وأشباهه ، وهو الحال ٠وكان فيما سموه من ذلك فعلا دائما غلط من وجوه : منها أن (قائم وضارب) ونحوها أسماء بدخول عوامل الاسماء عليها ٠ ومنها أناعرابها كاعراب الاسماء فى الرفع والنصب والخفض ٠ ومنهاأنها يدخل عليها التنوين والالف واللام والاضافة فكيف يجوز أن يسموا قائما أو ضاربا فعلا وفيها علامات الأسماء كلها ؟ ومنها أنهم سموه دائما وهذه التسمية تبطل معناها لان الذى سموه دائما ليس بفعل ماض ولا مستقبل فهو فعل في الوقت الحاضر لا يبقى لأنه بمعنى الان وهو حد قياس الماضى والمستقبل ومعنى الدائم أنه يدوم ويبقى ٠

وان قال قائل ضارب تعمل عمل يضرب فسميناه بالفعل لانه يعمل عمله قيل له لو كان الشيء اذا عمل عمل شيء سميناه باسمه لوجب أن نسمى ان وأخواتها أفعالا لانها تنصب كما تنصب الأفعال وكذلك نسمي عشرين وما جرى مجراها أفعالا لانها تنصب كما تنصب الافعال ونسمي المصدر فعلا لانه ينصب كما ينصب الفعل ونسمى الاسماء التى تخفض ما بعدها حروفا لان أصل الخفض لحروف الخفض والاسماء التى تخفض بتأويل الحروف ٠٠٠ ولولا الاطالة لذكرت أكثر من هذا ٠ فان قال قائل سمينا ضاربا فعلا لانه لا فرق بين قولنا زيد ضارب عمرا وقولنا زيد يضرب عمرا قيل له : لو جاز أن نحمل ضاربا على يضرب فنسويه فعلا لاستوائهما فى المعنى جاز أن نحمل يضرب على ضارب فنسمي يضرب اسما لاستوائهما في المعنى ٠ وهذا قلب للاشياء عن حقائقها » ٠

شرح الكتاب : ١ ورقة ٤٩٣ ٠

يقع بعد ، ولا أتى عليه زمان ، ولا خرج من العَدَم إلى الوجود. والفعل الماضي ماتقضّى، وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك؛ زمان وجد فيه، وزمان ُخبِّر فيه عنه فأما فعل الحال فهو المُتكوِّن في حال خطاب المتكلم ، لم يخرج إلى حيّز المضيّ والانقطاع، ولا هو في حيّز المنتظَر الذي لم يأت وقته ، فهو المتكوّن في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل / ففعل الحال في الحقيقة مستقبل ، لأنه يكون أولا ٢١/ب
أولا، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيّز المضيّ. فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك زيد يقوم الآن ، ويقوم غداً ، وعبدالله يركب الآن ، ويركب غداً . فإن أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف فقلت سيقوم زيد ، وسوف يركب عبدالله ، فيصير مستقبلا لا غير [١] .

سؤال على البصريين في فعل الحال . يقال لهم : هلاّ كان للفعل الحال لفظ ينفرد به من المستقبل ، لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال ، كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماض ؟

الجواب . قالوا : لما ضارع الفعل المستقبل الأسماءَ بوقوعه موقعها ، وبسائر وجوه المضارعة المشهورة التي تذكر في مواضعها مسطرة في كتبهم، قوي فأعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له على شبه الأسماء ، كما أن من الأسماء مايقع بلفظ واحد لمعان كثيرة ، من ذلك العين التي يبصر بها ، وعين الماء، وعين الركية [٢]

---

(١) فصل السيرافي القول في ذلك ثم قال « فكل فعل صح الاخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماض . والفعل المستقبل هو الذي يحدث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا كان قبله . فقد تحصل الماضي والمستقبل وبقي قسم ثالث وهو الفعل الذي يكون زمان الاخبار عن وجوده هو زمان وجوده وهو الذي قال سيبويه عنه وما هو كائن لم ينقطع » .
شرح الكتاب ١:١٢ .
وقد بين ابن يعيش لطف زمان الحال ورد على من أنكره من المتكلمين في شرح المفصل ٧:٤ .

(٢) جاء في مادة «عين» في اللسان « عين الركية مفجر مائها ومنبعها » .

وعين الميزان،وعين القوم وهو الربيئة[١]، والعين الحاضر من المال،والعين سحابة تنشأ من قبل القبلة ، والعين نفس الشيء ، والعين مصدر عِنْت الرجل عيناً إذا أصبته بعين [٢] في أشباه لهذا كثيرة جـــداً معروفة في اللغة . كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقاً بالأسماء حين ضارعها . والماضي لم يضارِع الأسماء فتكون له قوتها ، فبقي على حاله .

(١) في مادة « ربأ » من اللسان جاء قوله « الربيئة الطليعة وانما أنثوه لان الطليعة يقال له العين والعين مؤنثة . والجمع الربايا » وفي مادة «عين» جاء « اعتان فلان لنا أى صار عينا أى ربيئة » .

(٢) تجد هذه الامثلة مع شيء يسير من التغيير في اللفظ في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨٧:١ .

باب ذكر العلة في تسمية هذا النوع من العلم نحوا

إن سأل سائل فقال : ماالسبب في تسمية هذا النوع من العلم نحوا ولم حكم به ؟ قيل له : السبب في ذلك ما حكيَ عن أبي الأسود الدؤلي [1] أنه لما سمع كلام المولدين/بالبصرة من أبناء العرب ، أنكر مايأتون به من اللحن لمشاهدتهم ٢٢/أ الحاضرة وأبناء العجم . وأن ابنة له قالت له ذات يوم : يابه[2] ماأشدُّ الحرِّ ، فقال لها : الرمضاء في الهاجرة يابنيَّة. أوكلاماً نحو هذا ، لأن في الرواية اختلافاً فقالت له: لم أسألك عن هذا ، إنما تعجبت من شدة الحر . فقال لها : فقولي إذاً ما أشدَّ الحرَّ. ثم قال : إنا لله ، فسدت ألسنة أولادنا . وهمَّ ان يضع كتاباً يجمع فيه أصول العربية،فمنعه من ذلك زياد [3] . وقال : لا نؤمن ان يتكل الناس عليه ويتركوا اللغة وأخذ الفصاحة من أفواه العرب ، إلى ان فشا اللحن وكثر وقبح . فأمره ان يفعل ما كان نهاه عنه ، فوضع كتاباً فيه جمل العربية ثم قال لهم : انحوا هذا النحو ، أي اقصدوه . والنحو القصد ، فسمي لذلك نحوا [4] .

ويقال إنه أول من سطر في كتاب الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى . فسئل عن ذلك فقال : أخذته من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلى الله عليه وسلم [5] .

وقد يغلب الاسم أو الصفة أو اللقب على شيء فيعرف به خاصة دون غيره ممن هو في معناه . ألا ترى ان الفقه الفهم ، يقال فقهت الحديث مثل فهمت ،

---

(١) هو ظالم بن عمرو . قيل انه أول من كتب في النحو . مات سنة ٦٩ هـ وقد ذكر السيرافي نسبه بالتفصيل . شرح الكتاب ١:٣٠٨ .

(٢) أصلها « يا أبه » بتاء تقلب عند الوقف هاء .

(٣) زياد بن أبيه وكان والي العراق وقصته مع أبي الاسود مروية على غير هذا الوجه في وفيات الأعيان في ترجمة أبي الاسود .

(٤) في الحدود النحوية للفاكهي « النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء » .

(٥) وانظر الكلام على أولية النحو في كتابنا « النحو العربي » .

ورجل فقيه و َفقِه أي فهم . ثم صار الفقه علم الدين خاصة، فإذا قيل رجل فقيه فإنما يراد العالم بأمر الشريعة ، وإن كان كل من فهم علماً وحذقه فهو فقيه به . وكذلك الطب هو الحذق . يقال منه رجل طب وطبيب ، إذا كان حاذقا ، ثم لزم الطبيب من عني بعلم الفلاسفة المؤدي إلى حفظ الصحة ، والكاسب للصحة خاصة . ومثل هذا كثير .

باب الفرق بين النحو واللغة والاعراب والغريب

النحو اسم لهذا الجنس من العلم. وقد بينّا اشتقاقه، وذكرنا السبب في تسميته بذلك. والإعراب أصله البيان. يقال: أعرب الرجـــل عن حاجته إذا ابان / ٢٢/ب عنها، ورجل مُعْرِب اي مبين عن نفسه، ومنه الحديث «الثيِّب تعرب عن نفسها [١] ..» هذا اصله. ثم إن النحويين لما رأوا في اواخر الأسماء والأفعـــال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها إعرابا [٢] اي بيانا. وكأن البيان بها يكون. كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه او مجاوراً له. ويسمى النحو إعرابا، والإعراب نحواً سماعا، لأن الغرض طلب علم واحد [٣]. واما اللغة، وهي العربيـــة التي فضل الله عز وجل بها العرب وأنطقهم بها، فهي لغتهم. كما أن لكل قوم لغة يتكلمون بها [٤].

واللِّسن ــ بكسر اللام ــ اللغة ايضاً. حكى أبو عمرو لكل قوم لِسن أي لغة يتكلمون بها.

والإعراب الحركات المبينة عن معـاني اللغة. وليس كل حركة إعرابا، كما أنه ليس كل الكلام مُعرّبا [٥].

---

(١) «الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها» رواه أحمد فى مسنده ١٩٢:٤ وابن ماجة فى سننه ٦٠٢:١ .

(٢) ذكر ابن الانبارى ثلاثة أوجه تبين التسمية بالاعراب فى أسرار العربية: ٩ .

(٣) جاء فى الحدود النحوية للابدى «حد الاعراب لفظا ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف».

وحده معنى تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا» الورقة: ٢ .

(٤) قال ابن جني: «اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم». الخصائص ١: ٣٣ .

(٥) قال ابن جني: «الاعراب هو الابانة عن المعاني بالالفاظ». الخصائص ١: ٣٥ .

والدليل على صحة ماقلنا من معنى اللغة والإعراب، والفرق بينهما، أنه ليس كل من عرف الإعراب (و) [١] فهم وجوه الرفع والنصب والخفض والجزم ، أحاط علما باللغة كلها ولا فهمها . ولا من فهم من اللغة قطعة ولم يُرِض نفسه في تعلّم الإعراب،عرف الإعراب، ولا درى كيف مجاريه. وهذا بيّن واضح.

واما الغريب فهوماقلّ استماعه من اللغة . ولم يدُرْ في افواه العامة ، كما دار في أفـــواه الخاصة كقولهم : صكمت [٢] الرجل اي لكمته . وكقولهم للشمس يوح [٣] ، وقولهم رجل ظروري [٤] للكَيِّس.وقولهم للقصير الغليظ ظُرُبّ [٥]. وقولهم فلان مخرنبق لينباع [٦] اي مطرق ليثب ، وقيـــل ساكت ، وقيل منتظر فرصة .

وهذا كثير جداً، وهذا وما أشبهه، وإن كان غريباً عند قوم ، فهو معروف عند العلماء ، وليس كل العرب يعرفون اللغة كلها،غريبها وواضحها ومستعملها وشاذها ، بل هم في ذلك طبقات يتفاضلون فيها . كما انه ليس كلهم يقول الشعر ويعرف الأنساب كلها ، وإنما هو في بعض دون بعض . وأما اللغـــة الواضحة المستعملة سوى الشاذ والنوادر ، فهم فيها شرع واحد .

---

(١) زيادة يقتضيها المعنى .

(٢) جاء في اللسان : صكمه صكما ، ضربه ودفعه . وعن الاصمعـــي صكمته ولكمته .. كله اذا دفعته .

(٣) يوح من أسماء الشمس كما في اللسان .

(٤) جاء في مادة ظرا من اللسان . الظروري : الكيس ظرى يظري اذا كاس .

(٥) في الاصل (ظروب) والصواب ما ذكرت . جاء في اللسان : الظرب على مثال عتل ، القصير الغليظ .

(٦) جاء في مادة خرنق : المخرنبق المطرق الساكت الكاف . وفي المثل مخرنبق لينباع أي ليثب أو ليسطو اذا أصاب فرصة فمعناه أنه سكت لداهية يريدها .

باب القول في معنى الرفع والنصب والجر / من طريق اللغة ٢٣ / أ

قد قلنا إن الإعراب حركة ودللنا على معناه . والحركة لا تقوم بنفسها ولا توجد إلا في حرف ، فلما كان الرفع والنصب والجر قد يكون في الكلام بأشياء سوى [١] الحركة كما بينا ذلك فيا تقدم ، وكان الأصل الحركة ، وهو الأعم الأكثر ، نسبوا ذلك كله إلى الحركة ، فنسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه وجُعل ما كان منه بغير حركة موسوماً ايضاً بسمة الحركة لأنها هي الاصل . والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه ، فيبين حنكه الأسفل من الاعلى ، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة احدهما عن صاحبه . وأما الجر فإنما سمي بذلك لان معنى الجر الإضافة ؛ وذلك ان الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك مررت بزيد ، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد . وكذلك المال لعبد الله . وهذا غلام زيد .

هذا مذهب البصريين وتفسيرهم . ومن سماه منهم (و[٢]) من الكوفيين خفضاً ، فإنهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب فقالوا لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به ، وميله إلى إحدى [٣] الجهتين .

واما الجزم فأصله القطع [٤] . يقال جزمت الشيء وجذمته [٥] وبترته

---

(١) في الاصل (لاشياء لسوى الحركة) والصواب ما ذكرت وهو يريد ما سبق أن ذكره من الاعراب بالالف والواو والياء وغيرها . انظر ص ٧٢ وما بعدها .

(٢) زيادة للسياق .

(٣) في الاصل « أحد » .

(٤) جاء في اللسان : الجزم القطع ... ومنه جزم الحرف ، وهو في الاعراب كالسكون في البناء ... المبرد : انما سمي الجزم في النحو جزما لان الجزم في كلام العرب القطع . يقال افعل ذلك جزما فكأنه قطع الاعراب عن الحرف .

(٥) الجذم والخذم والحذم كلها بمعنى القطع .

وجذذته [١] وصلمته [٢] وفصلته وقطعت بمعنى واحد. فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة ، هذا أصله ، ثم جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا ، لان حذف الحركة وحذف الحرف جميعاً يجمعهما الحذف . وكان المازني [٣] يقول : الجزم قطع الإعراب . فمعنى جزم الفعل المستقبل قطع الإعراب عنه ، وذلك أن الفعل المستقبل ، عنده وعند جميع البصريين ، إنما يعرب إذا وقع موقع اسم . فقولك مررت برجل يقوم ، تقديره مررت برجل قائم ، وكذلك محمد ينطلق ، تقديره محمد منطلق . قال المازني : فإذا قلت زيد لم يقم ، فقد وقع الفعل موقعاً لا يقع فيه الاسم ، فرجع إلى اصله وهو البناء .

٢٢/ب وأقول إن هذا القول غير صحيح . وما اراه بيّناً عنه . وذلك / أنه يجب من هذا ان تكون الافعال أيضاً في حال النصب غير معربة في قولك : إذاً أكرمك ولن يقوم زيد وما أشبه ذلك ، لانها قد وقعت موقعاً لا تقعه الاسماء . والمازني يقول هي معربة ، ومع ذلك فإن المبني لا يتغيّر عن حاله، وهذه الافعال تغيّرها العوامل .

---

(١) جذذت الشيء : قطعته وكسرته ، والجذ والحذ بمعنى القطع المستأصل .

(٢) صلم الشيء صلما قطعه من أصله .

(٣) ترجمنا له في ص ٧٩ .

باب ذكر الفائدة في تعلم النحو

فإن قال قائل : فما الفائدة في تعلّم النحو ، وأكثر الناس يتكلمون على سجيتهم بغير إعراب ، ولا معرفة منهم به ، فيَفهمون ويُفهمون غيرهم مثل ذلك؟ فالجواب في ذلك أن يقال له: الفائدة فيه الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغيّر ، وتقويم كتاب الله عز وجل ، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد ، ومعرفة أخبار [1] النبي صلى الله عليه وسلم،وإقامة معانيها على الحقيقة . لأنه لاتفهم معانيها على صحة إلاّ بتوفيتها حقوقَها من الإعراب.وهذا ما لا يدفعه أحد ممن نظر في أحاديثه صلى الله عليه وسلم وكلامه. وقد قال الله عز وجل في وصف كتابه (إنّا أنزلْناهُ قُرْآناً عَرَبيّاً) [2] . وقال (بِلسانٍ عَرَبيٍّ مُبِيْن) [3] وقال (قُرْآناً عَرَبيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ) [4] فوصفه بالاستقامة كما وصفه بالبيان في قوله(بِلسانٍ عَرَبيٍّ مُبِين) وكما وصفه بالعدل في قوله (وكذلكَ أنزلْناهُ حُكْماً عَرَبيّاً) [5] .

وأخبرنا أبو إسحق الزجّاج[6] قال : سمعت أبا العباس المبرّد[7] يقول: كان بعض السلف يقول عليكم بالعربية ، فإنها المروءة الظاهرة ، وهي كلام الله عز وجل وأنبيائه وملائكته .

---

(١) يعني احاديثه .

(٢) تتمة الاية « لعلكم تعقلون » سورة يوسف الاية : ٢ .

(٣) (وإنّه لتنزيلُ ربِّ العالَمين نزل بِه الروحُ الأمينُ على قلبكَ لتكونَ مِنَ المُنذِرين بلسانٍ عربيٍّ مُبين)سورة الشعراء الآيات ١٩٢ـ١٩٥.

(٤) تتمتها « لعلهم يتقون » الزمر . الآية ٢٨ .

(٥) تتمتها « ولئن أتبعت اهواءهم بعد ما جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا واق » سورة الرعد . الآية ٣٧ .

(٦ ، ٧) ترجمنا له في ص ٤٠ .

وقال ابن عباس : ما أنزل الله تعالى كتاباً إلا بالعربية ، ثم ترجم لكل نبي على لسان أمته وقال عمر بن الخطاب : عليكم بالعربية ، فإنها تثبت العقل وتزيد في المروءة .

وقال عمر أيضاً : لأن أقرأ فأخطىء أحبُّ إلي من أن أقرأ فألحن . لأني إذا أخطأت رجعت ، وإذا لحنت افتريت .

٢٤/أ وقال أبو بكر وعمر : تعلّمُ إعراب القرآن أحَبُّ إلينا / من تعلّم حروفه. وقال عمر لقوم رموا فأساؤوا الرمي فقال : بئس ما رميتم . فقالوا : إنا قوم متعلمين فقال : والله لَخطؤكم في كلامكم أشد من خطئكم في رميكم . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم : يقول: « رحم الله امرأً أصلح من لسانه » وقال بعض السلف : ربما دعوت فلحنت ، فأخاف ألاّ يُستجاب لي. وقال أمير المؤمنين عليّ عليه السلام « قيمة كل امريء ما يحسن » وهذا قول جامع في فنون العلم .

وبعد فأدب العرب وديوانها هو الشعر ، ولن يمكن أحداً [1] من المولدين إقامته إلا بمعرفة النحو . ولا يطيق أحد من المتكلفين قول الشعر أن يتعاطى قوله إلا بعد إتقانه وجوه العربية ، فإن تكلفه منهم متكلف ، غير عارف بالعربية . خبط في عشواء ، وبان عواره للخاصة في أقرب مدة .

وهذا باب يطول جداً ، أعني مدح العربية والنحو ، وفيا ذكرت منه مقنع في هذا الموضع . فأما من تكلّم من العامة بالعربية بغير إعراب فيُفهم عنه ، فإنما ذلك في المتعارف المشهور والمستعمل المألوف بالدراية . ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنىً ملتبس بغيره ، من غير فهمه بالإعراب ، لم يمكنه ذلك . وهذا أوضح من أن يُحتاج إلى الإطالة فيه .

(١) في الاصل « أحد » .

باب ذكر علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه

إعلم أن التنوين يدخل في الكلام لثلاثة معان .

احدها الفرق بين المتمكّن الخفيف في الأسماء ، وبين الثقيل الذي ليس بمتمكن ، كذلك قال سيبويه [1] : والتنوين علامة للأمكن عندهم ، وتركه علامة لما يستثقلون [2] فجعله سيبويه فارقاً بين المتصرّف من الأسماء وغير المتصرّف وجعله لازماً للمتصرّف لخفّته .

وقال الفرّاء [3] التنوين فارق بين الاسماء والأفعال . فقيل له : فهلاّ جُعل لازماً للأفعال ؟ فقال : الأفعال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجعل لازماً للأخف . وهذا القول مأخوذ من الأول . / لأن ما لا ينصرف مضارع الفعل ، وقد رجع ذلك إلى معنى واحد . ٢٤/ب

وقال بعض الكوفيين ، التنوين فاصل بين المفرد والمضاف . وهذا احد المعاني التي يدخل لها التنوين .

والمعنى الثاني أن يكون عوضاً من محذوف من الكلمة . وذلك قولك هؤلاء جوارٍ وسوارٍ وغواشٍ وقواصٍ . وذلك ان التنوين في هذا الجنس عوض من نقصان البناء ، ولذلك صار لازماً . وأصله جواري وسواري ، فاستثقلت الضمة في الياء المكسور ما قبلها . وكذلك كان في حال الجر ، مررت بجواري وسواري مثلا ، فاستثقلت للكسرة قبلها ايضاً فأسكنت ، فلمّا سكنت نقص البناء ،

---

(١) قال سيبويه « اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض . فالافعال أثقل من الاسماء لان الاسماء هى الاول وهى أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون » الكتاب ١ : ٦ .

(٢) الكتاب ١:٧ .

(٣) ترجمنا له فى ص ٥٦ .

فأدخل عليه التنوين عوضاً من نقص البناء،فسقطت الياء لسكونها وسكون التنوين بعدها ، فقيل جوارٍ يا هذا . فهذا في حال الرفع والجر منوّن كما ترى تقول هؤلاء جوارٍ وسوارٍ ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ . ولولا ان التنوين عوض من نقصان البناء ؛ لما دخله التنوين ، لأن هذا المثال لا ينصرف على حال في معرفة ولا نكرة إذا لم يكن معتلّ اللام ، نحو مساجد ومضارب ، فإذا صرت إلى حال النصب وفّيته حظّه من الإعراب ، لخفة الفتحة فمنعته الصرف ، فقلت : رأيت جواريَ وغواشيَ وسواريَ . لأنه حين تم بناؤه رجع إلى اصله فلم ينصرف لذلك فالتنوين في هذا الجنس من الأسماء عوض من نقصان البناء كما ترى . فإن كان من هذا الجنس المعتل اللام ما ينصرف نظيره ، جعلته مصروفاً في النصب فقلت هذا قاضٍ وغازٍ ورامٍ ، ومررت بقاضٍ وغازٍ ورامٍ ، ورأيت قاضياً وغازياً ورامياً ، فصرفته . فإن سميت امرأة باسم من هذه الأسماء ، كان في حال الرفع والخفض منوّناً في المعرفة ، وفي حال النصب غير منون ، فقلت في امرأة اسمها قاضي : هذه قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ورأيت قاضيَ فاعلم فلم تصرفها في حال النصب ، لأن المذكر إذا سمي به مؤنث لم يصرف في المعرفة، قلّت حروفه
٢٥ / أ أو كثرت / وإنما نونته في حال الرفع والخفض ، كما نونت جواري وغواشي ، لأن التنوين فيه عوض من نقصان البناء . والفرق بين قاض وغاز وبابه ، وبين جوار وغواش وبابه ، أن قاضياً وما أشبهه مستحق للتنوين منصرف . فلما لحقه النقصان في حال الرفع والخفض ، صار فيه عوضاً من نقصان البناء فلزمه،وباب جوار وغواش غير مستحق للتنوين ، لأنه من باب مساجد وضوارب ، فلما لحقه النقصان أدخل عليه التنوين عوضاً من نقصان البناء .

والمعنى الثالث الذي يدخل التنوين من أجله ، هو أن يكون فرقاً بين الأسماء المعرفة والنكرة في بعض الأسماء خاصة . وهي الأسماء التي في أواخرها زوائد من الألفاظ الأعجمية نحو عمرويه وبكرويه وسيبويه وما أشبه ذلك،لأن هذه الأسماء

لما جاءت في أواخرها ألفاظ ليست في كلام العرب استثقلوها ، فأجروها مجرى الأصوات ، ومنعوها الإعراب ، وبنوها على الكسر لسكون مـــا قبل أواخرها فيقـــولون هـــذا عمرويهِ ، وبكرويهِ ، ورأيت عمرويهِ وبكرويهِ ، ومررت بعمرويهِ وبكرويهِ ، بالكسر في كل حال . فإذا أرادوا تنكيرها نونوها ، فقالوا هذا عمرويهٍ ومررت بعمرويهٍ آخر ، فجعلوا التنوين دليلا على المنكور منها ، وكذلك الأصوات وحكاياتها ، يقال : قال الغراب غاقِ ، إذا ارادوا التعريف كـــأنهم قالوا قال الصوت الذي تعرفه وسمعت به ، فـــلم ينونوه . وإذا ارادوا التنكير نونوا ، فقالوا : قال الغراب غاقٍ يا هذا ، كأنهم قالوا : قال صوتاً من الأصوات . وكذلك جميع الأصوات والحكايات والزجر ، يفرّق بين معرفتها ونكرتها بالتنوين (١) .

---

(١) يغفل الزجاجي ذكر تنوين المقابلة ، ولعله يراه للتمكين فقد قال بذلك بعض النحويين وانظر مغنى اللبيب ٢:٣٧٦ .

باب ذكر علّة ثقل الفعل وخفّة الاسم

قال البصريون : الفعل أثقل من الاسم . لأن الأسماء هي الأولى . وهي اشدّ تمكناً من الأفعال ، لأن الأسماء يستغني بعضها ببعض عن الأفعال . كقولك: الله ربّنا ، ومحمد نبينا ، وزيد أخوك . والفعل لا يستغني عن الاسم ، ولا يوجد إلاّ به [١] . وكشف بعضهم عن هذا المعنى ابيّن من هذا فقال:وجه ثقل الفعل

٢٥/ب وخفّة / الاسم أن الاسم إذا ذكر فقد دلّ على مُسمّى تحته ، نحو رجل وفرس ولا يطول فكر السامع فيه ، والفعل إذا ذكر لم يكن (بدّ) [٢] من الفكر في فاعله ، لانه لا ينفك منه ، ويستحيل وجوده من غير فاعل. قالوا : ولذلك صارت النكرات من الاسماء أخفّ من المعارف ، لأنه إذا ذُكر الواحد منها دلّ على مُسمّى تحته ، بغير فكر في تحصيله بعينه ، وإذا ذُكر الاسم المعروف فلا بدّ من الفكر في تحصيله دون سائر من يشركه فيه . الا ترى أنك إذا قلت : جاءني رجل ، فليس للسامع فكر في تحصيله، لأنه واحد من جنس . وإذا قلت: جاءني محمد ، ذكرت واحداً معروفاً فسبيله ان يحصّله [٣] بعينه من سائر من قد يشركه في التسمية ، وإلاّ لم يكن لذلك معنى ، وكنت تقول له : جاءني رجل يقال له محمد وإنما تقول له هذا عند ظنّك بأنه عارف به وربما أشكل [٤] .

وقال آخرون:إنما خفّ الاسم لأنه لا يدل إلا على المسمّى الذي تحته. وثقل

---

(١) ذكر سيبويه ذلك في «الكتاب» ١:٦ وفصله السيرافي في « شرح الكتاب » ١:١٦٦ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الاصل (يحمله) .

(٤) قال سيبويه « واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا ، لان النكرة أولٌ ثم يدخل عليها ما تعرف به » الكتاب ١:٦ وتجد رأى السيرافي في كون التعريف أثقل من التنكير في شرح الكتاب ٤:٧٤ .

الفعل لدلالته على الفاعــل ، والمفعول والمفعولَيْن والثلاثــة ، والمصدر ، والظرفَيْن من الزمان والمكان ، والحال ، وما أشبه ذلك .

وقال الكسائيّ [١] ، والفرّاء [٢] ، وهشام [٣] : الاسم أخف من الفعل ، لأن الاسم يستتر في الفعل ، والفعل لا يستتر في الاسم .

وكان ثعلب [٤] يقول : الأسماء أخف من الأفعال ، لأن الأسماء جوامد لا تتصرّف ، والافعال تتصرف . فهي أثقل منها .

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة . كان اماما في النحو واللغة والقراءة . مات سنة ١٨٩ وقيل سنة ١٩٣ هـ . ترجمته في طبقات الزبيدي : ١٣٨ ونزهة الالبا :٨١ ومعجم الادباء ١٦٧:١٣ وانباه الرواة ٢٥٦:٢ .

(٢) ترجمنا له في ص ٥٦ .

(٣) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير . من نحاة الكوفة مات سنة ٢٠٩ هـ . ذكر في بغية الوعاة : ٤٠٩ ومعجم الادباء :٢٩٢:١٩ .

(٤) أبو العباس أحمد بن يحيى . كبير نحاة الكوفة في عصره . مات سنة ٢٩١ هـ وترجمته مستوفاة في طبقات الزبيدى : ١٥٥ ونزهة الالبا :٢٩٣ ومعجم الادباء ٥ : ١٠٢ ـ ١٤٦ وانباه الرواة ١٣٨:١ .

باب علة امتناع الأسماء من الجزم

قال سيبويه في ذلك قولين . قـــال في أول الرسالة ، وهو القول الذي يعتمد عليه أصحابه ، لم تجزم الأسماء لخفّتها ولزوم التنوين إياها ، فلو جُزمت سقطت منها الحركة والتنوين ، فكانت تختلّ [1] وذلك أنك لو أردت جزم جعفر لزمك إسكان الراء ، وبعدها التنوين ، فكان يلزم حذف التنوين ، لأنـــه ساكن وقبله الراء ساكنة ، فكان يختلّ الاسم لذلك . ومع ذلك فإنه قـــد يكون من الأسماء ما يكون الحرف الذي قبل آخره ساكناً ، نحو زيد وبكر وما أشبه ذلك ، فـــلو جزم هذا النوع من / الأسماء اجتمع فيه ثلاث سواكن فلم يمكن ذلك . ٢٦ / أ

سؤال على أصحاب سيبويه ، يقال لهم : فهلاّ حين قدّرتم إسكان الراء من جعفر للجزم ، وبعده التنوين كما ذكرتم ، حرّكتم أحـــد الساكنين ولم تقدروا حذفه ؟

الجواب أن يقال له : لو حرّكنا الراء من جعفر لالتقاء الساكنين بطل لفظ الجزم من الكلام ، لأنه كان كلّما جزم وأسكن [2] آخره للجزم، يلزم أن يحرّك لالتقاء الساكنين ، وهما الحرف الأخير والتنوين الذي بعده ، وكان يبطل لفظ الجزم من الكلام . مثال ذلك : أنك لو أردت جزم مثال جعفر ، لزمك إسكان آخره وتحريكه للتنوين الذي بعده .

سؤال آخر على أصحاب سيبويه في هذا المذهب . يقـــال لهم : فهلاّ حذفتم

---

(١) قال سيبويه « وليس في الاسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين ، فاذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة » الكتاب ٣:١ وشرح السيرافي ذلك مبينا السبب في دخول التنوين على الاسم . « شرح الكتاب » ١٩:١ و٢٠ .

(٢) الواو زيادة ليست في الاصل .

آخر الحروف[١] وأبقيتم على التنوين لالتقاء الساكنين ، كما تفعلون ذلك في الافعال المعتلّة اللامات ، نحو يقضي ويغزو وما أشبه ذلك ، فإذا جزمتموها حذفتم أواخرها ، وقد كانت أواخرها عندكم في نيّة حركة قبل الجزم في حال الرفع ، لأن الجازم يدخل على الفعل المرفوع فيجزمه ، لأن المنصوب لا يدخل عليه الجازم . فلمَ أجزتم في الافعال حذف حركة وحرف، ولم تجيزوا ذلك في الاسماء وقلتم إنها تختلّ ؟

الجواب في ذلك أن يقال : إن الافعال المعتلة اللامات قد سلبت حركتها في حال الرفع ، فصار يُنطَق بها غير متحركة لاستثقال الحركات فيها ، فصارت بمنزلة غير متحرك ، كقولك زيد يقضي ويمشي ويدعو ويغزو، فصار في هذه الحال بمنزلة سائر السواكن ، فلما دخل عليه الجازم [٢] حذف الساكن لأن الجزم هو القطع ، فإذا صادف الجازم حركة حذفها ، وإذا لم يصادف حركة وصادف حرفاً ساكناً حذفه ، لئلا يكون الجزم كالرفع [٣]، فلم يحذف الجزم غير حرف واحد ، ولم يحذف الحركة لأنها قد كانت حذفت قبله لعلة أخرى ، والاسم ليس كذلك لأنه متحرك الآخر ، وأنت تسلب منه الحركة للجزم ، ثم يلتقي الساكنان فيحذف آخره ، فيكون الجزم ذهاب الحركة والحرف معاً / فكان يختل . ٢٦/ب
والدليل على صحة ما قلناه ، أن من يجري المعتل مجرى الصحيح من العرب ، فيقول : زيد يقضي ويمشي ويغزو ويدعو ، فيحرك آخره في حال الرفع ، لا يحذف منه في حال الجزم إلا الحركة وحدها ، ويدع الحرف ، فيقول : زيد لم يقضي ولم يمشي بإثبات الياء ، فيجعل حذف الحركة علامة

---

(١) فى الاصل « آخر الحرف » . والصواب آخر حرف أو آخر الحروف كما ذكرت .

(٢) فى الاصل « الساكن » .

(٣) قال سيبويه « اعلم أن الاخر اذا كان يسكن فى الرفع حذف فى الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع » « الكتاب » ١:٧ .

للجزم . وكذلك يقول في الرفع زيد يغزو ويدعو ، لأنه يجريه مجرى الصحيح . وهي لغة للعرب [١] مشهورة متفق على حكايتها . وأنشدوا من هذه اللغة :

أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بما لاقتْ لَبونُ بني زيادِ [٢]

جعل إسكان الياء في يأتيك علامة للجزم ، لأنه كان يضمّها في حال الرفع . سؤال آخر على أصحاب سيبويه في هذا المذهب يقال لهم : فإذا كنتم إنما امتنعتم من جزم الأسماء لئلا تحذفوا منها حركة وتنويناً كراهية أن تختلّ ، فما بالكم تقولون : هذا قاضٍ وغازٍ وداعٍ ومشترٍ ومهتد . ومررت بقاضٍ وغازٍ وداعٍ وما أشبه ذلك من الأسماء اللواتي في أواخرها ياءات مكسور ما قبلها ، فتحذفون منها في حال الرفع الضمة ، وفي حال الخفض الكسرة ، ثم تحذفون الياء لسكونها وسكون التنوين ، فتذهبون من الاسم حرفاً وحركة ، وهذا هو الذي من أجله امتنعتم من جزم الأسماء بزعمكم ؟

الجواب أن يقال : إن هذا الاختلال ، وإن كان يلحق بعض الأسماء لاعتلالها ، فليس بلازم للأسماء كلها ، فاحتمل في ذلك أن كان غير عام للأسماء كلها . ونحن لو أوجبنا للأسماء من أول وهلة الجزم لحقها الحذف والاختلال

(١) في الاصل « لغة العرب » .

(٢) هذا البيت لقيس بن زهير العبسي الجاهلي . ورد في كتاب سيبويه وعلق عليه الشنتمري بقوله « أثبت الياء في حال الجزم ضرورة ، لانه اذا اضطر ضمها في حال الرفع تشبيها بالصحيح ، وهي لغة لغيره ضعيفة فاستعملها عند الضرورة » الكتاب ١٥:١ وأما سيبويه فقال « أسكن الياء حملا لها على الصحيح وهي لغة للعرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله . وقد استعملها ضرورة » . الكتاب ٥٩:٢ وقال السيرافي بعد ذكر التأويل السابق : « وفي الناس من يتأوله على غير هذا ، فيقول : نحن اذا قلنا يأتيك في حال الرفع نقدر ضمة محذوفة ، فاذا جزمناه قدرنا حذف تلك الضمة وان لم يظهر شيء من ذلك في اللفظ ، كما تقول : رأيت العصا ومررت بالعصا وهذه العصا ، فتكون في النية حركات مختلفة لا تظهر في اللفظ ، ويشهد هذا قراءة ابن كثير « انه من يتقي ويصبر » في بعض الروايات عنه » شرح الكتاب ١٢: ورقة ٢٠٩ وورد هذا البيت أيضا في لسان العرب حيث أضاف ابن منظور رواية ثانية منقولة عن الاصمعي ، هي : ألا هل اتاك ... الخ اللسان ٣٨٤:٦ والبيت في كتاب « شرح الابيات المشكلة الاعراب » :٩٩ . والمغني ١١٤:١ .

فكان يكون ذلك إجحافاً بها أصلاً . وما لم يكن عاماً وكان نزراً يسيراً في جنب الأسماء الصحاح ، كان أسهل فاحتمل فيه ذلك .

جواب آخر أن يقال : إن هذه الأسماء المعتلة اللامات نحو قاض وداع وما أشبه ذلك ، وإن كان يلزمها الحذف في بعض الأحوال ، فليس بلازم لها . ألا

٢٧ / أ ترى / إذا أدخلت فيها الألف واللام أو أضفتها لم تسقط منها شيئاً . كقولك : هذا القاضي والغازي والداعي ، وهذا قاضي واسط ، وغازي بلاد العدو ، وما أشبه ذلك . فلما كان الحذف إنما يلحقها في حال واحدة استجازوه فيها، فلم يكن مفسداً لأصولها ولا ناقضاً لمعنى . ولو أوجبنا لها ولسائر الأسماء الجزم ، كان حذف الحركة لازماً لها في كل حال ، وكان الحكم على لزوم الاختلال لها واجباً ، فلم يجز لذلك .

جواب آخر ثالث : وهو أن هذه الأسماء يجريها كثير من العرب بالإعراب ولا يستثقلون فيها الحركات ، فلا يحذفون منها شيئاً في حال رفع ولا نصب ولا خفض ، فيقولون : هذا قاضي وغازي وداعي . ومررت بقاضي وغازي وداعي (١) وكذلك ما أشبهه فيجرونه بالإعراب ولا يحذفون منه شيئاً . فهذا السؤال ساقط على مذهب هؤلاء .

جواب رابع يقال : هذه الأسماء لما كانت معتلّة ، ولم تسع الحركات فيها في حال الرفع والخفض ؛ جعل التنوين فيها عوضاً من نقصان البناء ، لا علامة للصرف . فلما لزمها التنوين حذفت الياء وبقي ما يدل عليها وهي الكسرة . فكان في التنوين عوض من نقصان الياء وفي الكسرة دليل على الياء .

والدليل على أن التنوين في هذه الأسماء عوض من نقصان البناء ، تنوينك مثل : جوار وقواض وغواش وسوار ، في حال الخفض والرفع . فأما في حال النصب فإن البناء يتم لخفة الفتحة ؛ فترجع إلى الامتناع من الصرف لكمال البناء ،

(١) في الاصل « بقاض وغاز وداع » وزدنا الياء لانها في الامثلة موضع الشاهد .

كقولك في الخفض والرفع : هؤلاء جوارٍ وغواشٍ ،ومررت بجوارٍ وغواشٍ ؛ وفي النصب : رأيت جواريَ وغواشيَ وقواضيَ ، لا تصرفــه . وكذلك لو سميت امرأة ورجلاً بقاضٍ وغازٍ وما أشبه ذلك ، لنونته في حـــال الرفـــع والخفض ، ومنعته من التنوين في حال النصب إذا كان إسماً لامرأة ، ونونته إن كان لمذكر . وهذا يدل على أن التنوين عوّض من نقصان البناء، وأن هذا التنوين مخالف للتنوين الذي يلزم الاسماء السالمة .

القول الثاني من قول سيبويه في امتناع الاسماء من الجزم .

قال في آخر الرسالة : واعلم أن الأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هـــي
٢٧/ب الأولى / وهي أشد تمكناً،فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجـــزم والسكون [١] ، هذا لفظ سيبويه . وقد صرح بهذا القول إن الأسماء أخف مـــن الأفعال ، وإن الأفعال أثقل من الأسماء ، وإنه إنما جزمت الأفعال لثقلها، فخففت بالجزم لأنه حذف . وإن الأسماء كانت أحمل للخفض لخفتها ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل وإلزام بعض الثقيل للخفيف ، وهذا هو قول الفراء .

وأكثر الكوفيين قالوا : لم تخفض الأفعال لثقلها ، ولم تجزم الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام . وقد مضى القول في الدلالة على ثقل الفعل وخفة الاسم .

وقـــال جماعة من الكوفيين والبصريين : لم تجزم الأسماء لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها، لأن الأدوات الجازمة إنما هي للنفي أو للنهي أو الجزاء أو الأمر ، وما أشبه ذلك ، ودخولها على الأسماء غير سائغ، فامتنعت من الجزم لذلك .

---

(١) عد الى الحاشية (١) ص ٩٧ .

باب ذكر علّة امتناع الأفعال من الخفض

قال سيبويه : « ليس في الأفعال المضارعة جرٌّ، كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال[1] » هذا الذي يعتمد عليه الناس في امتناع الأفعال من الخفض . وكل علة تذكر بعد هذا في امتناع الأفعال من الخفض ، فإنما هي شرح هذه العلة وإيضاحها أو مولّدة منها، وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب، لافي مذهب البصريين ولا الكوفيين ، وإنما أشرح لك قول سيبويه أولاً ، ثم أعود لذكر باقي العلل إن شاء الله .

أما قوله: ليس في الأفعال المضارعة جرٌّ، فالمضارعة عنده هي الأفعال المستقبَلة التي في أوائلها الزوائد الأربع ؛ الهمزة والياء والنون والتاء ، كقولك : أقوم ويقوم ونقوم وتقوم والمضارعة المشابهة ، وإنما سمّاها مضارعة ، لأنها ضارعت الأسماء التي أشبهتها، ولذلك أعربها. وإنما قال : وليس في الأفعال المضارعة جر فقصدها دون سائر الأفعال ، لأن كل فعل سوى المضارع عنده مبنى غير معرَب، وإنما كان في ذكر الجر ، والجر إعراب ، ولما كان إعراباً / وكانت الأفعال ٢٨ / أ سوى المضارعة مبنية غير مستحقة للإعراب ، للعلل التي قد ذكرتها لك فيما مضى من هذا الكتاب ، سقط السؤال عنها ، السؤال لِمَ لم تخفض؟ وبقي السؤال عن الفعل المضارع الذي هو معرب . فكأنه أجاب من سأله فقال له : إذا كان الفعل

---

(١) «الكتاب» ١:٣ . وقال السيرافي في شرح الكتاب « ان سأل سائل فقال : لم لم يكن فى الافعال المضارعة جر ؟ فان فى ذلك أجوبة منها ... » ثم أورد خمسة أوجه لذلك وأعقب بذكر علتين أخريين للاخفش فى امتناع الفعل من الاضافة . شرح الكتاب ١:الاوراق ٣٨ ـ ٤٢ . كما أن السيرافي ذكر لم منع سيبويه دخول الجر على الافعال حيث امتنع دخول الجزم على الاسماء ؟ وكيف صار امتناع دخول الجزم على الاسماء أصلا لمنع دخول الجر على الافعال ؟ وما وجه رد أحدهما على الاخر ؟ الشرح ١ : ورقة ٤٢ .

المضارع عندك معرباً،فلِمَ امتنع من الخفض؟فقال :لأن المجرور داخل في المضاف إليه، معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال . واختصر الجواب كما ترى .

وشرحه أن المجرور مضاف إليه ، واقع موقع التنوين ، لأنه زيادة في الاسم يقع آخراً ، والأفعـال لايضاف إليها فامتنعت من الخفض[١] لذلك . وتقريب هذا أن يقال : لِمَ تخفض الأفعال ، لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة والإضافة إلى الأفعال مستحيلة فامتنعت من الخفض لذلك .

سؤال على أصحاب سيبويه . يقال لهم : فإذا كان اعتماد صاحبكم،كما زعمتم عنه في امتناع الأفعال من الخفض، هو لأن الإضافة إليها غيرسائغة، وأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة ، فما دليلكم على أن الإضافة إلى الأفعال غير سائغة ؟

الجواب : الدليل على أن الإضافة إلى الأفعال غير سائغة هو أن الإضافة في الـكلام على ثلاثة أوجه ؛ إضافة الشيء إلى مالكه ، كقولك : هذه دار زيد وهذا ثوب عبدالله ، وإضافـة الشيء إلى مستحقه او الموصل إليه ، كقولك : الحمد لله ، أي هو مستحقه ، والشكر لزيد ، ومررت بعبدالله ، لأن الباء أوصلت مرورك إلى عبدالله ، كما أوصلت اللام الشكر إلى زيد ، وكذلك سائر حروف الجر إنما هي صلات للأفعال إلى مفعوليها . وإضافة الشيء إلى جنسه،كقولك : هذا ثوب خزّ، وخاتم حديد، وباب ساج . وما أشبه ذلك . فلما كانت الافعال لا تملك ، لأنها ليست واقعة على مسمّيات تستحق الملك،لانها إنما هي عبارة عن حركات الفاعلين في زمان ماض منقض / أو حاضر أو منتظَر ، لم تكن إضافه الشيء إليها إضافة ملك. ألاترى أن قولك : هذا غلام ضرب، أو صاحب يقوم وما أشبه ذلك ، وأنت تريد به أن الفعل مستحق (له ، لا معنى له)[٢] فلم تمكن الإضافه إليها من هذا الوجه ،كما أنها لا تملك شيئاً كذلك أيضاً لا تستحقه ، لأنه ٢٨/ب

(١) في الاصل « من الاضافة » .
(٢) في الاصل مستحقا وما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق .

لو جاز أن تستحق جاز أن تملك، فلما لم تستقر على شيء بعينه لم يتميز استحقاقها المستحق . ألا ترى أن كل فعل دال على حدث ومحدثه وزمان ومكان ، لأنه قد علم أن فاعلاً ومفعولاً لا يكونان إلا في مكان . كقولك : قام زيد : فقد دلّ ذلك القيام على فاعله وعلى الزمان الماضي ، وعلمت أنه لا بد لزيد من مكان فيه فعل القيام ، وإن لم يكن في لفظ الفعل (١) دليل . فإن كان الفعل مع ذلك متعدياً إلى مفعول أو مفعولَيْن أو ثلاثة ، دل على ذلك أجمع . وفيه أيضاً دليل على حال كان فيها الفاعل والمفعول. فإذا كان الفعل واقعاً على هذه الأشياء كلها، ثم أضيف إليه مستحق (٢) أو ما يحق له ملكه ، لم يدر بأي شيء من هذه الأشياء يتصل ، فلم تجز الإضافة إليه من هذين الوجهين (٣) .

وكذلك ايصال الفعل بحرف الخفض إلى مفعوله ، كقولك : مررت بزيد ، وركبت إلى عبدالله ، غير جائز مثله في الأفعال ، لأن هذه المخفوضات مفعولات في الحقيقة كما ترى ، والفعل لا يكون مفعولاً وذلك محال ، ولو جاز أن يكون مفعولاً لكان اسماً لأنه قد مضى القول بأن كل شيء وقع في حيّز الفاعل أو المفعول فهو اسم ، في أول الكتاب بما فيه غنى عن الإعادة (٤) .

جواب في امتناع الأفعال من الإضافة إليها. قال أبو الحسن سعيد ابن مسعدة الأخفش : (٥) لم يدخل الأفعال جرّ ، لأنها أدلة ، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه. وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك، فهو الشيء بعينه، وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه، وليس يكون جر في شيء من الكلام إلا بالإضافة (٦).

(١) في الاصل « في لفظ الفعل فيه دليل » و « فيه » زائدة أو لعلها بمعنى « عليه » .

(٢) في الاصل « مستحقا » .

(٣) أوجز الزجاجي ذلك فقال في الجمل « لم تخفض الافعال لان الخفض لا يكون الا بالاضافة ولا معنى للاضافة الى الافعال لانها لا تملك شيئا ولا تستحقه » . الجمل : ١٨ .

(٤) ذكر ذلك في صفحة ٤٨ .

(٥) ترجمنا له في ص ٤٩ .

(٦) ذكر السيرافي قول الاخفش هذا واضحا في شرح الكتاب ١ : ٣٩ .

تلخيص قول الأخفش هذا وشرحه :

٢٩/أ أما قوله : ليس الجر في الأفعال لأنها أدلّة ، فهو / كما ذكرناه أولا من أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، فهي أدلة على فاعليها ، وفي حروفها دليل على الحدَث ، وفي أبنيتها دليل على الزمان،وفي المتعدّي منها دليل على المفعول. وأما قوله : وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه ، فكلام غير مشكل ولا محتاج إلى تفسير ، لأن كل ذي عقل يعلم (أن [١]) الدليل على الشيء غيره. وأما قوله: وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه ، فكلام ملبس مشكل خارج مخرج المُلغَز من الكلام ، لأنه لا اتصال له بما ذكره ، وأيّ اتصال بين قوله : وليست الادله بالشيء الذي تدل عليه ، وبين قوله : وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه ؟ وإنما غرضه أن يخبر أن الإضافة إلى الفعل غير ممكنة لأنه دليل على الفاعل والمفعول والحدَث ، والإضافة إنما تكون إلى الفاعل أو المفعول [٢] أو الحدَث ، ولا تجوز الإضافة إلى ما دلّ على هذه الأشياء وهو الفعل ، لأن الدليل على الشيء غيره ، ولا تجوز الإضافة إلى الدليل والمراد به المدلول عليه . وأما قوله : وليس جر في شيء من الكلام إلا بالإضافة، فهو قول سيبويه الذي قدمته لك أولاً وذكرت لك أن كل علة يحتج بها في امتناع الفعل من الخفض راجعة إليه موضحة له .

جواب ثالث في امتناع الأفعال من الإضافة إليها أو خفضها . وهو [٣] للأخفش أيضاً . قال الأخفش : لا يدخل الأفعالَ الجرّ ، لأنه لا يضاف إلى الفعل ، والخفض لا يكون إلا بالإضافة . ولو أضيف إلى الفعل ، والفعل لا يخلو من فاعل . وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين ، لأن المضاف إليه يقوم

---

(١) في الاصل بياض والزيادة للسياق .

(٢) في الاصل « أو الفعل » والصواب ما ذكرت .

(٣) في الاصل « وهي » .

مقام التنوين ، وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة ، فلم يجز أن نقيم الفعل والفاعل مقام التنوين لأن الاسم لا يحتمل زيادتين ، ولم يبلغ من قلة التنوين وهو واحد أن يقوما [١] مقامه ، كما لم يحتمل الاسم الألف والـلام مـع التنوين [٢] وهذه علّة جيدة .

سؤال على المعتمدين على هذا الجواب [٣] .

يقال لهم : فإذا كان اعتلالكم في امتناع الأفعال من الإضافة إليها ، هو أنه لم يمكن أن يقوم الفعل والفاعل مقام التنوين لأن المضاف إليه واقع مقام التنوين لم يجز أن يقوم اثنان مقام التنوين ، كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين فإن هذا يفسد عليكم باجتماع الألف واللام ونون الاثنين والجميع ، والألف واللام زائدان والنون زائدة ومؤدية معنى التنوين ، فقد جمعتم بين زيادتين فررتم مـن اجتماع مثلهما ، وجعلتموه الدليل على امتناع الأفعال مـن الإضافة إليها ، فقد بطل ما ذهبتم إليه من ذلك ، وبان فساده .

الجواب في ذلك أن يقال : إنما كرهنا الجمع بين زيادتين تجريان مجرى واحداً في تمكين الاسم ، وهما الألف واللام والتنوين ، وذلك أن الألف واللام يمكنان الاسم فهما دليل تمكنه . وكذلك التنوين دليـل تمكن الاسم . ألا ترى أن مـا لا يتمكن لا يدخله التنوين، وما دخلته الالف واللام تمكّن، والنون ليست كذلك، لانها ليست دليل تمكّن، فجاز الجمع بينهما لذلك ولم يجز الجمع بين التنوين والالف واللام ، لان في كل منهما كفاية عن صاحبه في التمكن .

جواب آخر : وهو أن النون عوض مـن حركة وتنوين ، وكان حكمهما جميعاً أن يثبتا في كل حال ، فحذف التنوين في الواحد لئلا يشبه النون الاصلية ، فلما صار الى التثنية والجمع ورجع الى أصله فثبت لانه لا يلتبس بشيء .

(١) في الاصل « أن يقوم » .
(٢) ذكر السيرافي ذلك في شرح الكتاب ١:٣٩ .
(٣) في الاصل « هذا السؤال » .

سؤال على أصحاب سيبويه في امتناع الافعال من الخفض (١) .

وهو ان يقال لهم : إذا كان اعتمادكم في امتناع الافعال من الخفض ، إنما هو لاستحالة الإضافة إليها ، فيجب على هذا ألاّ تضاف الافعال البتة ، لان الشيء المحال لا يصير غير محال ، ما دام على الجهة التي وُجدَ فيها محالاً من غير تغيير حال ولا بناء . وإذا أريناكم أشياء قد أضيفت إليها الأفعال بان فساد ما
٣٠/أ احتججتم به وبطل ما ذهبتم إليه / وقد رأينا العرب قد أضافت أشياء إلى الافعال ؛ منها أنها أضافت إليها أسماء الزمان كقولهم :هذا يوم يقوم زيد ، وهذه ساعة يذهب بكر ، وقصدتك يوم خرج (٢) عبدالله،وأقصدك يوم يقوم أخوك، وكذلك ما أشبهه . وقد أضافت إليها قولهم (ذو) ، وذلك قولهم : اذهب بذي تسلم ، واذهبا بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون ، وكذلك يقولون للمرأة : اذهبي بذي تسلمين ، واذهبا بذي تسلمان ، واذهبن بذي تسلمن . وأضافوا إلى الافعال (آية) في قولهم :

ألا أبلغْ لديكَ بني تميمٍ ... بآية ما تُحبّونَ الطعاما (٣)

---

(١) فصل السيرافي هذا البحث في شرح الكتاب ٤:١ ــ ٤٢ .

(٢) في الاصل « خروج » والصواب ما ذكرت لان فعليتها هي موضع الشاهد .

(٣) هذا البيت ليزيد بن عمرو الكلابي المعروف بابن الصعق . وهو من شواهد « الكتاب » قال سيبويه في باب « ما يضاف الى الافعال من الاسماء » : ومنه أيضا آية . قال :

بآية تُقدِمون الخيل شُعثاً ... كأنّ على سنابكها مداما

وقال يزيد بن عمرو الصعق :

الا مَن مبلغٌ عني تميماً ... بآية ما تحبون الطعاما

فـ (ما) لغو . « الكتاب ٤٦٠:١ » وتجد في حاشية الصفحتين ٤٦٠ و٤٦١ شرحا للبيتين ، ومكان الشاهد فيهما . وفصل السيرافي قول سيبويه هذا في شرح الكتاب ج٤ ورقة ١٥ و١٦ و١٧ ، وتجد بيت ابن الصعق في طبقات الشعراء (٣٩ طبعة ليدن) والكامل ٨٨:١ .

وقال آخر ، وهو من القصيدة : (١)

بآية تُقْدِمون الخيلَ زوراً كأنَّ على سَنابكها مُداما

فقد بان بإضافتهم هذه الاشياء إلى الافعال بطلان ما ذكرتم .

الجواب في ذلك ان يقال : إن الشيء إذا اطّرد عليه باب ، فصحَّ في القياس وقام في المعقول ، ثم اعترض عليه شيء شاذ نزر قليل ، لعلّة تلحقه ، لم يكن ذلك مُبطلاً للأصل ، والمتَّفقِ عليه في القياس المطرد ، ومثل هذا موجود في جميع العلوم حتى في علوم الشرائع والديانات . فليس إضافة هذه الأشياء إلى الأفعال ــ لو صحَّ أنها على ما ذهبتم إليه ، مع قلّتها وكثرة ما امتنع من ذلك ــ بمفسد لما ذكرناه . فكيف ولكل شيء مما ذكرتموه سبب وعلة ليس على الظاهر الذي توهمتموه . فمن ذلك : أن إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال في قولهم : هذا يوم يقوم زيد ، وما أشبه ذلك ، إنما جازت لأن الأفعال مع فاعليها جمل ، ومن شروط أسماء الزمان أن تضاف إلى الجمل إذا كانت موضحة لها ، كقولك : قصدتك يوم أخوك منطلق ، وزرتك يوم الحجّاج أمير . وكذلك ما أشبهه . أضيفت إلى الأفعال وفاعليها ، لدخولها في باب الجمل ، كما أضيفت إلى سائر الجمل .

جواب آخر في إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال / وهو أن الغرض إنما هو ٣٠/ب
المصادر ، فكأن المضاف إليه في الحقيقة المصدر ، لأن تأويل قولك : هذا يوم يقوم زيد ، هذا يوم قيام زيد ، وليس هذا المعنى موجوداً في إضافة سائر الأسماء إليها ، لأنه لا فائدة تقع فيه . ألا ترى أنك لو قلت : هذا غلام يركب زيد ، وأنت

(١) لعله يريد : وقال في آخر أي في بيت آخر . ومعنى ذلك أن البيت الثاني من قصيدة ابن الصعق أيضا . ويؤيد هذا قول الدماميني : ان ضمير الغيبة في « يقدمون » يعود على بني تميم المذكورين في البيت السابق .
على أن صاحب الخزانة ينكر قول الدماميني ويزعم أن البيت الثاني للاعشى كما في كتاب سيبويه (الخزانة ١٣٦:٣) والحق أن نسخة (الكتاب) التي بين أيدينا لا تنسب البيت الثاني لاحد ، كما أني لم أجده في ديوان الاعشى ميمون بن قيس ، ولا في سائر شعر الاعشين .

تريد هذا غلام ركوب زيد ، كان محالاً ، فاستجيز ذلك في أسماء الزمان بحسن إضافتهم إلى المصادر ، والأفعال دالــة على مصادرها ، فكــأن الإضافة إلى المصادر في الحقيقة .

جواب ثالث في إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال . وهو أن الفعل بلفظه دالّ على الزمان ، والمصدر دالّ على الفاعل والمفعول لا بلفظه [١] ، وكــان الزمان بعض الفعل ، فإضافة الزمان إلى الفعل كإضافة بعض إلى بعض .

جواب رابع في إضافة الزمان إلى الفعل .

قال الأخفش : إنما أضيفت أسماء الزمــان إلى الأفعال لان الازمنة كلهــا ظروف للأفعال والمصادر ، والظروف أضعف الاسماء فقوّوها بالإضافــة إلى الافعال . وهذا قول ضعيف ، لان الافعال أضعف من الاسماء ، لان الضعف والقوة في العربية إنما هما في التمكن [٢] والامتناع منه ، والاسماء أمكن مــن الافعال فلن تقوّيها إضافتها إلى الأفعال . ومع ذلك فيقال له : فهلاّ قوّوا كل ضعيف من الاسماء (بإضافته [٣]) إلى الافعال ليقوّيها ذلك . وإلاّ فما الفرق ؟ يقال له ايضاً : فإن كانت إضافتها إلى الافعال تقوّيها، فما بالها تُبنى إذا اضيفت إليها كما قال الشاعر :

علىحينَ عاتبتُ المَشيبَ علىالصِّبى وقلتُ ألمَّا تصحُ والشَّيبُ وازع [٤]

الا ترى ان اكثر الرواة على فتح حين ها هنا بناءً لها لإضافتها إلى الفعل .

---

(١) في الاصل « .. والمصدر والمفعول دال على الفاعل لا بلفظه .. »
(٢) في الاصل « المتمكن » .
(٣) زيادة للسياق .
(٤) هذا البيت للنابغة الذبياني من قصيدة تجدها بتمامها في ديوانه ص ٤٢ والرواية فيه : فقلت . وانظر رغبة الآمل ٢:٢٢٢ والبيت من شواهد المبرد رواه وعقب عليه بقوله : ان شئت فتحت حين ، وان شئت خفضت لانه مضاف الى فعل غير متمكن «رغبة الآمل من كتاب الكامل ٢:٢٢٠». أما سيبويه
←

وقــد أعربها بعضهم إلا أنه وإن كانت الإضافة للأفعال إنمــا هي لتقويتها [١] فقد كان يجب ألاّ تبنى في حال إضافتها إليها . والقول في حين وبنائها وإعرابها يذكر في باب المبنيات إن شاء الله .

الجواب عن إضافة آية إلى الفعل وذكر علل ذلك .

وأمــا آية فهي عنــدي لاتجوز إضافتها / إلى الفعل . ولم يأت في ذلك ٣١ / أ
مايحتج به ، ولاتصحّ في القياس إضافتها إليه . وقد احتج بعض أصحابنا لذلك بعــلة أنا أقدّم ذكرها وابيّن فسادها ، ثم أذكرُ ما عندي في ذلك إن شاء الله .
زعم بعض اصحابنا [٢] (إنما جاز إضافة آية إلى الفعل لأنها بمنزلة الوقت، وذلك ان الاوقات إنما تذكر ليدلّ بها على ترتيب الحوادث الــكائنة فيها ؛ في تقديم مايتقدم منها،وتأخير مايتأخر،ومايقترن وجوده بوجود غيره . والمقدار الذي[٣] بين وجود المتقدّم منها والمتأخر ، فصار ذكر الوقت علمــًا لما وقع او يقع منها ومــايقترن بغيره . الا ترى أنك إذا قلت : إذا اذن المؤذن فائتني ، فقد جعلت أذان المؤذن وقتــاً لإتيانه وعلمًا له . كما انك إذا قلت : إذا كان يوم كذا وكذا فائتني. فقد جعلت ذلك اليوم وقتاً لإتيانه وعلامة متى وجدها لزمه امتثال امرك عند كونها. وكذلك إذا قــال : لا افعل ذلك بآية يقوم . فقد جعل يقوم وقتــاً لمــا يريده فصح إضافة العــلامة إلى الفعل ، كما يضاف إليه الوقت ، لانهما في القصد يؤولان إلى شيء واحد).

فقال « كأنه جعل حين عاتبت اسما واحدا » الكتاب ١:٣٦٩ ، وشرح الشنتمرى معنى البيت والشاهد الذي فيه في حاشية الكتاب • وفصل السيرافي القول فيه فى شرح الكتاب ١:٤٨ وفصل علة البناء حين الاضافة الى غير المتمكن في ١:١٢٥ من الشرح • والشاهد في كتاب « شرح الأبيات المشكلة الاعراب »: ١٨٩ • والمغني ٢:٥١٧ •

(١) فى الاصل : « انما هو ليقويها » •

(٢) يعني السيرافي • وأنت تجد هذا الكلام الذي بين قوسين نفسه فى شرح كتاب سيبويه ١ : ورقة ٤١ •

(٣) في الاصل « التي » •

شرح فساد هذا القول . أما قوله : إن الاوقات إنما تذكر ليُدلّ بهما على ترتيب كون الحوادث في تقديم المتقدم منها وتأخير المتأخر والمقدار الذي بينهما واقتران ما يقترن وجوده بغيره ، فكلامه صحيح لا مطعن عليه . واما تشبيهه ذلك بآية فمغالطة ، لانه إذا قال : إذا اذّن المؤذن فائتني ، فوقت الإتيان غير وقت الاذان ، وإن كان علمًا له ، يستدل (به) [١] على لزوم الإتيان له . وإذا قال : بآية يقوم ، فقد زعم انه جعل يقوم وقتاً لما يريده ، وهذا غلط، لان الفعل لا يكون وقتاً بل يحتاج إلى وقت فيكون فيه . وهذا بيّن الإحالة . ومع ذلك فإنك إذا قلت له:[٢] افعل ذلك بآية يقوم،فإنك تأمره بفعل يحدثه، وتذكّره[٣]
٣١/ب علامة بينك وبينه ، وليس مثل قولك هذا يوم يقوم زيد . / وأما قوله : وجاز إضافة الآية إلى الفعل كإضافة الوقت لانهما يؤولان إلى شيء واحد . فليس بشيء لان الوقت يضاف إلى الفعل طلباً للمصدر . فناب الفعل عن مصدره بدلالته عليه . والآية عنده ــ كما زعم ــ تضاف إلى الفعل والمعنى ان الفعل وقت لما أراده . وهذا مقلوب غير متسق ولا منتظم .

واما القول الصحيح في آية عندي فهو أن إضافتها إلى الفعل غير جائزة ولا صحيحة ، لانها ليست بوقت فتدخل في جملة أسماء الزمان ، وقد مضى ذكر عللها. ولاهي متعلقة من الفعل بشيء . لا فرق بين آية وسائر الاسماء في ذلك .

(فأما قول [٤]) الشاعر :

ألا أبلغْ لديكَ بني تميمٍ   بآية ما تحبّونَ الطّعاما

فليست هذه إضافة صحيحة إلى الفعل ، وإنما هي إلى المصدر ، لأن (ما) بتأويل المصدر، فكأنه قال بآية محبتهم الطعام . كما تقول أعجبني ما صنعت

(١) زيادة ليست في الأصل .
(٢) في الأصل « أو فعل » .
(٣) تذكره أو تذكر له .
(٤) في الأصل « فأقول » .

أي أعجبني صنعك (و) [١] كما تقول : ما أحسن ما كان زيد ، وأنت تريد ما أحسن كون زيد . وهذا بيّن واضح .

وأما قوله :

بآية تُقدمونَ الخيل زُوْرا كأنَّ على سنابكها مُداما

فإنه أراد بآية ما تقدمون الخيل ليجعل (ما) مع الفعل بتأويل المصدر كما ذكرناه في البيت الأول، فاضطرَّ فحذفها من لفظه ضرورة وهو ينويها. كما قال:

وكَحلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ [٢]

فلم يهمز الواو وقد وقعت طرفاً بعد ألف ، لأن تقديره بالعواوير . فإذا قدّرها كذلك بعدت من الطرف، ولا يجوز همزها،كما لم تهمز في قولهم طواويس ونواويس [٣] ، وكما قرأ بعض القرّاء « لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ » [٤] بالنصب في بين لتقدير ما . فإذا كان مثل هذا — أعني إضمار ما — قد جاز في القرآن ، فهو في الشعر أجوز . فيكون قوله بآية تقدمون تقديره بآية ما تقدمون.

٣٢/أ وأما القول في إضافة ذي إلى الفعل في قولهم : اذهب بذي تسلم / فإن هذه

---

(١) زيادة للسياق .

(٢) من رجز لجندل بن مثنى الطهوى . استشهد به ابن جنى فى الخصائص ١٩٥:١ وجاء فى مادة «عور» من لسان العرب قوله : والعوار — بالتشديد — كالعائر والجمع عواوير القذى في العين . يقال بعينه عوار أي قذى . فأما قوله وكحل العينين بالعواور فانما حذف الياء للضرورة ولذلك لم يهمز لان الياء فى نية الثبات ، فكما كان لا يهمزها والياء ثابتة كذلك لم يهمزها والياء فى نية الثبات .

(٣) جاء فى مادة «نوس» من تاج العروس : الناووس مقابر النصارى ، ان كان عربيا فهو فاعول والجمع نواويس .

(٤) تتمتها (وضلَّ عنكمْ ما كُنتم تَزعُمون) سورة الأنعام « الآية ٩٤

وقد فصل القول فى هذه الآية ابن جنى فى الخصائص ٣٧٠:٢ وقرأها نافع وحفص والكسائي بالنصب على الظرف على معنى لقد تقطع وصلكم بينكم .. وقرأ الباقون « ابن كثير وعاصم وحمزة ويعقوب الحضرمي » بينكم بالرفع على أنه اسم غير ظرف فأسند الفعل اليه فرفع .. تفسير القرطبى ٤٣:٧ .

اللفظة جرت في كلامهم كالمَثَل . قال الأصمعي [١] : تقول العرب : اذهب بذي تسلم . والمعنى اذهب والله يسلمك ، دعاء له بالسلامة . واذهبا بذي تسلمان، والمعنى اذهبا والله يسلمكما . واذهبوا بذي تسلمون ، والمعنى والله يسلمكم . فـإذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل، فإن الأمثال يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها وتزال كثيراً عن القياس . كذلك مجراها في كلامهم . واحتمل ذلك فيها لقلّة دورها في الكلام . ولذلك تقديران في العربية صحيحان في القياس ؛ أحدهما أن تكون (ذو) هو الموضوع لذات الشيء ، كما تقول: مررت برجل ذي مال، فذي هو الرجل نفسه وأضفته إلى المال . فإذا قلت : اذهب بذي تسلم، فذي نعت قام مقام المنعوت، كما تقول : مررت بذي مال ، وأنت تريد برجل ذي مال، فيكون التقدير اذهب بيوم ذي تسلم أو بوقت ذي تسلم ، أي ذي تسلمه ، فذو (هو)[٢] اليوم والوقت، فلذلك جاز إضافته إلى الفعل كما يضاف الزمان، وقد مضى القول في هذا. ويؤول التأويل إلى أن الإضافة في الحقيقة إلى المصدر، فكأنه قيل: اذهب بسلامتك . والوجه الآخر أن تكون (ذو) بمنزلة الذي، وهي لغة للعرب، فكأنه قيل : اذهب بالذي تسلمه ، فالهاء مقدرة في المعنى محذوفة من اللفظ، وهو مصدر تقديره اذهب بالسلامة التي تسلمها ، وقال الذي وهو يريد السلامة ، لأنه مؤنث غير حقيقي فتذكيره جائز ، فذهب [٣] بالسلامة إلى السلام [٤] كما قال عز وجل (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)[٥] والذي قد تكون مصدراً كما قال عز وجل

---

(١) عبد الملك بن قريب وكان من أروى الناس للرجز وأوثقهم في اللغة. مات سنة ٢١٦ ترجمته في طبقات الزبيدي :١٨٧ وبغية الوعاة :٣١٣ .

(٢) الاصل « فذوا اليوم .. » .

(٣) في الاصل « فنذهب » .

(٤) فصل السيرافي ذلك في شرح الكتاب ١:و٤٢ .

(٥) تتمتها (فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله . ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) سورة البقرة : ٢٧٥ .

(وخُضْتُم كالَّذي خاضُوا) [١] تقديره وخضتم كخوضهم . وقد مضى هذا في ذكر الأصول وشرحها ، وإنما هـذا كتاب علل ومسائل ، وسنذكر من مثل هذه المسائل في آخر الكتاب ، ما تزداد به بما ذكرته لك بصيرة إن شاء الله .

وقال آخرون : لم تجز الإضافة إلى الأفعال ، لأن من شأن الإضافة تعريف المضاف وتقريبه من المعرفة بأدنى اختصاص توجبه له . والأفعال لا / تعريف ٣٢/ب فيها ولا اختصاص ، لأنها غير واقعة على شيء بعينه، إنما هي عبارة عن حركات الفاعلين في زمان ماض أو حاضر أو منتظَر ، فهي تدل على فاعـل ومفعول ومصدر .

وظرف . ويتصل بذلك الحال والمكان ، والمضاف إليها لا يدرى بأي شيء مـن هـذه الأشياء يتعلق . ألا ترى أن المنكور قد يُعرَّف في بعض الأحوال فيتعرف،والأفعال نفسها لا يمكن تعريفها ، فكان تعريف ما يضاف إليها أبعد .

سؤال على أصحاب هذه المقالة . يقال لهم : أولاً ما دليلكم على أن الأفعال كلها نكرات ؟ الجواب أن يقولوا : الدليل على ذلك اجتماع النحويين كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات . ولم يكونوا ليجتمعوا على الخطأ ولا يعيِّنه واحد منهم [٢] مع كثرة علماء الفريقين ، وفحصهم عن دقائق النحو وغوامض المسائل . وإذا كان هـذا متفقاً عليه عندنا وعندكم ، فالسؤال عنا فيه ساقط إذ كنا فيه سواء .

جواب آخر ، وهو جواب الجماعة . قال النحويون كلهم : الدليل على أن الأفعال نكرات أنها لا تنفك من الفاعلين . والفعل والفاعل جملة يستغنى بها وتقع بها الفائدة . والجمل نكرات كلها ، لأنها لو كانت معارف لم تقع بهـا فـائدة

(١) الآية (كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالا وأولادا فاستمتعوا بخلاقهم فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقهم وخضتم كالذي خاضوا أولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك هم الخاسرون) سورة التوبة : ٩٦ .

(٢) في الاصل « منهم على ذلك » ...

لأنها قد كان يعرفها المخاطب فلا تقع له بها فائدة . فلما كانت الجمل مستفادة علم أنها نكرات ، ولذلك لم تجز الكناية عن الجمل ، لأن المكاني معارف والجمل نكرات ، فلذلك لم تضمر . وكذلك الأفعال لما كانت مع الفاعلين جملاً ، كانت نكرات ولم يجز إضمارها .

سؤال آخر على أصحاب هذه المقالة . يقال لهم : فإذا كانت الأفعال نكرات كما ذكرتم ، فهلاّ عرفتموها كما تعرف النكرات ، ثم أضفتم إليها كما نفعل ذلك بسائر النكرات ، إذا احتيج إلى تعريفها عرّفت ؟

الجواب ، وهو جواب الجماعة لا ينفرد به قوم دون قوم . وهو أن تعريف الأفعال محال ، لأنها لا تضاف ، كما أنه لا يضاف إليها . ومنها أن تعريفها
٣٣/أ بالألف واللام من دلائل / الأسماء التي تختص بها . لأنها يشير بها المتكلم إلى عهد بينه وبين من يخاطبه في الذي يدخل عليه الألف واللام . والأفعال غير محصورة على شيء واحد كما ذكرنا فتعرف ذلك الشيء.ومنها أنها كما ذكرنا جملة، ودخول الألف واللام على الجمل محال . ومنها أنها لا تتعرف بالموضع ، إلاّ أن يسمى بها رجل أو امرأة ، فإذا سمي بها رجعت إلى أحكام الأسماء ، وجاز فيها جميع ما يجوز في الأسماء .

سؤال على أصحاب هذا الجواب.يقال لهم : فقد علمنا أن الأفعال لا يضاف إليها بما تقدم من الاحتجاج لذلك . فلمَ لا تجوز إضافتها نفسها ؟؟

الجواب ، يقال : لم تجز إضافة الأفعال ، لأن الفعل لا ينفك من فاعله كما ذكرنا مضمراً أو مظهراً . والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره ، فكما لا تجوز إضافة الجمل ، كذلك لا تجوز إضافة الفعل . ألا ترى أنه غير جائز إضافة قولك زيد منطلق وعبدالله أخوك وهذا زيد ، وكذلك قام محمد وخرج أخوك وكذلك ما أشبهه ؟

انتهى القول في امتناع الأسماء من الجزم ، والأفعال من الخفض .

باب القول في التثنية والجمـــع

إن قال قائل : أخبرونا عن التثنية ما معناها ؟ قلنا له : هو [١] ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ . فيُختصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما، إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر . ويُؤتى بعَلَم التثنية آخراً،فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد ، إلاّ أن الإخبار عنهما يقع على المعنى ، وذلك قولك : رجل ورجل ، ثم تقول : رجلان . وغلام وغلام ، ثم تقول : غلامان . وزيد وزيد ، ثم تقول : الزيدان . فيكون ذلك أخصر من تكرير الاسم ، ولذلـــك لم تجـــز تثنية [٢] اسمين مختلفي اللفظ ، كقولنا ، زيد ، وبكر ، وعمرو ، ومحمد؛ وجعفر ، وما أشبه ذلك . [٣]

فإن قال:أفكذلك تقولون في الجمع إنه ضم ثلاثة أشياء متفقة في اللفظ وإلحاق عَلَم الجمع بواحد منها اختصاراً ، فيدل ذلك على الثلاثة ، كما دلّ في التثنية على شيئين ؟ / قلنا : ليس كذلك ، لأن الاثنين لا يختلف معنى التثنية فيهما ، لأنـــه ب
لا يكون اثنان أكثر من اثنين عـــدداً . والجموع تختلف في الكمية والأعداد في قلتها وكثرتها ، كما اختلفت الآحاد في أشخاصها وأبنيتها . فاختلفت أبنيةالجموع لاختلاف مقاديرها ، وأنواعها ، وأجناسها ، وأنواعها ، وقلّتها ، وكثرتها ،كما اختلفت الآحاد في أبنيتها،وألفاظها،وأجناسها،وأنواعها،وخلقها . وكما لم تتفق الآحادكذلك لم تتفق الجموع.فن الجموع ما جاءعلىحدّ التثنية،وهوأنتضمأسماء

---

(١) أي معناها ·

(٢) في الاصل « تكرير » والتثنية هنا أصوب ·

(٣) فصل السيرافي الكلام على ذلك في شرح الكتاب ١ : الورقة ١٣٠ وكذلك ابن الانبارى فى أسرار العربيةُ : ٢١ وزاد عليه قوله « والذى يدل على أن الاصل هو العطف أنهم يفكون التثنية فى حال الاضطرار ويعدلون عنها الى التكرار » ·

بعضها إلى بعض متفقة الألفاظ ، فيزاد في آخر واحد منها علامة الجمع ، فيعلم أن الجماعة داخلة معه ، كقولنا : الزيدون ، والعمرون ، ودللنا بهذا اللفظ على الجمع بين أسماء ، كلٌّ واحد منها على انفراده يقال (له) [١] زيد وعمرو .

وإن قال : أفيكون ذلك محصوراً على الثلاثة ، كما كان قولك : رجلان ، وغلامان ، والزيدان ، والعمران ، محصوراً على اثنين لا غير ؟

قيل له : لا ، لأن الجمع لما كان كما ذكرت لك مختلفاً في القلة والكثرة جعل هذا اللفظ لما بعد الاثنين ، فاشترك فيه القليل والكثير ، وربما اقتصر به على مـــا دون العشرة ، وربمـــا جاوز ذلك ، وجُعل له لفظ آخر يختص بقليل الجمع ، وذلك في المكسّر من الجموع ، فجعلت له أمثلة مختصة بالقليل ، وهي أربعة . أفْعُل ، وأفْعَال ، وأفْعِلة ، وفِعْلَة، فأفعُل قولك أكلُب وأفلُس. وأفعال قولك أحمال وأعدال . وأفْعِلة كقولك أرْغِفَة ، وامْثِلَة في جمع مِثال ، وهو الفراش [٢] وفِعْلَة قولك صِبْيَة وفِتْيَة . فهذه الأمثلة واقعة على اقلّ العدد ، وهو ما دون العشرة ، وربما وقعت لأكثر العدد ، إلاّ ان هذا هو الأصل،وذلك يقع خروجاً عن القياس المطّرد ، كما ان بناء الكثير ربمـــا شركه [٣] في القليل . مشروح في الأصول ، وليس هذا موضعه فنستقصيه .

وكذلك ما جمع بالألف والتاء ، نحو : الهندات ، والطلحات ، والجفنات .
٣٤/أ المقصود به ان يكون لأقلّ العدد / وربما وقع لأكثره فيكون ذلك جائزاً [٤] غير مردود . قال حسان

---

(١) زيادة ليست فى الاصل .

(٢) جاء فى مادة « مثل » من لسان العرب « والمثال الفراش ... » .

(٣) شركه وأشركه وشاركه بمعنى واحد .

(٤) فى الاصل « جائز » .

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى   وأسيافنا يقطرن من نجدة دما[١]

وأما قول من أخذ على حسان الجفنات ، فقال: هو لأقل العدد ، وكان قولك الجفان أبلغ في المدح لأنها لأكثر العدد . وقلت الغر ولم تقل البيض ، والغرة اليسير من البياض ، وقلت يلمعن ولم تقل تلمع . وقلت يقطرن ، ولم تقل تسيل والسيلان أكثر من القطر ، فهو كما قال ، إلا أنه غير مدفوع أن تكون الجفنات تقع للكثير ؛ وإن كان موضوع بابها القليل، لاشتراك الجموع ودخول بعضها على بعض ، ألا ترى أن فعولا من أبنية أكثر العدد، وقد تقع للقليل كما قال عز وجل « ثلاثة قروء » [٢] .

سؤال في التثنية :إن قال قائل : لم جعل رفع الاثنين بالألف[٣] ومن المتفق عليه أن الألف منها تولد الفتحة التي هي علامة النصب ؟ لأن أكثر العلماء على أن هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف . فالفتحة من الألف والضمة من الواو ، والكسرة من الياء . وقد قال بعضهم : الألف من الفتحة ، والياء من الكسرة، والواو من الضمة[٤]. وعلى المذهبين جميعاً فالألف بالنصب أشكل

(١) البيت لحسان بن ثابت شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم . وهو من شواهد الكتاب . قال سيبويه : « وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير » ثم روى البيت وعلق عليه بقوله « فلم يرد أدنى العدد » وشرحه الشنتمري في حاشية الكتاب ٢:١٨١ وكذلك استشهد به ابن الانباري في كتابه « أسرار العربية » ص ١٤٠ فعلق عليه ودافع عن حسان ورد على من خطأه .

(٢) الآيـة (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) سورة البقرة : ٢٢٨ .

(٣) قال سيبويه « اعلم أن التثنية تكون فى الرفع بالالف والنون وفى النصب والجر بالياء والنون. ويكون الحرف الذى تليه الياء والالف مفتوحا ». الكتاب ٢:٩٢ وانظر أسرار العربية :٢٢ .

(٤) نقل السيرافي عن الخليل أنه قال « الحركات يزدن على الحروف . والاصل الحروف والحركات مأخوذة منها والدليل على أن الاصل الحروف أنه يجوز أن يوجد حرف ولا حركة وهو الحرف الساكن ولا يجوز أن توجد حركة
←

فكيف فضلتها لرفع الاثنين ، ولا مجانسة بين الضمة والألف ، وعدل بهما عن النصب الذي هي به أشكل [١] .

الجواب : إنما جعلت الألف في رفع الاثنين ، لأن الرفع أول الإعراب ، لأنه سمة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما ، والتثنية أول الجموع لأن معناها ضمّ شيء إلى شيء كما ذكرناه، والحروف المتولّدة عنها الحركات هي هذه التي ذكرت الواو والألف والياء ، فلو جُعل رفع الاثنين بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجمع أيضاً بالواو [٢] ، لأن الباب واحد وما وجب للتثنية وجب للجمع . فلو
٣٤/ب فعل ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق. فلما بطل أن يجعل / رفع الاثنين بالواو، وترك الجمع على حاله بالواو لأنه لم يعرض ما ينقله عنه ، إذ الفرق بين الجمع والتثنية قد وقع بالألف ، ولم تجعل تثنية المرفوع [٣] بالياء لأن الياء للخفض ، والخفض في الأسماء ثابت غير منتقل عنها ، والرفع والنصب قد تشترك فيهما الأسماء والأفعال ، فكان الجرّ أغلب على الياء من الأسماء فبقي على بابه . فلم يبق لتثنية المرفوع غير الألف فجعلت فيه .

سؤال على هذا الجواب . يقال للمجيب بهذا الجواب: فهلاّ جعل رفع الاثنين بالواو، ورفع الجميع أيضاً بالواو، وكان كسر نون الاثنين وانفتاح ما قبل الواو في قولك: جائي الزيدون والعمرون، يفرق بين التثنية والجمع في قولك: جائي الزيدون

←

في غير حرف . قال فالفتحة من الالف والكسرة من الياء والضمة من الواو يعني أن الفتحة تزاد على الحرف ومخرجها من مخرج الالف وكذلك الكسرة من مخرج الياء والضمة من مخرج الواو » . ثم نقل السيرافي قول المخالفين وحججهم . شرح الكتاب ٥: و٢٠٨ وكذلك فصل ابن الانباري الحديث عن أوجه الشبه بين الحركات والحروف في أسرار العربية : ١٢٧ كما تحدث ابن جني بالتفصيل عن كون الحركات أبعاض الحروف في سر صناعة الاعراب ١٠:١٩ .

(١) أوجز سيبويه الكلام على ذلك في الكتاب ١ : ٤ وفصله السيرافي في شرحه ١:١٣٠ – ١٣٣ .

(٢) في الاصل « ولأن » .

(٣) في الاصل « الرفع » .

والعمرون ، لانضمام ما قبل الواو في الجمع وانفتاح نونه [١] ؟

الجواب أن يقال : لوكان ماذكرت من الفرق ثابتاً،لكان لعمري لازماً والاقتصار عليه واجباً ، ولكنه فرق غير [٢] لازم لسقوطه في بعض الاحوال أما النون فتسقط في الاضافة في قولك : جاءني أخواك، وأخو زيد، وبنوك، وقاضو عبدالله ، فتسقط دلالتها بسقوطها ، وكانت تختلط التثنية والجمع فلا يفرق بينهما وكل دليلٍ أوفارقٍ بين مسألتين كان غيرَ لازم فالاعتماد عليه غير جائز ولامستقيم. وأما انضمام ما قبل الواو في الجمع فغير لازم أيضاً ؛ لان من الاسماء مايلزم فتح ماقبل الواو في جمعها. وتلك الاسماء المقصورة كلها إذا جُمعت جمع السلامة وجب فتح ماقبل الواو فيهانحوقولك: موسى وعيسى ومُثَنّى ومُعَلّى ومفترى ومصطفى وما أشبهذلك. ألاترى أنك تقول: عيسَوْن ومثَنَّوْن ومعلَّوْن ومصطَفَوْن . لانك تأتي بواو الجمع وهي ساكنة ، وقبلها ألف ساكنة ، فتحذف الالف لالتقاء الساكنين ، فيبقى ماقبلها مفتوحاً على حاله . وكذلك في الخفض والنصب ينفتح ماقبل الياء ،كقولك. رأيت الموَسَيْن والعيسَيْن والمصطَفَيْن،ومررت بالعيسَيْن والموَسَيْن والمصطفَين . قال الله عز وجل (وإنَّهم عِنْدَنا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأخيارِ [٣]) . / وهذه الاسماء كثيرة جداً . وهذا حكمها في انفتاح ما قبل الواو ٣٥ / أ
والياء في الجميع . فلما لم يكن هذا فرقاً ثابتاً في كل حال لم يجز الاقتصار عليه .

سؤال آخر . فإن قال : فهلاَّ جعلوا الواو للرفع، وجعلوا الياء للجرّ ، لأنها على بابها ، وأسقطوا الالف ؟

الجواب أن يقال : ذلك غير جائز لعلّتين. إحداهما : أنا لوجعلنا الواو للرفع

---

(١) أنظر تعليل التفرقة بين المثنى والجمع بكسر النون في الاول وفتحها في الثاني دون العكس في أسرار العربية : ٢٥ .
(٢) في الاصل « ولكنه غير فرق .. »
(٣) سورة (ص) الآية ٤٧ .

لاختلطت التثنية والجمع كما ذكرنا . والاخرى[١] أنا لو فعلنا ذلك كنا قد أسقطنا الالف من دلالات الإعراب ، وهي إحدى[٢] الدعائم الثلاث التي هي أصل تولد الحركات ، وذلك غير جائز .

سؤال آخر . يقال لمن اعتقد هذا المذهب وقام بنصرته . فهلاّ[٣] خصت الالف في رفع الجميع ، والواو في تثنية المرفوع. فكان يكون في ذلك فرق بينهما لأنك إذا اعتمدت في تصيير الألف في تثنية المرفوع، والواو في جمعه على كراهية التباس التثنية بالجمع لو قرنت بينهما الواو . وأنت لو جعلت الالف في الجمع والواو في التثنية ، كان بينهما من الفرق مثل ما هو الآن من جعلك الالف للتثنية والواو للجمع ؟

الجواب أن يقال . إنه قد وجب فتح ماقبل حرف التثنية في الجر والنصب في قولك : رأيت الزيدَيْن ومررت بالزيدَيْن[٥]، فلما كان ذلك كذلك وجب أن تجعل الألف في التثنية لانفتاح ماقبلها ، ولأنه لا يوصل إلى تغيير حركة ما قبل الألف ، كما يمكن تغيير حركة ما قبل الواو والياء .

سؤال آخر . فإن قال : فأنت قد زعمت أن المرفوع أول الكلام ، وتثنيته أول التثنية ، فكيف حملت الألف على فتح ما قبل الياء في الخفض والنصب وهما بعده ؟

الجواب ، إنا نقول : إن المرفوع قبل المنصوب والمخفوض استحقاقاً ، وعلى

---

(١) في الأصل « والاخر » .

(٢) في الأصل « أحد » .

(٣) في الأصل « فلم » .

(٤) في الأصل « لان » .

(٥) ذكر ابن الانباري ثلاثة أوجه لتعليل فتح ما قبل ياء التثنية دون الجمع في أسرار العربية : ٢٤ .

ما يوجبه القياس في الترتيب ، ويجوز تسويفه في ترتيب هـذه الأشياء ، وتقديم بعضها على بعض في المرتبة والاستحقاق ، لا أن العرب كانت تنطق زماناً بأشياء مرفوعة ، ثم نطقت بعد ذلك بأشياء منصوبة، ثم نطقت بالمخفوضات . بل تنطق بالكلام كلّه مختلطاً بعضه / ببعض. ثم رتب العلماء استحقاق بعضه التقديمَ في ٣٥/ب
المرتبة على بعض ، على ما مضى من شرح ذلك . ألا ترى أنا نقول إن الأسماء قبل الأفعال ، وليس كذلك مجراها في النطق ، بل ترى الأفعال والحروف في كثير من الكلام تتقدم على الأسماء في النطق ، وحتى أن كثيراً من الأسماء لا يجوز تقديمها على بعض الحروف ، وقد ذكرنا من مثل هذا فيما مضى من الكتاب ما فيه كفاية [١] ،

وكذلك القول في تثنية المرفوع واستحقاقها في الترتيب التقدم . والكلام كلّه مختلط بعضه ببعض ، وتابع بعضه بعضاً . فنقول : إن الألف جعلت لتثنية المرفوع في التقدير قبل تثنية المنصوب والمخفوض ، وقبل تصيير الواو للجمع . وكان مع ذلك أن تكون الألف في الموضع الذي ينفتح فيه ما قبل أواخر أمثالها أولا ، إذ كان لا سبيل إلى تغيير حركة ما قبلها.

سؤال آخر . فان قال : فلِم ضُمَّ النصب إلى الخفض دون أن يُضَمَّ إلى الرفع [٢] أو دون أن تجعل له سِمة ينفرد بها ؟

الجواب ، وهو جواب الجماعة ، قالوا : لم يمكن إفراد المنصوب في التثنية ، لأن الحركات ثلاث ؛ الفتحة والكسرة والضمة ، وليس في التثنية والجمع سِمة لحركة تدل على رفع ولا نصب ولا خفض . فكما ، لم يكن للمرفوع في التثنية والجمع حركة تدل على الرفع ، ولا للمخفوض ، لم يكن ذلك في المنصوب أيضاً.

---

(١) انظر ما سبق في ص ٨٣ .

(٢) ذكر السيرافي أربعة أوجه قيلت في ضم النصب الى الجر دون الرفع . شرح الكتاب ١ : ١٣٢ وجعلها ابن الانباري ستة أسباب في أسرار العربية : ٢٣ .

والحروف التي تولدت منها هذه الحركات ثلاثة [١] : الألف وقد انفرد بها تثنية المرفوع. والواو وقد حصلت في جمع المرفوع على قياسها . والياء قدحصلت للمخفوض على القياس . لأن الكسرة من الياء . فالمخفوض في التثنية والجمع على بابه ، وقد ذكرنا العلة في وجوب ذلك ، فلم يبق للمنصوب إلا ضمه إلى أحدهما ، وكان ضمه إلى المخفوض أولى لأنهما جميعاً في طريق المفعول به . ألا ترى أنقولك ضربت زيداً ، ومررت بزيد ، سواء في المعنى في أنهما مفعول بهما — إلا أن
٣٦ / أ أحدهما أوصلك / الفعل إليه بغير حرف خفض ، والآخر وصل إليه بحرف خفض — فلما استويا في المعنى استويا في التثنية ، فضم المنصوب في التثنية إلى الخفض لذلك . ألا ترى أنهما استويا في الكناية أيضاً في قولك : رأيته [٢] ، ومررت به ، ورأيتك ومررت بك . وما أشبه ذلك . ومع ذلك إن المفتوح إلى المخفوض أقرب منه إلى المرفوع ، لأن الضمة أثقل الحركات ، والفتحة أخفها فهي إلى الكسرة أقرب .

سؤال آخر ، إن قال قائل : فهلاّ جعل رفع الاثنين بالواو ، ورفع الجميع بالواو ، وخفض الاثنين بالياء ، وخفض الجميع بالياء،ونصب الاثنين بالألف. ونصب الجميع بالألف . وكان قد جاء كل شيء من هذا على بابه وقياسه ؟

الجواب أن يقال: لو جعل كذلك لالتبس الاثنان المرفوعان بالجمع المرفوع. وقد ذكرنا أن دلالة نون الاثنين والجمع تسقط لسقوطها في حال الإضافة ، وأن الاستدلال بانفتاح ما قبل حرف التثنية وانضمام ما قبل حرف الجمع ، يسقط في جمع المقصورة . وشرحنا ذلك شرحاً وافياً . ومع ذلك فإنه كان يلتبس تثنية المنصوب أيضاً بجمعه في قولك : رأيت الزيدان في التثنية . ورأيت الزيدان في الجمع . لأنه لا سبيل إلى ما قبل الألف . ونون الاثنين والجميع غير ثابتة

(١) في الاصل « ثلاث » .

(٢) في الاصل « رايت » وزدنا الضمير لانه موضع الشاهد .

كما ذكرت لك. فكان يقع في ذلك الفساد والالتباس من جهتين،فتجنبوه لذلك.

سؤال آخر . فإن قال : فهلاّ جعلوا رفــع الاثنين بالألف ، ورفع الجميع بالواو ونصب الاثنين بالألف،ونصب الجميع بالياء . وجعلوا الخفض مضموماً إلى أحدهما ، فكان يكون في ذلـــك فرق بين هذه الأشياء واستعمال للأجناس الثلاثة من غير لبس ولا خلل ؟

الجواب أن يقال: إنهم لو فعلوا ذلك لكانوا قد جعلوا الخفض منقولاً عن بابه، وعلّة موسوماً به غيره، لغير علة لزمته تخرجه عن بابه . والشيء إنما تخرجه عن بابه وتُلزمه سمةَ غيره في بعض / الاحوال علّةٌ تلزمه ، وخوف لبس[١] بين مشتبهين والخفض على بابـــه لم يعرض في تثنيته ولا جمعه مـــا يلبسه بغيره ، لأن الكسرة من الياء ، فخفض الاثنين بالياء على بابه ، وخفض الجميع بالياء على بابه . وليس هاهنا مانع منه ، ولا سؤال أيضاً فـــيا جاء على بابه وقياسه لمَ[٢] جاء كذلك ؟ وإنما السؤال فيا خرج عن بابه وقياسه، لم صار كذلك ؟ ومع ذلك فإن الخفض لازم طريقة واحدة ، ووجهاً واحداً لا يزول عنه . وهو خـــاص للأسماء لازم لها دون غيرها . والرفع والنصب قـــد ينتقلان إلى الأفعال أيضاً . والذي هو ألزم لا يكون تابعاً . ومع ذلك فإن طريق الخفض كـــا ذكرنا ضيقة جداً ، لأنه لا يكون إلا من وجه واحد. والرفع والنصب قد يكونان من وجوه، فلم يقع الاتساع في الخفض كما وقع في الرفع والنصب .

(١) في الأصل « حرف ليس » .

(٢) في الأصل « لما » .

باب القول في الألف والياء والواو في التثنية والجمع

أهي إعراب أم حروف إعراب ؟[1]

اعلم أن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال :

قال الكوفيون كلهم : الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء في التثنية والجمع ، هي الإعراب نفسه[2] .

وقال المازني[3] والمبرّد[4] والأخفش سعيد بن مسعدة[5] ، هذه الحروف دليل الإعراب ، وليست[6] بإعراب ولا حروف إعراب[7] .

وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : هذه الحروف الإعراب[8] .

---

(١) هذه المسألة هي الثالثة من مسائل «الانصاف» لابن الانباري .

(٢) وأيدهم في ذلك قطرب كما في الانصاف .

(٣) ترجمنا له في ص ٧٩ .

(٤) ترجمنا له في ص ٤٠ .

(٥) ترجمنا له في ص ٤٩ .

(٦) في الاصل « وليس » .

(٧) بين السيرافي فساد هذا الرأي في شرح الكتاب ١ : ورقة ١٣٦ . ورد على مخالفي رأي سيبويه الذي شرحه بقوله « اعلم أن الالف والياء في التثنية ، والواو والياء في الجمع عند جمهور مفسري كتاب سيبويه هن حروف الاعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر والالف من قفا وعصا ، واحتجوا في ذلك بحجج ... » ١٣٤:١ .

(٨) قال سيبويه « اعلم أنك اذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الاولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الاعراب ... وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين » الكتاب ٤:١ وقال « واذا جمعت على حد التثنية ــ يعني غير جمع تكسير ــ لحقتها زيادتان : الاولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون . وحال الاولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الاعراب حال الاولى في التثنية الا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع ، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين . كما أن حرف اللين الذي هو حرف الاعراب مختلف فيهما » الكتاب ٤:١ وقال ابن الانباري : فان قيل : فلم كان اعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات ؟ قيل لان التثنية والجمع فرع على المفرد ، والاعراب بالحروف ←

ونبدأ بذكر احتجاج مذهب مذهب،وما له وما عليه. ونختم الكتاب بمذهب سيبويه ، وما احتج به له وعليه، لأنه عندنا هو الصواب دون غيره إن شاءالله .

سؤال على الكوفيين في ذلك . يقال لهم : من أين لكم أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه ، وقد علمتم أن من المتّفق عليه أن الواحد أول ، وإعرابه هو الأصل الذي يقاس عليه ، ويرد إليه الحكم على ما اختلف فيه ، إذ [(١)] كان أصلاً لما وقع فيه الاختلاف والمنازعة ، وكان المختلَف فيه فرعاً . ولا خلاف

٣٧/أ بيننا أن الواحد قبل الاثنين / والجميع ، وإعراب الواحد بحركات تعتقب في آخر حرف منه . كقولنا : هذا زيد ومحمد ، ورأيت زيداً ومحمداً ، ومررت بزيد ومحمد ، والإعراب حركات تدلّ على معانٍ تعتور الأسماء بعد حصولها بحروفها كلها وأبنيتها ، فمن أين لكم أن الإعراب تغير في التثنية والجمع ، وصار بحروف هي كمال الاسم ؟ ولئن جاز أن تكون الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء فيهما الإعرابَ ليجوزنّ أن تكون الراء من جعفر ، والميم من مسلم ، هي الإعراب نفسه ، لأنها نهاية الاسم كما أن الألف آخر الاسم الدالّ على اثنين ، والواو آخر الاسم الموضوع للجماعة .

الجواب . وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين ، على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين ، وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم ، والمعنى واحد ، لأنا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة ، بل لعل أكثر

← فرع على الاعراب بالحركات ، فكما أعرب المفرد الذى هو الاصل بالحركات التى هى الاصل ، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التى هى فرع ، فأعطى الفرع الفرع كما أعطى الاصل الاصل . وكانت الالف والواو والياء أولى من غيرها لانها أشبه الحروف بالحركات » اسرار العربية : ٢٢ وقد ذكر الاقوال المختلفة فى الاعراب والتثنية والجمع وانتهى الى تأييد مذهب سيبويه والحجاج له فى ص ٢٣ و٢٤ .

(١) فى الاصل « ويرد اليه بحكم على ما اختلف فيه اذا كان ... » .

ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم ، وكثير من ألفاظهم قد هذّبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين ، مثل ابن كيسان (١) ، وابن شقير (٢) ، وابن الخياط(٣) ، وابن الأنباري (٤). فنحن إنما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم ، مع أنه لا زيادة في المعنى عليهم ، ولا بخس حظ يجب لهم .

قال الكوفيين : إنا لم نشك في أن إعراب الواحد هو الأصل ، وما بعده فرع عليه ، ولكنه كما اختلفت ألفاظ الاثنين والجميع وأبنيتها وسائر أحكامها . كذلك جاز اختلاف الإعراب . ولسنا ندفع أيضاً أن يكون الإعراب حركة . إلا أنه قد يكون أيضاً عندنا حرفاً ، لأن الإعراب دليل على المعاني ، ولذلك احتيج إليه ، فإذا دلّ غيره دلالته وناب منابه ، كانا في ذلك سواء لا فرق
٣٧/ب بينهما . فنقول إن / الإعراب يكون حركة وحرفاً ؛ فإذا كان حركة لم يوجد إلاّ في حرف ، لأن الحركة لا تقوم بنفسها . وإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وأنتم أيضاً مُقرّون معنا بأن الإعراب قد يكون حرفاً في بعض المواضع في قولكم: يذهبان وتذهبان وتذهبون وما أشبه ذلك . فقد أجمعنا نحن وأنتم على إن الإعراب في هذه الأفعال حرف وهو النون ، وكذلك أيضاً اتفقنا جميعاً على أن الإعراب قد يكون سلب الحركة في الجزم في قولنا : لم يذهبْ ولم يركبْ ، فجعلنا لفظ ضد الإعراب إعراباً فاجتمعنا جميعاً عليه. فلم يكن لذلك منكَراً أن يكون الإعراب في بعض الأحوال حرفاً إذا دعت الضرورة اليه .

قال البصريون : إن جميع ما ذكرتموه متّفق عليه إلا جعلكم الإعراب في التثنية والجمع حروفاً . وما اتفقنا عليه لا منازعة فيه ، وإنما المنازعة فيما وقع فيه

---

(١) ترجمنا له في ص ٥٠ .
(٢) ترجمنا له في ص ٧٩ .
(٣) ترجمنا له في ص ٦٣ .
(٤) ترجمنا له في ص ٦٠ .

الاختلاف. وليس تشبه هـذه الحروف في التثنية والجمع ماشبهتموها به من سلب حركة المجزوم، وتصيير الإعراب في الأفعال المستقبلة حرفاً، في قولنا يذهبان ويذهبون وما أشبه ذلك. ولو كان مشبهاً لها لحملناه عليها[١] واتفقنا جميعاً وسقط الخلاف. والفرق بينهما من أن المتفق عليه أن الإعراب إنما يدخل لمعنى يعتور الكلمة بعد حصولها ببنائها وحركاتها. وأن سقوط الإعراب لا يخلّ بالكلمة نفسها، ألا ترى أن الاسم والفعل المستقبل اذا لم يُعرب أحد منهما[٢] لم يسقط معناه، فالإعراب يدخل ويخرج، ومعنى الاسمية في الاسم قائم. وكذلك الفعل، أعرب أولم يعرب، دلالته على الحدث[٣] والزمان قائمة غير زائلة. وهذه الحروف، أعني الألف في التثنية، والواو في الجمع، والياء فيهما، لو سقطت بطلت دلالة التثنية، وإنما كمل ٣٨ / أ
كل شيء من هذا إسماً للتثنيه وللجمع بأحد هذه الحروف، فمحلها كمحل الألف من أرطى التي بها كمل بناء الاسم.[٤] وكمحـل الألف / من حبلى التي بها كمل بناء الاسم ودلالة التأنيث، وما أشبه ذلك.

وأما النون من يذهبان، وتذهبان، ويذهبون وما أشبه ذلك، فبها بان فساد ماذهبتم اليه، ووضح صحة مذهبنا، لأنها[٥] لاحقة بالأصل المتفق عليه، لأن سقوطها غير مخلّ بمعنى الفعل، ولا كونه للاثنين «أو[٦]» الجميع، لأنا نسقط النون من يذهبان فيـكون الفعل للاثنين كما يـكون في حال ثبوتهـا كذلك، وكذلك النون من يذهبون وماأشبه ذلك، لا يفسد إسقاطها معنى الجمع[٧]. ونحن

---

(١) في الأصل «عليه».
(٢) في الأصل «ما لم».
(٣) في الأصل «على الحذف».
(٤) في الأصل «بناء الاثنين».
(٥) في الأصل «لأنه».
(٦) في الأصل «بالجمع».
(٧) تجد رأي سيبويه في هذه المسألة مفصلا في «الكتاب» ١:٥و٦.

لو أسقطنا الألف من الزيدان ، والواو من الزيدون ، والياء من التثنية والجمع ، لتغير ذلك، وبطل المعنى المقصود به الاثنان والجميع وفسد، وهذا واضح بيّن .

جواب الكوفيين عن هذا الذي ذكرناه وفرق بينها . قالوا : ليس تشبه حروف التثنية والجمع ما شبهتموها به من الحركة في الواحد ، والنون في تثنية الأفعال وجمعها ، وسقوط الحركة والنون من غير فساد معنى ، لأن الألف في التثنية والجمع متضمنة ــ مع أنها إعراب ــ الدلالة على التثنية .

تمّ الكتاب والحمد لله رب العالمين .

مسألة : (١)

قال أبو القاسم (٢) : ضارب تعمل عمل يضرب . كما أن يضرب أعرب لأنه ضارعه ، فكذلك ضارب يعمل عمله لمضارعته إياه ، فحمل كل واحد منهما على صاحبه. والمصدر الذي يكون بمعنى « أن فعل » أو « أن يفعل » يعمل عمل اسم الفاعل، لأنه اسم الفعل ، وفيه دليل على الفعل . ولا يتقدم مفعوله على فاعله، لأنه لم يقوَ قوّة اسم الفاعل ، ولم يجيء على تقديمه وتأخيره وإضمار إسم الفاعل فيه ، فلذلك كان أنقص رتبة من اسم الفاعل .

وإن المشدّدة وأخواتها وما ــ في لغة أهل الحجاز ــ تعمل عمل الفعل لمضارعتها إياه ، ولا يتقدم خبرها عليه، ولا على اسمها ، لأنها لم تتصرف تصرّف الافعال ، فلذلك لم يجز فيها كل ما جـاز في الأفعال . / والصفة المشبهة باسم الفاعل ، هي ٣٨/ب
أنقص مرتبة من المصدر ، لأنها ليست توقع فعلاً سلف منك إلى غيرك ، وإنما تعمل فيا هو من سببها ، وإنما جاز أن تعمل فيه ، لأنها مشبهة باسم الفاعل، لأنها صفة كما أنه صفة ، وأنه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث .

والمميّز يعمل عمـل الفعل ، ولا يعمل إلا في نكرة ، لأنه أنقص مرتبة من الصفة ، وإنما هو مشبه به، لأن التنوين ، أو تقدير التنوين، أو النون يمنعه الإضافة كما يمنع الفاعل المفعول أن يشتغل به الفعل ، وفي جملة الـكلام عليه دليل ، كما في الفعل دليل على المفعول ، فنصب لمضارعته المفعول .

وقال أبو بكر بن الخياط (٣) في قول الشاعر : (٤)

---

(١) يورد الزجاجي فيما يلي مسائل متفرقة ألحقها بالكتاب ، وكان قد أشار اليها في المقدمة .

(٢) هو عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي واضع هذا الكتاب . وتجد هذه المسألة في كتاب سيبويه ١:٥٥ وفي شرح السيرافي ١:٤٣٨ .

(٣) ترجمنا له في ص ٦٣ .

(٤) وهو الرماح بن أبرد المشهور بابن ميادة وهي أمه . وهو شاعر ذبياني من مخضرمي الدولتين الاموية والعباسية مات سنة ١٤٠ هـ . تجد ترجمته في الاغاني ٢:٨٥ ــ ١١٦ .

لَتَقْرِبِنَّ قَرَباً جُلْذيّاً (١)

قال: جلذيا يصلح أن يكون نعتاً للقرَب، ومعناه الشديد كما قال العجّاج : (٢)

فالخِمس والخِمس بها جُلْذيّ (٣)

أي شديد . ويقال : جلذية اسم ناقته ، فابدل من الهاء ألفاً في الوقف. أراد جلذية على الترخيم .

مسألة :

قال أبو العبـــاس : الفرق بين ضربت زيداً وزيد ضربته ، أنك إذا قلت ضربت زيداً ، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك ، وتثبت أين وقع فعلك . وإذا

---

(١) في الاصل : لا أنفر بل قربا جلديا . والصواب ما أثبت وهو :

لتقربن قرباً جلذيّا ما دام فيهنّ فصيل حيّـــا

فقد دجا الليل فهيّا هيّـــا

رجز استشهد به سيبويه على تقديم « فيهن » على « فصيل » والراجز يخـــاطب ناقته لتسيرن إلى الماء سيراً حثيثاً . والقَرَب القُرب من الورود . والجلُذى السريع الشديد . ويجوز أن يكون اسم ناقته جلذية فرخم . والضمير في قوله فيهن عائد على الابل « حاشية الكتاب للشنتمري ١:٢٧ » وذكـر السيرافى هذا الرجز فى « شرح الكتاب » على أنه خطاب للنوق : شرح الكتاب ١ : ٣٢٩ وكذلك استشهد به صاحب اللسان فى مادة « جلذ » وعزاه الى ابن ميادة .

(٢) هو عبد الله بن رؤبة الراجز المشهور . جاهلي أدرك الاسلام فأسلم ومات سنة ٩٠ هـ وهو والد رؤبة الراجز المشهور أيضا .

(٣) رجز استشهد به صاحب اللسان في مادة « جلذ » وذكره السيرافي فى شرح الكتاب ١:٣٢٩ وهو من أرجوزة للعجاج تقع فى مائة وتسعة وتسعين بيتا مطلعها :

بـــكيت والمحتزن البـــكيّ وإنمـــا يأتي الصّبا الصبيّ

ومنها :

الخمس والخمس بهـا جلذي نقطعها وقد ونّى المَطيّ

تجدها فى ديوان العجاج ١:٤٨٠ وفى مجموع أشعار العرب ٢:٦٦ .

قلت زيد ضربته ، فإنما أردت أن تخبر عن زيد [١] .

مسألة :

قال أبو العبـــاس : لا أجيز زيد ضربت ، وأجيز إن زيداً ضربت ، لأنه لا تجد بداً من الاضمار إذا نصبت « زيدا » بإن .

مسألة :

قال أبو العباس : إذا قلت كنت أخاك ، فمعناه أشبهت أخاك. وإذا قلت : لست أخاك ، فمعناه باينت أخاك .

مسألة :

أصبح زيد مفيقاً . أخذ من فيقة الناقة ، كأنه استراح كما تستريح الناقة إذا حلبت .

مسألة : [٢]

قال: الاثنان اول الجمع (بدليل) [٣] قوله تعالى : (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ [٤]) أي إن كان جمع فوق هذا ؛ فله مثل الجمع الأول ، وهو الاثنتان .

مسألة :

قال أبو القاسم: إنما ذكرُ سيبويه اختلافَ الألفاظ لاختلاف المعاني، حجةٌ

---

(١) فى هذا دلالة على أن بعض أعلام النحويين كانوا يرون النحو وسيلة للاداء السليم فما كان أبو العباس مثلا ليجيز وجهين جائزين لفظا اذا كان لكل منهما معنى خاص .

(٢) زيادة ليست فى الاصل .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) فى الاصل (وان كن) وهو خطأ . والآية هى « يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين . فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك .. » البقرة .. الآية : ١١ .

٣٩ / أ لاختلاف الإعراب للمعاني،كما خالفوا بين الألفاظ للمعاني / نحو: ذهب وجلس[١] كذلك أكرمني أخوك، وأكرمت أخاك . هما يختلفان. وكذلك فرّق بين الفاعل والمفعول به ، والمضاف والمضاف إليه في الإعراب ، إذ اختلفت معانيهن .

فصل من تعـاليقه :

* قال أبو (القاسم)[٢] عبد الرحمن: (قيل للأخفش): كيف جاز أن تقول هذا يوم يخرج، فتضيف أسماء الأزمنه إلى الأفعال ؟ فقال : لأن الأزمنة كلها يجوز أن تكون ظروفاً، فالظروف أضعف من سائر الأسماء، فعوّضوها الإضافة إلى الأفعال

* قال أبو الحسن الأخفش : جعل سيبوية الإعراب ثبات النون وحذفها ، جعـل النون إعراباً بغير حرف إعراب ، وجعل الالف علامة للفاعلين . وهذا رديء، ولكن النون عندي تدل على الرفع ،وحذفها يدل على النصب والجزم[٣].

* الشُّكْدُ[٤] العَطّية ابتداءً . فإن كان مجازاة فهو شُكْم[٥] .

* قال أبو عبيدة : تواضعت سُور المدينة[٦] إنما أنّث لأنه جمع سورة، يقال سورة البناء للقطعة منها ، والجمع سُوْر ، كما قال دُرة ودرّ[٧] ، وقيل في جمـع سورة

---

(١) قال سيبويه : « فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو ذهب وجلس » الكتاب ١:٨ .

(٢) الكلام في الاصل مضطرب غير واضح . وقد زدت ما بين القوسين للسياق مستعينا برأي الاخفش المذكور في ص « ١١٤ » من هذا البحث .

(٣) عد الى تفصيل رأي سيبويه في ص «٧٣» من هذا البحث .

(٤ ، ٥) في الاصل « الشكر » في اللفظين والصواب ما ذكرت . جاء في اللسان « قال الجوهري : الشكم ـ بالضم ـ الجزاء . فاذا كان العطاء ابتداء فهو الشكد ـ بالدال ـ تقول منه شكمته أي جزيته » وقال ابن قتيبة « للعطاء شكد ، فان كان مكافأة قيل شكم » تاويل مشكل القرآن : ١٣ .

(٦) يعني في بيت جرير :

لمّا أتى خبرُ الزبيرِ تواضعت   سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشّعُ

(٧) جاء في مادة « سور » من اللسان قوله : « والسور : حائط المدينة، مذكر . وقول جرير يهجو ابن جرموز :

لما أتي خبر الزبير تواضعت   سور المدينة والجبال الخشع

فانه أنث السور لانه بعض المدينة ، فكأنه قال : تواضعت المدينة . وأما

القرآن : سُورَ ، للفرق بينهما ، كما قيل : غرْفة وغرَف وظلْمة وظلَم . وقال العجاج في جمع سور :

وربّ ذي سُرداق محجور   سرت إليه من أعالي السُّور (١)

* وقال في قوله :

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ محصيَه   ربّ العبادِ إليه القولُ والعملُ (٢)

قال بعضهم : نصب ذنباً بفقدان الخافض . وهذا خطأ ، لانه لوكان فقدان الخافض ينصب ، كان ينصب في كل حال ، وليس تجد ذلك ، كقولك : حسبك بزيد . ثم تقول : حسبك زيد ، فلو كان فقدان الخافض ينصب ما ارتفع زيد . وإنما ينتصب لانه لما ذهب حرف الجر تعدّى الفعل فعمل فيه .

مسألة :

إن قيل . لم أعربت عند ولم تعرب لدُن ، ومعنى عند معنى لدن ، ومعنى لدن معنى عند ؟

← أبو عبيدة فانه زعم أنه مشتق من سورة البناء وأن السورة عرق من اعراق الحائط ويجمع سورا وكذلك الصورة تجمع صورا واحتج أبو عبيدة بقوله سرت اليه في أعالي السور . وروى الازهرى بسنده عن أبي الهيثم أنه رد على أبي عبيدة قوله وقال انما تجمع فعله على فعل بسكون العين اذا سبق الجمع الواحد مثل صوفة وصوف وسورة البناء وسوره فالسور جمع سبق وحدانه في هذا الموضع . قال الله عز وجل (فضرب بينهم بسور له باب) قال والسور عند العرب حائط المدينة وهو أشرف الحيطان وشبه الله تعالى الحائط الذى حجز بين أهل النار وأهل الجنة بأشرف حائط عرفناه في الدنيا ، وهو اسم واحد لشيء واحد الا أنا اذا أردنا أن نعرف العرق منه قلنا سورة كما نقول التمر وهو اسم جامع للجنس فاذا أردنا معرفة الواحدة من التمر قلنا تمرة » .

(١) في ديوان العجاج (٣٤١:١) :

فرب ذي سرادق محجور   جم الفواشي حاضر المحضور
أشوس عن سفارة السفير   سرت اليه في أعالي السور

وانظر كتاب سيبويه (٢٣٢:٢) ومجموع اشعار العرب ٢٧:٢ وتفسير غريب القرآن : ٢٦ .

(٢) من شواهد الكتاب ١٧:١ وقال سيبويه ان « ذنبا » نصبت لحذف الجار . ورواه الفراء في معاني القرآن ٢٣٣:١ اليه الوجه والعمل . وعلق ←

الجواب : لأن عند متصرِّفة ، ولدن لم تتصرف ولم تفارق موضعها . ألا ترى
٣٩/ب أنك تقول : كنت عند زيد / وتقول : عندي أن زيداً لا يخرج في غد ، كأنك
قلت في علمي وتقديري . وتقول : ما عندك في هذا الأمر ؟ وليس للدن مثل هذا
التصرف فثبتت على حالها . وفيها لغات يقال "لدُن و"لدا ولدْ . وعند لم تدخلها
حروف الخفض ، لأنه ظرف لم يتمكَّن في الاسمية ، ولم يستعمل إلا ظرفاً .[1]

مسألة :

أيهم تر َيأ ِتك، ومن تضرب أضرب . قال أهل الكوفة : هذا نظير قولنا زيد قائم . ترفع زيداً بقائم وقائماً بزيد . فعاب البصريون ذلك عليهم وهم يقولون أياً تضرب أضرب، إن أياً منصوب بتضرب، وتضرب مجزوم بأي . وكذلك سائر الأسماء التي يجازى بها في قول البصريين تجزم الفعل وينصبها الفعل الذي تجزمه .

قال أهل البصرة : ليس هذا كما قلتم ، وذلك أنا إذا قلنا : من تضرب اضرب ، فإنما جزمنا الفعل بمعنى الجزاء، لأن (مَن) تضمَّنت معنى إنْ، ونصبها الفعل الذي جزمته، فذلك المعنى في الحقيقة هو الجازم ، وإنما أنكرنا عليكم أنكم تقولون زيد قائم ، رفع زيد بقائم وقائم بزيد ، ثم تقولون إن زيداً قائم فتنصبون زيداً والرافع له موجود . وتقولون ظننت زيداً قائماً، فتنصبونهما جميعاً، وكلاهما موجب لصاحبه الرفع في قولك . ونحن في الجزاء لانغيِّره عن فعله في قولنا من تضرب أضرب ، لا تكون مَن إلا جازمة للفعل في هذا الموضع ما دامت جزاءاً ؛ ولم نوجدكم على هذا المثال اللفظ وعمله متغيراً كما أريناكم . هذا الذي

←

عليه بقوله : والكلام باللام كما قال الله تبارك وتعالى « واستغفري لذنبك » و « فاستغفروا لذنوبهم » وكذلك رواه ابن جني في الخصائص ٣ : ٢٤٧ والمرتضى في أماليه ١ : ٥٩١ وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن : ١٧٧ .

(١) لد ولدن ولدن : الكتاب ١٠٧:١ وتجد تفصيل القول فيها في لسان العرب مادة (لدن) . وقد ورد دخول من على لدن وعند في قوله تعالى : « آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما » .. وانظر مغني اللبيب ١٦٨:١ .

انكرناه . وليس بمنكَر ان يكون في الكلام عامل قد عمل فيه غيره ، فيكون عاملاً معمولاً فيه ، كقولنا : رأيت ضارباً زيداً ، ومررت برجل مكرم (اخاه) [١] ، وإنما المحال ان يوجد العامل في شيء وعمله باطل عنه .

مسألة في التثنية : [٢]

قال : إذا قلنا الزيدان والعمران، فالألف عند سيبويه هي حرف الإعراب. قال الأخفش والمازني والمبرّد: ليست بإعراب ولا حرف إعراب، ولكنها دالة على الإعراب . قال/ الكوفيون : الالف هي الإعراب ، وكذلك الواو والياء في ٤٠/أ
التثنية والجمع. وقال بعض البصريين: الحروف أبدال من الحركات، يعني الالف في التثنية، والياء فيها، والياء في الجمع والواو فيه. وقال الجَرْمي[٣]: الالف في الزيدان ليست الإعراب، وانقلابها هو الإعراب. وقال ثعلب : الالف في الزيدان بدل من ضمتين كأنه قال زيد وزيد، ثم جمع بينهما فقال زيدان، فالالف بدل من ضمتين، والواو في الزيدون بدل من ثلاث ضمات ، وكذلك سائر هذه الحروف على هذا القياس . فلزم من قال إن الحروف ابدال من الحركات مالزم من قال هي الإعراب نفسه. ويلزم الجرمي ان تكون في حال الرفع الزيدان غير معربة ، لان الألف عنده غير منقلبة، وإنما الإنقلاب عنده الإعراب، فجعل الاسم في اول احوال الإعراب غيرَ مُعرَب، وهذا قلب للأصول. ويلزم ثعلباً ان يقال له : كيف صارت الالف بدلاً من ضمتين ، وليست الضمة من حيّز الالف ولا تجانسها ؟ وإذا كانت الواو في الزيدون بدلاً من ثلاث ضمات ، فكيف يجمع إذا جمع مائة نفس ؟ هل تصير عنده بدلاً من مائة ضمة ؟ وكذلك إلى ما زاد .

---

(١) زدناها ليتم الشاهد في المثال المذكور .

(٢) عد الى ص «١٣٠» من هذا البحث حيث تجد تفصيل القول في هذه المسألة .

(٣) هو أبو عمر صالح بن اسحاق ، نحوي فقيه ، اخذ عن الاخفش ويونس مات سنة ٢٢٥ هـ . ترجمته في أخبار النحويين البصريين : ٧٢ وطبقات الزبيدي : ٧٦ وبغية الوعاة : ٢٦٨ ، وانباه الرواة ٢ : ٨٠ .

مسألة :

قال سيبويه : إذا سمَّينا رجلاً بأحمر لم نصرفه في النــكرة ، وإن سمّيناه بيشكر صرفناه . واحتج بأن احمر يكون نعتاً وهو اسم ، قال : فالذي يمنعه من الصرف موجود فيه إذا سمي به . ويشكر إنما ينعت به ، وهو فعل ، فإذا سمي به فقد زال ان يــكون فعلاً . قال اصحابه : هذا محال . إذا سمَّينا بأحمر صرفناه ايضاً كما نصرف يشكر، لأنه إذا سمي به فقد خرج ان يكون نعتاً ، كما ان يشكر إذا ُسمّي به ، فقد خرج ان يكون فعلاً .

★★

تم الكتاب بعون الله وحمده ، والحمد لله وحده، وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلّم .

وفرغ من نسخه في الثــاني والعشرين من شهر ربيع الاول سنة سبع عشرة وستمائة .

الفهـــارس العـــامة

فهرس الأعلام (*)

(*) أشرت الى مكان الترجمة بوضع رقم الصفحة بين قوسين .

فهـــــــــرس الشـــواهـــد

(أ) القرآن (*)

(ب) الحـــــديث

(*) بحسب ترتيب السور .

(ج) الشعـــــر

المراجــع

أ ـ المخطوطة

ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيّان الأنــدلسي . دار الكتب المصرية ١١٠٦ نحو .

إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين . لأبي المحاسن عبد الباقي الشافعي اليمني . دار الكتب المصرية ١٦١٢ تاريخ .

إصلاح الخلل الواقــع في كتاب الجمل . للبطليوسي . دار الكتب المصريــة ١١١٠ نحو .

الإكمــال في رفــع الارتياب عــن المختلف والمؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب . لابن ماكولا . دار الكتب المصرية ٨ مصطلح الحديث .

الانتصار أو نقض ابن ولاّد على المــبرد في رده على سيبويه . دار الكتب المصرية ٧٠٥ نحو تيمور .

تاريخ مدينة دمشق . للحافــظ بــن عساكر ـ الجزء التاسع ـ دار الكتب الظاهرية بدمشق ٨ تاريخ .

التذييل والتكميل في شرح التسهيــل . لأبي حيّان الأندلسي . دار الكتب المصرية ٦٢ نحو .

الحدود النحوية . لشهاب الدين أحمد الأبــدي . دار الكتب المصريــة ١٢٨٦ نحو .

شرح الجمل . لابن الضائع . دار الكتب المصرية ١٩ نحو .

شرح الجمل . لابن العريف ، دار الكتب المصرية ٤٦٤ نحو .

شرح خطبة أدب الكاتب للزجاجي . دار الكتب المصريــة ٣٩ ش أدب

شرح كتاب سيبويه . للسيرافي . نسخة مصورة في مكتبة جـامعة القاهرة ٢٦١٨١ ـ ٢٦١٨٢ .

عيون التواريخ . لابن شاكر الكتبي . دار الكتب المصرية ١٤٩٧ تاريـخ

اللُباب في علل البناء والإعراب للعكبري . دار الكتب المصرية ٤٢٣ نحو .

مختصر الزاهر في معاني الكلام الذي يستعمله الناس . للزجّاجي . دار الكتب المصرية ٥٥٧ لغة .

وشي الحلل في شرح أبيات الجمل للفهري، دار الكتب المصرية ٣ ش نحو .

ب ـ المطبوعة

إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧ .

أخبار النحويين البصريين . للسيرافي . تحقيق كرنكو . المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٣٦ .

أسرار العربية . لابن الأنباري . ليدن

الأشباه والنظائر . للسيوطي . حيدر آباد

الإغراب في جدل الإعراب . لأبي البركات الأنباري . طبع مع « لمع الأدلة» باسم « رسالتان لابن الأنباري » في مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني .

الاقتراح في أصول النحو . للسيوطي . حيدر آباد

الأمالي . لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق أحمد بن الأمـين الشنقيطي . مصـ سنة ١٣٢٤ هـ .

إنباه الرواة على أنباه النحاة . للقفطي . تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل ابراهيم ادر الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م .

الإنصاف في مسائل الخلاف . لابن الأنباري . تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة الاستقامة بمصر سنة ١٣٦٤ هـ .

بغية الوعـــاة في طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطي . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٦ هـ.

تاج العروس . المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ

تاريخ الأدب العربي لبروكلمان . ليدن سنة ١٩٣٧ م

التطور النحوي للغة العربية ، لبرجستراسر . مطبعة السماح سنة ١٩٢٩ م

الجمل . لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق الشيخ ابن أبي شنب . الجزائــــر سنة ١٩٢٦ م .

الحدود النحوية . للفاكهي . كلكتا .

الخصائص . لابن جنى . تحقيق الأستاذ محمد النجار . دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٢ م .

الرد على النحاة . لابن مضاء القرطبي . تحقيق الدكتور شوقي ضيف . دار الفكر العربي سنة ١٩٤٧ م .

سر صناعة الإعراب . لابن جنى . تحقيق الأستاذ مصطفى السقا وزملائه ـ القاهرة ١٩٥٤م .

شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي . مصر سنة ١٣٥٠هـ.

شرح الألفية لابن الناظم بدر الدين محمد بن محمد بن مـــالك . النجف سنة ١٣٤٢ هـ .

شرح المفصَّل لابن يعيش . المطبعة المنيرية .

الصاحبي في فقه اللغـــة وسنن العرب في كلامها لابن فارس . المؤيــــد سنة ١٣٢٨ هـ .

غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري . تحقيق برجستراسر . مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٩٣٣ م .

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي. تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل ابراهيم. مكتبة الخانجي ١٩٥٤ م .

الفهرست لابن النديم . تحقيق فلوجل . ليبزغ سنة ١٨٧١ م .

القياس في اللغة العربية للأستاذ محمد الخضر حسين . المطبعة السلفية سنة ١٣٥٣ هـ .

الكتاب لسيبويه . المطبعة الأميرية سنة ١٣١٧ هـ .

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . لحاجي خليفة . الاستانة سنة ١٩٤٧ م .

لسان العرب لابن منظور . المطبعة الأميرية سنة ١٢٩٩ هـ .

مرآة الجنان وعبرة اليقظان . لليافعي . حيدر آباد سنة ١٣٣٧ هـ .

المزهر . للسيوطي . بولاق سنة ١٢٨٢ هـ .

معجم الأدباء لياقوت . تحقيق فريد الرفاعي . مطبعة الحلبي سنة ١٣٥٥ هـ .

مغني اللبيب لابن هشام . دمشق ١٩٦٩ م .

المفصل للزمخشري . مطبعة التقدم سنة ١٣٥٣ هـ .

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي . دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٩ م .

نزهة الألبا في طبقات الأدباء لابن الأنباري . طبع جمعية إحياء مآثر علماء العرب بمصر سنة ١٢٩٤ هـ .

همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ .

وفيات الأعيان لابن خلكان . بولاق سنة ١٢٩٩ هـ .

محتوى الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

تمّ الكتاب والحمد لله وحده